الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قسم اللغة و الدراسات القرآنية

الرقم الترتيبي...../

رقم التسجيل...../

حذف جملة جواب الشرط و دلالته في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في اللغة العربية و الدراسات القرآنية

لجنة المناقشة :

	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس والمقرر	أ. د/عبد الله بوخلخال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
المشرف	أد/ سامي عبد الله أحمد الكناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو			
العضو			

إعداد الطالب الباحث:
عبد الجبار علوي

إشراف الأستاذ الدكتور:
سامي عبد الله أحمد الكناني

1424هـ - 2003 م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

إلى اللذين رسما لهذه الثمرة طريقها منذ أمد بعيد . . أمي وأبي.

إلى التي شاركتني رحلة البحث الطويلة بصبر الرفيق وإخلاص الشريك . . زوجتي .

إلى أستاذ ثقفت من لسانه علما نافعا .

إلى كل من يسعى إلى خدمة لغة القرآن الكريم ولو بالنية الصالحة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام البلغاء ،وعلى اله الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

وبعد : فيجمع الباحثون واللغويون على اختلاف عصورهم أن مادة الإعجاز القرآني مادة مرنة تتسع بكل جديد ، ولا تضيق بكل إضافة هادفة ؛ ذلك أن القرآن الكريم الذي هو كلام الله لا يخلق من كثرة الرد. وعليه، فالحاجة تدعو إلى بذل الجهد لتدبر آياته بغية الوصول إلى لطائف وأسرار بيانية تضاف إلى وجوه إعجازه الكثيرة ،و هي الأوجه التي بدأ الكشف عنها منذ نزول آيات الكتاب العزيز على محمدﷺ . فكانت البدايات الأولى التي لم يكن فيها من بد من إبداء ملامح الدهشة والإعجاب من قبل بعض الناس تجاه آيات القرآن الكريم، والتي كان لها أثر قوي في نفوسهم .و ما صدر عنهم من اعترافات في ذلك دليل صادق عما انطبع في قلوبهم من هذا الأثر ،ودليل آخر على مدى تذوقهم لبيانه المشرق الذي يسمو فوق كل بيان.

وفي عصر التدوين ــ تدوين العلوم ــ ومع طلائع الدرس اللغوي سجل الباحثون في مجال الدراسات القرآنية كثيرا من الملحوظات كانت تسير جنبا إلى جنب مع تلك التي تتعلق بنقد الشعر ، والمتتبع لها يدرك أهميتها باعتبارها مقدمة في تفسير النص القرآني . وكان نتيجة لهذه الجهود مصنفات ظهرت تدور في فلك الدراسات القرآنية بعامة، كمعاني القرآن للأخفش، والفراء ،وإعجاز القرآن للخطابي، وغيرها من المصنفات. وهي جهود نزعم أنها أفادت في زمنها وفي غير زمنها . وحينما نتحدث عن هذه الدراسات في بداياتها ،فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن مصنفات النحو كالكتاب، والمقتضب، والخصائص بعيدة عن هذا المجال ، لا يعني ذلك مطلقا ، بل فيها من الشواهد القرآنية عدد غير قليل .

ولم يقف الحد عند البدايات الأولى في مجال إثراء الدراسات القرآنية ، بل سار الإبداع بوتيرة كبيرة ومازال المتأخر يأخذ عن المتقدم، ويضيف إليه ما وصل إليه بعلمه وبذل وسعه، حتى اتسعت دائرة البحث فأثري الدرس اللغوي بعامة والقرآني بخاصة بنكت كثير من العلماء والباحثين من أمثال: الجرجاني والزمخشري، وأبي حيان، والألوسي وغيرهم .

ومن الحق ، فإنّ هذه الدراسات كانت دافعا قويا في توجيه الباحثين تلك الوجهة المتعلقة بالبحث في إعجاز القرآن الكريم، والتي كان القصد منها الوقوف على كنوزه والبحث في أسراره . وقد كانت هذه الجهود منطلقا في اختياري لموضوع الحذف لجواب الشرط في القرآن، كونه يتعلق بمظهر من مظاهر إعجازه ، وهو " ايجاز الحذف" الذي عده السيوطي في معترك الأقران وجها من أوجه الإعجاز .

أما سبب اختياري لموضوع حذف جواب الشرط بالذات دون غيره من الموضوعات ،فيرجع إلى رغبتي الشديدة في تسليط الضوء على هذا الحذف الذي ورد في القرآن الكريم كثيرا؛ مما يجعل منه ظاهرة ملفتة للانتباه بحق ،ومن ثم يمكن أن تشكل هذه الجزئية موضوعا صالحا للدراسة بالتفصيل في بحث خاص بها، وهذا ما لم يقم به أحد من الباحثين فيما أعلم .

بل أن الإسهاب يقتضي مني القول بأنّ الدارسين من القدامى والمحدثين؛ من المفسرين والنحويين ومن وجه الخصوص لا تفعد مصنفاتهم من الإشارة إلى الحذف بجميع أقسامه، بل ما وجد لهم من جهود في ذلك يفصح عن تفطنهم لهذه الظاهرة. بيد أن إشاراتهم تلك ــ رغم أهميتها ــ تبقى في حاجة ماسة إلى من يجمعها من مواطنها المتفرقة؛ ليستثمرها ويصوغها صياغة جديدة تخدم الدرس اللغوي بشكل عام،وهذا ما حاولت جاهدا العمل في إطاره، حيث إن انتقائي لجزئية من جزئيات الحذف يصبو إلى تحقيق شيء من ذلك.

هذا، وأسعى من خلال البحث إلى خدمة نصوص القرآن الكريم ؛ وذلك بالوقوف على جماليات الحذف ومواطن الإعجاز فيه ، وأبتغي فضلا عن ذلك الكشف عن خصوصية هذه النصوص في حذو فاتها المتعلقة بجواب الشرط ،وهي خصوصية من شأنها أن تثري حقل الإعجاز الذي لا ينتهي عند حد .

ولا يخلو ــ بطبيعة الحال ــ أي بحث من صعوبات ، وعموما يمكنني تلخيص الصعوبات التي واجهتها في أربعة نقاط ، أذكرها تباعا :

1- التكرار : إن موضوعا كموضوع حذف جواب الشرط في القرآن يدخل ضمن دائرة الإيجاز بالحذف وهو أحد أنواع الأساليب التي أعجز القرآن به العرب وغيرهم . فكان ينبغي على الباحثين في هذا الموضوع أن تختلف تفسيراتهم وتحليلاتهم للنصوص تبعا لثقافة كل منهم ، وتبعا كذلك لاختلاف القدرات العقلية والاجتهادات الشخصية لهم. لكن ما حدث هو العكس؛ إذ وجدت أن الثاني يكرر ما قاله الأول والمتأخر ينقل عن المتقدم وهكذا،ولا يستثنى من ذلك إلا النزر القليل من أمثال: الزمخشري وأبي حيان وابن عاشور،وكتبهم خير شاهد على ذلك .

2- التفسير الجزئي للحذف الذي وقع في النص : وهذا يعني غياب النظرة التكاملية في تفسير النصوص وهذه النقطة تطبع بعض كتب المتقدمين، حيث يعتمدون عند تقدير المحذوف على معنى الآية التي وقع فيها الحذف دون ربط ذلك بالسياق العام الذي قد يتعدى في بعض الأحيان الآية إلى ما قبلها أو ما بعدها . ولعل مرد ذلك عندهم يعود إلى تأثرهم بنقد الشعر الذي كان يعتمد في بداياته على وحدة البيت .

3-نقص المراجع الحديثة وخاصة التي تعتمد النظرة الجمالية في تفسير الحذف الواقع في النص القرآني انطلاقا من السياقات التي يرد فيها، والتي يفترض في أصحابها أنهم استفادوا من المعارف الجديدة. وما كتب المحدثون لم يسلم هو الأخر من النقل عن المتقدمين،بل وجدنا في أحيان غير قليلة أنه نقل بعينه الأمر الذي أدى إلى تكرار ما وقع للذين من قبلهم،مما حرم تفسير النصوص من إضافات كان يمكن أن تزيد في ثرائها .

4- وآخر الصعوبات ــ ولعلها أشق على نفسي ــ هو ذلك التعامل الحذر مع القرآن الكريم في تحليل آياته واستنباط معانيها، واستثمار ذلك في تقدير المحذوفات ، وذلك بسبب من حظ في العلم قليل وبضاعة فيه مزجاة ،وبسبب مما جاء في القرآن نفسه في الترهيب من القول فيه بغير علم : ﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾[1] ؛ ولأن زيادة المعنى فيه كزيادة المبنى، وهي المحرمة بإجماع .

---

1 ــ الأعراف:33.

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، فتناولت في التمهيد إشارات القدامى من العلماء والباحثين إلى ظاهرة الحذف ،وهي في مجملها إشارات موجزة. أما في الفصل الأول، فقد حاولت الوقوف على الجوانب المتعددة للحذف في اللغة، فبينت أسبابه وشروطه وأغراضه ؛لأنتهي في آخر الفصل إلى عنصر التقدير النحوي مبينا أسسه وأولوياته.

وفي الفصل الثاني تناولت دراسة التركيب الشرطي؛ فقسمته إلى ثلاثة عناصر: هي فعل الشرط وجوابه، والأداة، فأفردت بالدراسة كل عنصر من هذه العناصر؛ قصد إعطاء تصور واضح حولها .

و الفصل الثالث جعلته ميدانا لتطبيقات الحذف في القرآن الكريم، فذكرت الحذو فات الجزئية والكلية التي وقعت فيه، ثم قدمت نماذج في الحذف لبعض الأدوات الشرطية التي ورد ذكرها في التنزيل ،لأقف بعدها على الحالات التي حذف فيها الجواب ،وانتهيت في هذا الفصل إلى الحديث عن اجتماع الحذف لجميع عناصر الجملة الشرطية. وجاءت الخاتمة طرحا لنقاط ذات أهمية أثارها البحث نفسه، وعرضا لنتائجه .

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يرصد صور الحذف لجواب الشرط في النص القرآني، ثم يقوم بتحليلها؛ قصد الوصول إلى تحديد السمات المميزة لهذا النص انطلاقا من السياقات المختلفة التي يرد فيها .

وقد درس الحذف في كثير من كتب التراث ،كالكتاب ومغني اللبيب ودلائل الإعجاز. وكتب التفسير بعامة كانت لها إشارات إلى هذا الحذف ، وأخص بالذكر هنا تفسيري الزمخشري وأبا حيان . وأسهم المحدثون هم كذلك في دراسة هذه الظاهرة، ولعل أبرز من تحدث عن الحذف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور عند تفسيره لكثير من الآيات القرآنية، والدكتور طاهر سليمان حمودة في كتابه ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، وهي دراسة جادة في موضوعها . والحق يقال إني أفدت من هذه المراجع كلها إفادة عظمى كما أفدت من غيرها مما لم أذكر .

وعولج الحذف أيضا في بعض الرسائل الجامعية، وأحسب أنها من الأهمية بمكان ،وكان يمكن للبحث أن يفيد منها، لكن حال عدم التمكن من الحصول عليها دون ذلك . وأذكر من هذه الرسائل الرسالة التي أعدها أحمد اللهيب في جامعة الأزهر، وعنوانها أساليب الشرط والاستفهام في القرآن الكريم: رسالة دكتوراه ،جامعة الأزهر 1976م . ومنها الدراسة التي أعدها عبد العزيز علي الصالح المعيد وعنوانها الشرط في القرآن الكريم ،رسالة ماجستير ، دار العلوم بجامعة القاهرة 1976م .

وبعد : فلا يسعني في الأخير إلا أن أحمد الله على ما هدى ويسّر. وأتوجه إلى أستاذي القدير الأستاذ الدكتور، سامي أحمد عبد الله الكناني بوافر الشكر الجزيل على رعايته لهذا البحث رعاية المتواضع الكريم وتوجيهه له الوجهة الصحيحة؛ حتى خرج على هذا النحو ، كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة على ما ستهدينيه من هنات وقعت فيها. والله من وراء القصد .

تمهيد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لم يعرف تاريخ الأمم والحضارات كتابا بلغت العناية به حفظا، و ضبطا، ودرسا باستنباط المعاني، واستخراج الأحكام مثلما عرف كتاب الله .هذا الكتاب أحدث نقلة نوعية في البيان العربي منذ نزوله على محمد ﷺ؛ بسبب من أسلوبه المعجز في نظمه خاصة .فوقف العرب نتيجة لهذا موقف المبهور، كما يقول أحد الدارسين : « لقد كان موقف العرب من هذا القرآن ومن بلاغة القرآن،ومن أسلوبه موقف المبهور المتحيّر الذي لا يدري إلا أنّه أمام قوّة فوق قواه ونصب طاقة معجزة» [1].

ولم تمض إلا مدة قليلة حتى بدأ الناس يذعنون لسلطان النص الجديد عليهم، ينصتون إليه ويتذوقونه فيأسر قلوبهم ، حتى أن منهم من عاود السماع ومع ذلك لم يؤمن به[2].

وظلّ القرآن الكريم يبسط سلطانه على العرب وغيرهم، حتى خرست ألسنة البلغاء منهم دونه،وعجزت على أن تأتي بسورة من مثله على أقل تقدير رغم تحدي القرآن لهم في ذلك. فقد أيقنت أنفسهم أنها أمام كلام فوق كلامهم وبيان يسمو على بيانهم، فلا يمكن لهم بحال من الأحوال أن يجاروه أو يباروه، فما كان منهم إلا أن استأنسوا به وشغلوا به، حتى أن بعضهم ترك الشعر لأجله. وغدا القرآن الكريم الأنموذج الأعلى الذي ينسج على منواله ويقتبس من لفظه ونظمه [3]. يقول عمر السلامي بصدد هذا: « ولأهمية القرآن ومكانته عند العرب كانوا يستشهدون به في كلامه ، ويعيبون من يخلو كلامه منه . ويسمون الخطبة التي لم توشح بالقرآن وتزين بالصلاة على النبي ﷺ بالشوهاء » [4].

ويبدو أن هذه الأهمية التي أولاها العرب للقرآن الكريم ترجع إلى سببين اثنين، يأتيان بعد السبب الرئيس المتمثل في كون هذا الكتاب هو المصدر الأول الذي يأخذون عنه دينهم. أما الأول منهما، فهو براعة أسلوبه «الذي جمع أرقى ما تحس به الفطرة اللغوية من أوضاع البيان ومذاهب النفس إليه» [5] . وأما السبب الثاني، فهو طريقة تعبيره التي تميز بها ، فهي طريقة فريدة في عرضها، فرغم أنها تألفت من كلام هو من جنس كلام العرب إلا أنها ذات خصوصية واضحة ، أو كما عبر أحدهم عنها بقوله :« فالأداء القرآني يمتاز بالتعبير عن قضايا ومدلولات ضخمة في حيز يستحيل على البشر أن يعبروا فيه عن مثل هذه الأغراض،وذلك بأوسع مدلول وأدق تعبير مع التناسق العجيب بين العبارة والمدلول »[6]. ولسنا نعجب لهذا؛ ذلك أن القرآن كلام رب العالمين الذي أحاط بكل شيء علما، ومن ذلك فنون القول؛ لذلك لا نعثر فيه على خلل في وضع لفظة أو تناقض بين معانيه [7].

---

1 - المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، أحمد جمال العمري . نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر 1990 ،ص 19.

2- انظر الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان ، ابن قيم الجوزية .عالم الكتب بيروت ، ص 9.

3- انظر الظاهرة القرآنية ، مالك بن نبي. ترجمة عبد الصبور شاهين. دار الفكر ، دمشق 1981 ،ص49.

4 - الإعجاز الفني في القرآن ، عمر السلامي . نشر وتوزيع مؤسسات بن عبد الله ، تونس ،1980 .ص 191.

5 - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي ،الناشر دار الكتاب العربي بيروت . ص 192،191. وانظر مناهل العرفان في علوم القرآن : الزرقاني . دار الفكر بيروت – لبنان ، جـ 2ص 309 ،316 .

6- صفاء الكلمة ، عبد الفتاح لاشين . دار المريخ للنشر ، الرياض ط 3، 1403 –1983، ص 6 . وانظر الإعجاز الفني في القرآن ،عمر السلامي ص109.ومناهل العرفان جـ2 ص318

7 - انظر ثراء المعنى في القرآن الكريم ، محمد خليل جيجك . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ط1 ، 1999 ص21. و الإعجاز الفني في القرآن ص123. والظاهرة القرآنية ص155.

إن هذا التميز الذي خص به التنزيل جعل منه « معجزة للخليقة كلها وفيه الدليل على أنه من عند الله للناس أجمعين؛ فهو إن جاء بلسان العرب وفيه أعلى درجات البيان العربي يشتمل في ثناياه على ما يعجز الناس أجمعين» [1]. ولما كان شأنه كذلك تعلق به الناس عامة والعلماء منهم خاصة، ولا يزال هذا التعلق إلى يومنا هذا . وانبرى الدارسون يبحثون عن أوجه الإعجاز فيه ؛كونه معجزة آخر الأنبياء محمد ﷺ كما هو معلوم ، والتي برز فيها التحدي واضحا للناس والجن أجمعين .

بيد أن البدايات الأولى لنزول القرآن اتسمت بتسجيل ملحوظات انطباعية ذوقية لا تزال كتب تاريخ الأدب تحتفظ ببعض الروايات حولها. أما في عصر التدوين – تدوين العلوم – ، فقد بدأت الأبحاث تقام حوله ، وكان نتيجة لذلك أن طلعت علينا كتب كثيرة وسمت بالمجاز والإعجاز، نذكر منها:كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى[2] في النوع الأول ،وكتاب أبي عبد الله محمد بن زيد الو اسطي[3] في النوع الثاني . ولقد أفاد هذان العالمان وغيرهما من العلماء الباحثين الدرس اللغوي؛ بما أبدوه من نظرات بيانية ونكت بلاغية استخلصوها من النص القرآني بعد نظر عميق وبحث دقيق. وهي في مجملها نظرات تتفق مع ثقافة عصرهم، وعدت البداية التي ستتلوها محاولات جادة، وخاصة مع مطلع القرن الرابع الهجري .

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن هؤلاء الدارسين قد اختلفوا في تحديد أوجه الإعجاز القرآني، كما يقول ابن سراقة[4] فيما نقله عنه السيوطي :«اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن ،فذكروا في ذلك وجوها كثيرة كلها حكمة وصواب ،وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءا واحدا من عشر معشاره »[5] . فمن أهل العلم من ركز على وجه دون غيره رآه موجبا للكشف عنه والبحث فيه ،وقد صار إلى هذا كثير من العلماء قديما وحديثا . ومنهم من تناول بالبحث من عدة أوجه يقلب الوجه تلو الآخر[6].

1- القرآن المعجزة الكبرى : محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 65.

2ـ هو معمر بن المثنى التيمي ، أبو عبيدة النحوي . من أئمة الأدب واللغة مولده بالبصرة ووفاته فيها سنة 209 هـ . من أعلم الناس في زمانه ، وكان إباضيا شعوبيا من حفاظ الحديث . مؤلف مكثر من مصنفاته : نقائض جرير والفرزدق . ومجاز القرآن ورسالة العقة والبررة ، ومقاتل فيه العامة.ينظر في ترجمته : معجم الأدباء جـ5 ص 509 ، بغية الوعاة، جـ2 ص 294، الأعلام ، جـ7 ص272.

3ـ هو محمد بن زيد بن علي بن الحسين ، أبو عبد الله الواسطي . من كبار علماء الكلام معتزلي أصله من واسط سكن بغداد وتوفي بها سنة 307 هـ. اشتهر فضلا عن علمه بخفة الروح ونظم الشعر . من كتبه إعجاز القرآن والإمامة والزمام في علوم القرآن . ينظر في ترجمته الأعلام ، جـ6 ص132.

4ـ هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو بكر ، محي الدين الأنصاري الشاطبي المعروف بابن سراقة : شيخ دار الحديث الكاملية بالقاهرة أندلسي الأصل سمع الحديث ببغداد وغيرها وولي مشيخة دار الحديث بحلب ثم الكاملية بمصر .له مؤلفات في التصوف . الأعلام ، جـ5 ص322.

5- انظر الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، جـ2 ص122 .

6- فعلى سبيل المثال لا الحصر يرى النظام أن الإعجاز في القرآن يتمثل في إخباره عن الغيب . انظر مقالات الإسلاميين : أبو الحسن الأشعري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط2 ،1969، جـ1ص296 . أما الباقلاني، فيرى أن الإعجاز فيه يكمن في نظمه وتأليفه. انظر إعجاز القرآن. تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف القاهرة ط3 ص 35 .ويذهب الزركشي إلى أن الإعجاز في القرآن يقع من عدة أوجه لا من وجه ولـ الـ هاس في علوم القرآن بدر الدين الزركشي ، ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي بيروت ط3 1980 ، جـ2 ص106 . ومن المحدثين ذهب الرافعي إلى أن الإعجار في لفظه وتركيبه :إعجاز القرآن والبلاغة النبوية مصطفى صادق الرافعي نشر دار الكتاب العربي بيروت ص209، 210، ص118، وانظر مناهل العرفان، ، جـ2 ص332.

إن الإشارة إلى الحذف عند القدماء متفرقة في ثنايا كتبهم في كثير من أبواب النحو والتصريف يصعب جمع مادتها ؛ ذلك أن الحذف ينصب على الحرف والكلمة والجملة، وهذه الأقسام الثلاثة ليس لها باب واحد يجمعها . ومع هذا فقد حاولت جهدي تتبع إشارات هؤلاء الدارسين – رغم صعوبتها للأسباب السالفة الذكر– إلا أنني لم أقف على دراسة نظرية شاملة لظاهرة الحذف تجمع أمرها، كما يقرر ذلك أحد المحدثين بقوله :« ولم تحظ الظاهرة بدراسة نظرية مناسبة عند القدماء باستثناء مواضع قليلة نجدها لدى حذاق النحاة كسيبويه، وابن جني، وابن هشام،كما نجدها في علم المعاني. بيد أنها لا تتسم بالشمول في الموضع الواحد» [1]. ولعل السبب في هذا يرجع إلى كون القدماء لم تكن عنايتهم بالتنظير فيما يتصل بهذه الظاهرة، بل كانت عنايتهم تتصل بالجانب التطبيقي أكثر عند تحليلهم للشاهد الشعري أو تفسيرهم للآية من القرآن [2] .ولكن مع هذا لا يمكن للباحث أن يستغني عن آرائهم ولاعن ملحوظاتهم إزاء هذه الظاهرة؛ للكشف عن أسرارها والتعرف إلى قوانينها، كما فعل أحد المحدثين [3]. ومن الحق، فإنني استأنست في بحثي بتلك الآراء، فكانت لي نبراسا أضاء لي الطريق، ومعينا على حلّ العويص .

ونشير إلى أن القدماء عند تناولهم لظاهرة الحذف كانوا قد نعتوها بمصطلحين اثنين هما : الحذف والإضمار. ووقع استعمال كل منهما مرادفا للآخر بحيث يظهر للدارس أن لهما دلالة واحدة، وليس الأمر كذلك. وقد نبه على هذا وأشار إليه ابن مضاء القرطبي، فبين هذا الخلط في استعمال المصطلحين بمعنى واحد في الغالب والتفريق بينهما في أحيان قليلة بقوله: « يقولون هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو الناصب، فلا يوجد منصوب بلا ناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال. ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل ،لا في الأسماء؛ فهم يقولون في قولنا: "الذي ضربت زيد ":إن المفعول محذوف تقديره: ضربته ، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظيين لا يأتي موافقا لهذا الفرق » [4].

فهم يريدون مثلا أن الفاعل يضمر ولا يحذف، كأنهم يعنون بالمضمر مالا يمكن الاستغناء عنه وما لابد منه، ويريدون بالمحذوف ما قد يستغني عنه لدليل يدل عليه، أو سياق يقتضي حذفه. غير أنهم لا يسيرون في تفريقهم على هذا النحو، بل نراهم أحيانا يخلطون. يقول سيبويه :« واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه،نحو :" يك ويكن ولم أُبَلْ وأُبَالِ".[لم]

1- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة .الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1999.ص 3.

2- المصدر نفسه ص 4 . وانظر بلاغة الكلمة والجملة والجمل ، منير سلطان . نشر منشاة المعارف ، الإسكندرية ،ط3 ،1986 ص 271.

3- طاهر سليمان حمودة في كتابه ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي .

4- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي. تحقيق ، شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، ط3، 1982 ، ص 92 ،93.

يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون، فيقولون في مُرْ: أُومُرْ،أن يقولوا في خُذْ : أُوخَذْ، وفي كُلْ: أُوكَلْ. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر»[1] .

غير أن التفرقة بين المصطلحين اتضحت عند المتأخرين،فالزركشي يرى أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، كقوله تعالى:﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[2].أي:"ائتوا أمرا خيرا لكم"[3] ،وهذا لا يشترط في الحذف.

إن تقيد النحاة بالقواعد المعيارية جعلهم ينظرون إلى العنصر اللغوي المحذوف، بما يتناسب وينسجم مع النموذج الافتراضي عندهم المأخوذ من واقع اللغة، والذي يعكس تلك القواعد؛ فالمبتدأ يفتقر إلى خبر والعكس صحيح، والصفة لا بد لها من موصوف، ونحو ذلك مما هو مقرر في علم النحو

و لكن هذا التقيد بالأصول العامة دون الإمعان في السياق العام ــ في بعض الأحيان ــ قد أدى في كثير من الأحيان إلى تقدير محذوفات لا تتفق مع المعنى الإجمالي للنص ، وقد أشار بعض الدارسين إلى هذا المعنى بقوله : « ولسنا نرى أيضا فائدة هنا في معالجة الحذف معالجة النحاة له، فهم غالبا ما يحيدون عن المقاصد الدلالية والفنية، ويوغلون في التصورات والتقديرات النحوية والاختلافات التعليلية؛ حتى لكأن الآية مجرد تمرين تجريبي »[4].

وأكثر من ذلك فقد تأثر بعضهم في تقديره للعنصر المحذوف وخاصة في القرآن الكريم بمذهبه الفكري؛ فراح يخرج الآية تخريجا يتفق مع أصول هذا المذهب. وصنيع مثل هذا ــ دون شك ــ من شأنه أن يبعد عن المعنى المراد، ويؤدي إلى نوع من التحريف في النص، فضلا عما فيه من التكلف والتمحل كان يمكن لصاحبه أن يتجنبه لو تحلى بالموضوعية العلمية والنزاهة في البحث والإخلاص للحق .

ومهما يكن من أمر، فإن ما تركه هؤلاء النحاة على وجه الخصوص، دون أن نغفل دور المفسرين وعلماء البيان يعد حقلا خصبا ومصدرا غنيّا في مجال الدراسات اللغوية يمكن للخلف أن ينهل منه.فيصل حاضره بماضيه، ويكون ذلك عونا له على الإضافة والإبداع في حقل المعرفة الواسع .

1- الكتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون . نشر وطبع مكتبة الخانجي، ط3، 1408 هـ ــ 1988م ، جـ1 ص265 ، 266.

2-النساء : 171 .

3-البرهان في علوم القرآن جـ3 ، ص 102.

4- قضايا اللغة في كتب التفسير ، الهادي الجطلاوي . نشر كلية الآداب سوسة ــ تونس ، ط1 ، 1998 ص 538 .

الفصل الأول

دراسة الحذف في اللغة

- **المبحث الأول :** مفهوم الحذف
- **المبحث الثاني:** أسباب الحذف
- **المبحث الثالث:** شروط الحذف
- **المبحث الرابع:** أغراض الحذف
- **المبحث الخامس:** تقدير المحذوف

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مفهوم الحـــذف:

– لغـــــة: « قطف الشيء من الطرف، كما يحذف طرف ذنب الشاة » [1]. وحذف الشيء:إسقاطه، ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي: أخذت [2] .

– اصطلاحا : يعرفه الرماني بقوله :« فالحذف إسقاط كلمة؛ للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام »[3].وعند صاحب المعجم المفصل أن : «الحذف هو إسقاط كلمة أو أكثر؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بذلك »[4] .

لقد عرفت البلاغة العربية هذه الظاهرة (الحذف)، واصطلحت عليها بمصطلحات عديدة أشهرها : الإيجاز والاختصار والإشارة، وقسمته إلى قسمين مختلفين هما: إيجاز الحذف وإيجاز القصر .

واللغة العربية من اللغات التي تتميز بهذه الظاهرة، وقد عرفت الحذف منذ القديم، وتحديدا في العصر الجاهلي الأول، وما وصل إلينا من أدب تلك الفترة وخاصة الشعر يبين أصالته .قال ابن فارس :« ومن سنن العرب الحذف والاختصار. يقولون :والله أفعل ذاك يريد: لا أفعل. وأنا عند مغيب الشمس أو حين. أراد: أو حين كادت تغرب » [5]. ويقرر هذه الحقيقة ابن جني مع إشارته إلى الدليل بمختلف أنواعه، فيقول: « قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه.وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته » [6].

هذاوالمتتبع للشواهد الشعرية والنثرية التي تكشف عن الحذف في الكلام العربي، يلحظ أن ميل العربي إلى إسقاط بعض عناصر الكلم له ما يسوغه ؛لاعتبارات كثيرة لعل أهمها: الجانب البلاغي؛ لماله من دور في عملية التواصل بينه وبين غيره، ولسرعة الإبلاغ أيضا؛ ولذلك رأينا أنه لا يكاد يستغني عنه أحد من مبرّزي خطباء العرب وشعرائهم .ولا يقتصر الأمر على القدماء منهم فقط، بل يتعداه إلى المحدثين كذلك ممن ملكوا فن القول .

وننبه إلى شيء مهم لا يجب أن نغفل عنه، وهو أنه رغم هذه الأهمية للحذف في الكلام إلا أنه ليس مباحا على الدوام، كما يرى ذلك بعض الباحثين [7]. فهناك مواطن يكون فيها الذكر والتصريح أفضل من الحذف؛ وذلك راجع لأغراض تتعلق بالمعنى ويستدعيها سياق النص، مثلما هو الحال بالنسبة للإطناب، فقد

1- كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ، ط 1 ،1408 هـ ـ 1988م .
جـ3 ص210.وانظر الكليات ،أبو البقاء الكفوي. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري . مؤسسة الرسالة ، بيروت ط2 ، 1413هـ ـ 1993م، ص384 .

2-لسان العرب ، ابن منظور . دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، مادة (حذف) جـ2 ص811 .

3- النكت في إعجاز القرآن ، الرماني . ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله و محمد زغلول سلام . دار المعارف، القاهرة ، ط2 ، 1968. ص 76.

4-المعجم المفصل ، راجي الأسمر و محمد التونجي . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1414هـ ـ 1993م، جـ1 ص264 .

5 - الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس . تحقيق عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1414هـ ـ 1993م ، ص 211 .

6- الخصائص ، ابن جني .تحقيق محمد علي النجار . عالم الكتب بيروت ط3 ،1403ـ 1983م مجـ 3ص360 .

7-انظر علم الجمال اللغوي محمود سليمان ياقوت . دار المعرفة الجامعية الأزاريطة مصر ، 1995، ص 326.

يحسن في بعض المواضع ويكون أفضل من الإيجاز إذا تطلب المقام ذلك ، فلكل مقام مقال كما قيل[1] .

ومعرفة العرب لهذه الظاهرة وتعاملهم معها في كثير من النصوص، لا يعني أنها حكر على لغتهم، بل هي من الظواهر العالمية التي تصيب اللغة في أصواتها وتراكيبها؛ لتحقيق غايات دلالية تسهم في ثراء المعنى. وقد أشار إلى نحو هذا بعض الدارسين المحدثين فقال :« الحذف ظاهرة لغوية طبيعية، إذ المتكلم في العربية وفي غيرها من اللغات يركن إليه ركونا يوافق الطبيعة البشرية في ميلها إلى الإيجاز، و كراهية التكرار، والسكوت عما يمكن أن يقرأ من خلال السطور، وعما يمكن أن يدرك من خلال السياق؛وفي ذلك تخفيف من حجم الرسالة اللغوية وتيسير على الباث والمتلقي في التوسل باللغة » [2]. ويمكن القول: إن دواعي وأغراض الحذف متقاربة بين المتكلمين وإن اختلفت لغاتهم.

والكلام عن الحذف يقودنا إلى الحديث عن مبدأ الأصلية والفرعية في اللغة. فلا بد من وجود أصل نحوي يرد إليه ــ بطبيعة الحال ــ الفرع الناتج عن حذف بعض العناصر ،وهذا الأصل قد يتعدد بسبب آراء النحويين الكثيرة والمختلفة. و « إذا تعددت الأصول الصالحة لأن يرد إليها التركيب بالتأويل اختلف النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه؛فيختار هذا النحوي وجها ويختار غيره وجها» [3].

إنّ هذه الاختيارات التي نقف عليها في نهاية المطاف،وهي متعددة ومتباينة فيما بينها؛ لتعدد مشارب النحاة ــ وإن كان بعض الآراء أقوى من بعضها الآخر ــ تبين قدرة تحمل النص لكل المعاني والدلالات الناتجة عن تلك التخريجات، وهذا شيء مهم؛ لأن تلك القراءات المتعددة، والتي تستند كلها إلى أصول لغوية وقواعد نحوية مقررة تحكمها تكشف لنا عن مرونة النص وثراء معناه. وما كان هذا يتضح لنا لو اقتصر الأمر على وجه واحد فقط عند التوجيه .

ونشير في نهاية حديثنا عن الحذف إلى أن: « كل عنصر من عناصر الجملة صالح أن يحذف إذا قام دليل، فأمكن تقديره في الكلام » [4]. ولهذا وجدنا العنصر المحذوف يتعدد ويختلف من شاهد إلى آخر في كلام العرب من مسموع و قياسي، مما يدل دلالة واضحة على أهمية هذه الظاهرة ودورها في التشجيع على الكلام[5].

وهذه الأهمية من شأنها أن تدفع فينا روح الكشف عن ظاهرة الحذف في الكلام، وذلك بالبحث في أسبابها وشروطها وأغراضها وكل ما تعلق بها في الفصل الأول من هذا البحث.

1-انظر رسائل الجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . دار الجيل بيروت، ط1 ، 1409هـ ــ 1989م، مجـ 2 ، جـ18 ص58.

2- قضايا اللغة في كتب التفسير ، ص 328. وانظر علم الجمال اللغوي، ص307.

3- الأصول ، تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1982 ، ص254.وانظر نظرية اللغة في النقد العربي ، عبد الحكيم راضي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة مصر ، ص409.

4-البيان في روائع القرآن ، تمام حسان . ،عالم الكتب ، ط2 ، 2000م ، جـ2 ص109.

5- أنظر الخصائص ، جـ2 ص 36.

أسباب الحذف:

أ- كثرة الاستعمال:

وهو أحد الأسباب التي جعلت العرب يحذفون في كلامهم، فهو أمر معروف عندهم لدرجة أن ما حذفوه صار عندهم لكثرة الاستعمال كالمعلوم لديهم، فمثلا مما يطرد حذفه بينهم ياء المتكلم في نداء يا " ابْنَ أُمَّ " ويا " ابْنَ عَمَّ ". في حين لم تحذف الياء في" يا ابْنَ أَبِي ويا غُلَامِي" ؛لأنها في هاتين العبارتين الأخيرتين أقل استعمالا [1]. ولكثرة استعمال" أمّا " في كلامهم ،حتى صارت كالمثل المستعمل حذف الفعل بعدها، ولم يجز إظهاره [2]. والمقصود هنا هو حذف كان في نحو:أَمّا أنت مُنطلِقًا انطلَقتُ مَعكَ. وفي نحو قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِي لَمْ تَأْكُلهُمُ الضُّبُعُ[3]

يرى سيبويه أن" إمّا "مكسورة الهمزة المكونة من إن وما لا يجوز معها الحذف [4] .

ويعلل الحذف الواقع في قولهم:" لم أُبَلْ ولا تُبَلْ "(بحذف حرف الألف) بكثرة الاستعمال. والتعليل نفسه في حذف نون المضارع من " يكن" عند جزمها في نحو " لَمْ يَكُ" ، وكذلك حذف الفعل في قولهم عند استقبال شخص ما: مرحبا وأهلا، وإن تأتي فأهل الليل والنهار [5].

ويذهب صاحب الكتاب إلى أن كثرة الاستعمال سبب قوي فيما يصيب بعض الكلمات من تغيير فيقول :

« وغيروا هذا؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله .ألا ترى أنك تقول: " لم أَكُ" ،ولا تقول:" لم أَقُ" إذا أردت أقل . وتقول :" لا أَدْرِ"، كما تقول : "هذا قَاضٍ" وتقول:" لم أُبَلْ"، ولا تقول:" لم أَرَمْ" : تريد: لم أَرَامْ؛ فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره » [6].

ولا يكتفي سيبويه بالحديث عن الحذف الذي يصيب بعض الكلمات، بل تنسحب هذه الظاهرة عنده على بعض الأساليب والعبارات التي يكثر استعمالها. فمثلا النداء باب حذف وتغيير ،يحذف التنوين من المنادى ويجوز ترخيمه لكثرته في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدا النداء، فلما كثر وكان الأول في كل موضع حذفوه منه تخفيفا ؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة، ويحذفون منه، كما فعلوا في لم أُبَلْ[7]. أما إذا انفصلت هذه الأسماء عن النداء، فإنه لا يجوز فيها حذف تنوين ولا ترخيم .

ومما حذف أيضا لكثرة الاستعمال كلمة " حَاجَةٌ " من قولهم: "هَل لَكَ فِي ذَلكَ" ؟ و"مَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ" ؟[8] .

1-انظر الكتاب ، جـ2 ص214 .

2- المصدر نفسه جـ1 ص 294.

3-البيت من البسيط وهو للعباس ابن مرداس في أبي خراشة خفاف بن ندبة وكلاهما صحابي. انظر ديوان الشاعر جمع وتحقيق يحي الجبوري . نشر مديرية الثقافة والإعلام بغداد 1968 ، ص242.

4-انظر الكتاب ، جـ 1 ص294.

5- المصدر نفسه،ص، ن .

6- المصدر نفسه ،جـ2 ص 196.

7-المصدر نفسه ،جـ 2ص 208 .

8- المصدر نفسه جـ 3 ص 289.

ويقدم سيبويه أمثلة أخرى فيقول:« ومن ذلك قول العرب: " كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا " [1]. فهذا مثل كثر في كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل؛ لمّا كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال :"أَعْطِنِي كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا "، ومن ذلك قولهم :" كُلُّ شَيْءٍ وَلاَ هذا "، و" كُلُّ شَيْءٍ وَلاَ شَتِيمَةُ حُرٍّ"أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأجري مجرى: ولازعماتك.ومن العرب من يقول: " كلاهما وتمرا " ، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا، وكلّ شيء ولا شتيمة حر كأنه قال: كلّ شيء أمم ولا شتيمة حر »[2].

وفي بعض الأمثال التي يكثر استعمالها وتداولها بين المتكلمين، والتي تتسم بالإيجاز الشديد يقع الحذف في تراكيبها ، بل إن بعض هذه الأمثال لا تستقيم إلا إذا قدرنا فيها محذوفا يتم المعنى به. ومن أمثلة ذلك قولهم : " رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ ". أي: ضعيفان[3]. فيتحتم علينا أن نقدر محذوفا يتمثل في حرف عطف ومعطوف ، إذ أن" طليحان" لا تصلح خبرا عن الراكب وحده؛ لانتفاء المطابقة. والتقدير:" رَاكِبُ النَّاقَةِ والنَّاقَةُ طَلِيحَانِ" [4] ، ثم حذف واو العطف والمعطوف اعتمادا على ما سبق من كلام،وكذلك لأن الخبر يدل على نية الأصل المقدر. وفي قول العرب أيضا:"الجَارَ ثُمَّ الدَّارَ وَالرَّفِيقَ قَبْلَ الطَّرِيقِ " [5]. يلزم فيهما تقدير فعل محذوف هو الفعل "اختر" أو ما في معناه. وفي قولهم : " فَاهًا لِفِيكَ "[6]. يريدون: فم الداهية، وحتى يسهل فهم المعنى لابد من تقدير محذوف، أي: "جعل الله لفيك الأرضَ" [7] .

والحديث عن الحذف في الأمثال، وخاصة في الموجزة منها لا يعني تعميم هذه الظاهرة على جميعها ، بل منها ما هو شديد الإيجاز غير أنه لا يحتمل الحذف. وتندرج هذه الأمثال ضمن ما يسميه البلاغيون إيجاز القصر، حيث المعنى الكثير واللفظ القليل .

إن كثرة الأمثال ليست سببا قياسيا يطرد معه الحذف، وإنما هو سماعي موقوف على النقل عن العرب . وما وقع فيه الحذف على غرار النماذج السابقة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال . يقول سيبويه في هذا المعنى عند حديثه عن الحذف في " لَمْ أُبَلْ "، وعن نون المضارع الساكنة من" كان" :« وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثر في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو : مُذْ وَلَدُ وقَدْ عَلْمَ [بسكون اللام]. وإنما الأصل: لدن ومنذ وقد علم. وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد » [8] .

1- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ضبطه ونسقه أحمد عبد السلام دار الكتب العلمية بيروت ط1 ،1408هـ ـ 1988، جـ 2 ص 80.

2- الكتاب، ، جـ 1 ص280 ،281.

3- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ط1 ، 1471 هـ ـ1997م ، جـ3 ص 172.

4- المصدر نفسه ص ، ن . وانظر شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، بمراجعة لجنة من العلماء ، دار الفكر للطباعة والنشر ،القاهرة ، جـ 2 ص 154.

5- مجمع الأمثال ، الميداني ، تقديم وتعليق نعيم حسين زرزور ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ،1408هـ ـ 1988م ، جـ1 ص 228.

6- جمهرة الأمثال ، جـ 2 ص 80 .

7- المصدر نفسه ، ص، ن .

8- الكتاب ،جـ4 ص405.

هذا وقد أشار سيبويه في كثير من مواضع كتابه [1] إلى أن أكثر الحروف " أجزاء الكلام " التي يصيبها الحذف؛ هي حروف العلة والحروف الساكنة . ويكثر حذفها إذا وقعت في أواخر الكلمات . ونبه ابن جني أيضا إلى ما سجله سيبويه من ملاحظات، فذكر أن الأطراف معرضة للحذف والإجحاف [2] ، كما أشار كذلك إلى أن الحذف يكثر في آخر الكلمة، وقد يقع في أولها ولكنه يندرج في وسطها [3].

ومن الحروف التي تحذف لكثرة الاستعمال حروف الجر.ـــ مع أن حذفها والإبقاء على عملها غير قياسي عند النحاة ــ وقد نبه إلىهذا صاحب الكتاب فيما نقله عن الخليل فقال :«أنقولهم: "لَاهِ أَبُوكَ،ولَقَيْتُهُ أَمْسِ"،إنما هو على :" بِلَهِ أَبُوكَ وَلَقِيتُهُ بِالأَمْسِ". ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان. وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد ،فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفون فيما كثر من كلامهم؛لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج» [4] .

ويمثل سيبويه لحذف الجار لكثرة الاستعمال بحرف الجر الشبيه بالزائد" ربّ" مع بقاء عملها بعد الواو أو الفاءَ [5] .

من أسباب الحذف القياسية التي تناولها سيبويه التقاء الساكنين، حيث يحرك أولهما وجوبا أو يحذف. وفي التقاء تنوين الأسماء بالسكون التالي لهمزة الوصل، فالقياس يقتضي أن يحرك التنوين ولا يحذف ، كقولك : " هذهِ هِندُ امرَأَةُ زَيْدٍ "، و"عَمْرُو الطَّوِيلُ". بيد أن كثرة الاستعمال في بعض العبارات تخرجها عن هذا القياس إلى الحذف ؛ فيحذف التنوين من كل علم وصف بابن ثم أضيف إلى علم، نحو :"هَذَا زَيْدُ بنُ عَمْرُو".وهو ما ذهب إليه سيبويه[6].

وبفضل إشاراته المتعددة إلى كثرة الاستعمال، كسبب من أسباب الحذف عده بعض الباحثين : « صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال حيث فسر في ضوئها أنواعا شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضع كثيرة من كتابه »[7].

وقد تبعه كثير من النحاة في تفسيراته للحذف، فالمبرد يذكر أن قولهم :« ... "مَا رَأَيتُ كَاليَومِ رَجُلاً"، فالمعنى : ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلا، أي :ما رأيت مثله في الرجال . ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له . وأن فيه دليلا،كما قالوا: "لاَ عَلَيْكَ" ، أي:لا بأس عليك ، وكما قالوا: " افْعَلْ هذا إِمَّا لاَ "،أي: إن كنت لا تفعل غيره »[8].

1- المصدر السابق جـ4 ص 405 ، 406 .

2- أنظر الخصائص، جـ1 ص225 .

3- المصدر نفسه جـ 1 ص 225 ،226 .

4- الكتاب، جـ2 ص 162 ، 163.

5-المصدر نفسه ،جـ2 ص163 ـ164 .

6- المصدر نفسه، جـ 3 ص504 .

7- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 38.

8- المقتضب : المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب، بيروت ، جـ 2 ص151.

وابن جني هو الاخر يدلي بد لوه، فيشير إلى التعليل بكثرة الاستعمال في الحذف الواقع في الأفعال "يأخذ ويأمر ويأكل" عند صياغة الأمر منها: خُذْ وكُلْ ومُرْ؛ فالأصل فيها قياسا على نظائرها من سائر الأفعال أن يقال :أُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ وأُؤْمُرْ. إذن ما السبب في هذا الحذف يا ترى؟ السبب حسب صاحب الخصائص هو أنه :« لما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت من الهمزة الأصلية، فزال الساكن فاستغني عن الهمزة الزائدة »[1]. والتعليل نفسه لدى الفراء عند حديثه عن الحذف الواقع في" لَا جَرَمَ"بأنه :«و لكثرتها في الكلام حذفت منها الميم . فبنوا فزاره يقولون : لَا جَرَّأنك قائم » [2].

وبعض النحاة كالسهيلي يقصر الحذف لكثرة الاستعمال على بعض الألفاظ القليلة،ويمثل لذلك بقولهم : " ايش " وأصلها :أي شيء .ولم أبل . ويرى أن الأسماء الخمسة قد سقط منها الحرف الأخير، وأن ما يرد إليها عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ليس الحرف المحذوف كما يذهب إلى ذلك كثير من النحاة [3] . غير أن السيوطي[4] ينحو منحى آخر، فيبين أن من أسباب الحذف التخفيف لكثرة دورانه، أي: (المحذوف) في الكلام . ويمثل له بحذف حرف النداء كما في قوله تعالى :﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ [5] الآية، ونون لم يك ونون الجمع السالم في قراءة: ﴿ وَ الْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [6] بنصب الصلاة [7]وياء﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[8] .

ومما اعتراه الحذف لكثرة الاستعمال اسم التفضيل " خير" و" شر " ،حيث ورد في القرآن الكريم وفي غالب الاستعمالات الفصيحة بغير الهمزة ، كما هو معروف باستثناء قراءة : ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ ﴾[9]، بفتح الشين وتشديد الراء[10] والقراءة المنتشرة بكسرها وتخفيف الراء[11] .

هذا وقد ورد استعمال الأخير والأشر في شواهد نادرة تدل على أصل الصيغة ، في حين أن الحذف هو الطابع العام الذي يطبع هاتين الصيغتين .

من خلال ما سبق ذكره ، ومع أننا لم نستقص جميع المواطن التي يحذف فيها لكثرة الاستعمال ؛ لأن الأمثلة تتعدد والمقام يطول وفيما ذكرنا غنى على ما لم نذكر إلا أنه يمكننا القول:إن كثرة الاستعمال من الأسباب القوية التي يميل إليها المتكلم ــ متكلم اللغة ــ في حذفه لبعض عناصر اللغة ؛مما يتيح له نوعا

1- سر صناعة الإعراب ، ابن جني . تحقيق حسن هنداوي ،دار القلم دمشق ط2 ،1413هـ ــ1993م ، جـ 1 ص 112 .

2- معاني القرآن ، الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي . الدار المصرية للتأليف والترجمة، جـ2 ص 9 .

3 – انظر نتائج الفكر في النحو ، السهيلي .تحقيق. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع ،ص 98 ، 99 .

4-انظر الإتقان، جـ 2 ص 191.

5- يوسف: 29.

6- الحج :35.

7-كتاب السبعة في القراءات،ابن مجاهد . تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط2 ،1400هـ جـ1ص 456 .

8- الفجر: 4 .

9- القمر: 26.

10- قراءة الكذاب الأشر قرأ بها قتادة وأبو حيوة وأبو قلابة . انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،ابن جني ،تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت 1998 ، جـ2 ص 299 .

11- إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خلويه . تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي القاهرة ، جـ2 ص 331 .

من التخفيف يسهم في تيسير عملية التواصل بينه وبين أبناء اللغة الناطقين بها .

ونشير في الأخير إلى أن الغالب على الحذف الذي يقع بسبب كثرة الاستعمال يكون في الصيغ، لا في التراكيب ، أي: أنه يمسّ جزءا أو أكثر من أجزاء الكلمة ، وغالبا ما يكون الجزء الأخير .

2 – الحذف لطول الكلام :

يعتري بعض التراكيب نوع من الثقل بسبب طول الكلام ؛ لذلك كثيرا ما يقع فيها حذف لبعض عناصر الجملة . ويعلل النحاة والبلاغيون هذا الحذف بطلب الإيجاز الذي يكسب الكلام قوة وخفة على حد سواء . ويقدمون في هذا الصدد مواضع تستطيل فيها التراكيب ويقع فيها الحذف ، كجملة الصلة إذا استطالت ، وأسلوب الشرط الذي يتركب من جملة الشرط وجملة الجواب ؛فقد تستطيل إحداهما بما يتبعها، وأسلوب القسم، وفي سياق العطف، وفي غير ذلك من المواطن التي تستطيل فيها الجملة . وفي كل أولئك يكون دليل الحذف سببا في الاستغناء عن ذكر بعض العناصر بصورة مطردة .

ففي جملة الصلة يجوز حذف صدرها إذا طالت بعد سائر الأسماء الموصولة إلا أي ، نحو: "جَاءَ الذِي ضَارِبٌ زَيْدًا "،حيث يجوز هنا حذف ضمير الغائب والتقدير : جَاءَ الذِي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا.ويستثنى من ذلك إذا كان صدر الصلة ضميرا منفصلا ،فلا يجوز حذفه ،نحو:"جَاءَ الذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ" ،فلا يجوز حذف إياه، وكذلك يمتنع إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف ــ وهو الحرف ــ نحو :"جَاءَ الذِي إِنَّهُ مُنطَلِقٌ" فلا يجوز حذف الهاء،وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا بفعل ناقص نحو:"جَاءَ الذِي كَأَنَّهُ زَيْدٌ"[1] .

أما أي،فيجوز معها الحذف طالت الصلة أم لم تطل. و إذا لم تطل الصلة، فالحذف عند الكوفيين جائز[2] وعند غيرهم من النحاة قليل.

وبالنسبة إلى حذف العائد ، فقد وضع النحاة أحكاما تدل على أن طول الصلة من الأسباب المؤثرة في الحذف ، ما لم يكن هناك مانع في الجملة يجعل الحذف مخلا بالمعنى [3] . وفي بعض المواضع الأخرى وقع حذف علل بطول الكلام، ولكنه حذف غير مطرد. وقد نبّه إليه سيبويه في بعض شواهده التي أوردها ،كقول رجل من الأنصار :

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا ... يَأْتِيهُم مِن وَرَائِنَا نُطَفُ[4]

فقد نصب العورة «ولم تحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون؛ ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام . وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر»[5]. وقال أشهب بن رميلة :

1- انظر شرح ابن عقيل، تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل، بيروت ، ط1 ، 1409هـ ــ 1989م ، جـ1 ص 171 ــ 172 .

2- المصدر نفسه، جـ1 ص136 ، 137 .

3ــ المصدر نفسه، ص، ن.

4- البيت من المنسرح وهو لعمر بن لجيء القيس في خزانة الأدب ، جـ 4ص272، 274 ،276 ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص115 ولعمر بن لجيء القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب جـ9 ص363. (وكفى)، وبلا نسبة في أدب الكاتب 324 وإصلاح المنطق ص63 وجواهر الأدب ص155.

5- الكتاب ، جـ 1 ص186.

وَإِنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ [1]

والشاهد حذف النون من الذين، وسبب هذا عند سيبويه هو طول الكلام [2].

وقد أشار المبرد أيضا ــ في مواضع كثيرة ــ إلى أن طول الكلام سبب من الأسباب التي تخول الحذف . وجعل منه حذف اللام في قوله تعالى :﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[3] الواقعة جوابا لقسم ، لقوله تعالـــــى: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [4]، فقد حسن الحذف هنا للإيجاز[5]. ومنه أيضا حذف جواب الشرط . ففي قوله تعالى :﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾[6]، لم يذكر الجواب في الآية وتقديره:" لكان هذا القرآن"[7]. ويذهب الفراء بصدد هذه الآية إلى اعتبار أن الإيجاز هو سبب الحذف، أي: لتجنب طول التركيب. وعليه فجواب لو حسبه لم يأت، فإن شئت جعلت جوابها متقدما، وهو قوله تعالى ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [8] ،وإن شئت كان جوابه متروكا؛ لأن أمره معلوم : « والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما إرادة الإيجاز »[9]. وكثيرا ما يحذف جواب الشرط في القرآن الكريم، لا سيما إذا طالت جملة الشرط بتوابعها وما يعطف عليها، ودل على الحذف قرينة لفظية أو عقلية .

ومن الأساليب التي تشبه الشرط في علة الحذف أسلوب القسم، حيث يعتريه الحذف في بعض عناصره جوازا أو وجوبا، ويفسره النحاة تفسيرين: أحدهما كثرة الاستعمال ، والثاني طول الكلام؛ لاشتماله على جملتين[10] .فمثلا في جملة القسم المكونة من مبتدأ وخبر يجب حذف أحدهما اكتفاء بدلالة معنى القســم عليه . ولو ذكر الخبر في نحو : "فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ "، فالمبتدأ واجب الحذف . أي : فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ أو قَسَمٌ لَأَفْعَلَنَّ . ولو ذكر المبتدأ في نحو :" لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ"، فالخبر واجب الحذف. و التقدير : لَعَمْرُكَ قَسَمِي لَأَفْعَلَنَّ. ويبقى حرف القسم والمقسم به، ويكون هذا الحذف جائزا إذا كان حرف القسم الباء ،وواجبا إذا كان غيره من حروف القسم .ونشير إلى أن النحاة يقدرون جملة القسم محذوفة في سياق قرائن لفظية تدل عليها،منها جملة الجواب[11]، وبعض المصادر المفيدة للتوكيد مثل: حقا ويمينا. وبعض الحروف مثل: جير ولا جرم.وحين دخول اللام على جملة الجواب نحو: "لَأَ فْعَلَنَّ" ،ففيها جملة قسم محذوفة إذا لم يصرح بها .

1ــ البيت من الطويل وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب مجـ6 ص7 ،25، 28 والكتاب جـ1 ص187 ولسان العرب جـ2 ص349 مادة(فلج) المقتضب جـ4 ص146.

2- انظر الكتاب، جـ 1 ص 186 .

3- الشمس: 9.

4- الشمس: 1.

5-انظر المقتضب، جـ2 ص337.

6- الرعد: 31

7- الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني تحقيق الشيخ بهيج عزاوي دار إحياء العلوم، بيروت ، ط1 1408هـ ــ1988م ص107.

8- الرعد: 30.

9- معاني القرآن،الفراء، جـ 2 ص63.

10 -انظر الكتاب، جـ3 ص498.

11- أنظر شرح الكافية: الرضي الإستراباذي. دار الكتب العلمية، بيروت، جـ 2 ص 341. وانظر المفصل في علم اللغة ، الزمخشري مراجعة وتعليق ، محمد عز الدين السعيدي ط1 ، 1410هـ ــ1980م ص410 .

ومما يحذف دفعا للإطالة وطلبا للإيجاز بعض الجمل الواردة في سياق العطف كقوله تعالى:
﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [1] ، فجملة "فانفجرت" فقد ارتبطت بالفاء ، وهذه الفاء كما يقول الزمخشري متعلقة بمحذوف ، أي :" فضرب فانفجرت" ،أو" فإن ضربت فقد انفجرت" ،وهي على هذا فاء فصيحة[2].فالجملة حذفت اختصارا للكلام وتجنبا للإطـــالة، وسياق الآية يدل على هذا التقدير .

إن استطالة التركيب حسب بعض الدارسين [3] تبدو علة مقبولة لتفسير وقوع الحذف فيه، ســواء اعترى الحذف حرفا يمثل جزء من الكلمة، كحذف النون الذي وقع في بعض الأسماء الموصولة ،أو اعترى أحد عناصر الكلام. ففي قوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ [4]. نلاحظ في الآية أن اسم" إنّ "ورد موصولا استطالت جملة صلته ،أما خبرها فقد حذف لطول الصلة تقديره : "هالكون أو معذبون" [5] .

ولطول الكلام ــ دائما ــ وطلبا للتخفيف فيه، تحذف أفعال القول" قلت " و" قالوا " و " قيل" ونحوها. ويفسر حذف هذه الأفعال بأن المقول في العادة جملة طويلة أو عدة جمل، وذكره يغني عن ذكر لفظ فعل القول.وقد أشار إلى نحو هذا الفراء عند قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[6]، فقال: « يقال: أما لابد من الفاء جوابا، فأين هي ؟ فيقال: إنها كانت مع قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه ... والقول قد يضمر .ومنه في كتاب الله شيء كثير» [7].

3-الحذف للضرورة الشعرية :

الضرورة الشعرية عند جميع النحاة هي ما وقع في الشعر دون النثر ، سواء أكان للشاعر مندوحة عنه أم لا ، وبعض النحاة كابن مالك يرى أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنده مندوحة[8] . والضرورة ــ كما هو معلوم ــ رخصة للشاعر تسمح له في بعض الأحيان أن يخرج عن الأصل الشائع أو القاعدة النحوية المقررة . ويرى النحويون أن الضرورات سماعية تؤخذ من عصور الاحتجاج اللغوي، ولا يجوز منها في شعر المحدثين إلا ما كان منها على مثال سابق من الشعراء الحجج[9] .

ويمكن تقسيم هذه الضرورة بصورة مجملة إلى قسمين : ضرورة حسنة،إذا كان فيها الخروج عن

1- البقرة: 60 .

2- الكشاف ، الزمخشري.رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ،الناشر دار الكتاب العربي ط3 ، 1407هـ ــ1987م ، جـ 1 ص144.

3- انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 45.

4- فصلت : 41.

5ــ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي دار الفكر بيروت ، جـ15 ص319 .

6- آل عمران: 106.

7- معاني القرآن ، جـ1 ص228، 229.

8- الاقتراح في علم أصول النحو ،السيوطي. دار المعارف حلب ص12 .

9- انظر الخصائص، جـ1 ص 323، 324.

القاعدة خروجا قليلا لا يبعد عن الأصول العامة . وقد ضرب السيوطي أمثلة لها عندما تحدث عنها فقال : « مالا يستهجن ولا تستوحش منه النفس، كصرف مالا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور . وأسهل الضرورات تسكين عين فعله في الجمع بالألف والتاء »[1].وضرورة مستقبحة إذا كانت خروجا يخالف الأصول العامة مع مخالفته الأصول الخاصة، كالزيادةالمؤدية لماليس أصلا في قول الشاعر:

..... مِنْ حَيْثُ مَا سَكَنُوا أَدْنُو فَأَنظُورُ[2]

أراد بقوله فأنظور، أي: أنظر. فهي زيادة مستقبحة .

ومنها أيضا النقص المجحف في بعض الكلمات كقول لبيد:

دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعَ فَأَبَانَا[3] .....

يريد المنازل[4] .

هذا وقد حاول بعض النحويين حصر ــ **الضرورات** ــ **في أجناس عامة** يندرج تحت **كل جنس منها عدة أشكال . فالسيرافي[5]** حصرها في سبعة أوجه هي: **الزيادة والحذف والتقديم والتأخير والإبدال وتغير وجه من وجوه الإعراب إلى** وجه آخر على **طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث .**

أما **الزمخشري[6] فينسب** إليه أنه حصرها في عشرة أوجه، وليس من المهم أن نعرض لجميع هذه الأوجه، وإنما نتناول بالبحث منها ما يتصل ويتعلق بالحذف. و تناول سيبويه[7] في أحد أبواب كتابه موضـــوعا عن" ما يحتمل الشعر" مثل فيه لأنواع من الضرائر التي تجوز للشاعر ولا تجوز للناثر. منها: حذف ما لا يحذف، وأورد أنواعا أخرى في مواضع متناثرة من الكتاب. و تناول ابن جني[8] في خصائصه هذه الضرورات، وأشار إليها بطبيعة الحال أصحاب كتب الضرائر كابن عصفور والقزاز القيرواني.

والحذف للضرورة يتناول ــ في الغالب ــ حرفا واحدا سواء أكان هذا الحرف كلمة أم جزء من الكلمة، وقلما يتناول أكثر من حرف من أحرف الكلمة .و يمكن أن يكون الحذف في بعض الأحيان في إشباع الحركة بحيث تنطق مختلسة ، أو يقع الحذف في التنوين. وحسب بعض الدارسين فـــ « إنّ الحذف في الضرورة حذف صوتي تقتضيه مقتضيات صوتية تتصل بالموسيقى الخارجية للبيت، وهي الوزن أو القافية . بمعنى: أنه حذف لا يترتب عليه تغيير دلالي صرفي أو إعرابي فيما يقع فيه » [9].

1- الاقتراح، ص12 .

2- وصدره : وأني حيث ما يثني الهوى بصري .والبيت من البسيط وهولإبن هرمة في ملحق ديوانه ص239.وبلا نسبة في أسرار العربية ص45 والأشباه والنظائر جـــ2 ص29 والإنصاف جـــ 1 ص24 ، وخزانة الأدب جـــ1 ص121 ،717جـــ8 ص320 ،373.

3- وعجز البيت : فتقادمت بالحبس فالسوبان. ومتالع ولبان والحبس والسوبان مواضع .والبيت من الكامل، وهو للبيد ابن ربيعة في ديوانه ص 138 .

4- أنظر الخصائص، جـــ1 ص81 .وانظر شاهدا أخر جـــ1 ص30 .

5- أنظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص49 .

6- المرجع نفسه، ص، ن .

7- أنظر الكتاب، جـــ1 ص26 .

8- أنظر الخصائص ، جـــ1 ص323.

9- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 50

والمثال الذي يمكن تقديمه في هذا الصدد كلمة الحمام التي وقع فيها حذف في قول العجاج:

قَوَاطِنَا مِن مَكَةَ مِن وَرَقِ الْحُمَى [1].

أراد بالحمى: الحمام، فحذف الميم وقلب الألف ياء . ويجري مجرى هذا النوع من الحذف ما يسمى بالترخيم في غير النداء، حيث أن الترخيم في النداء جائز في الاختيار وفي الشعر ، بينما لا يجوز الحذف في غير النداء .ولكنه ورد في الشعر في أواخر الأعلام كقول الشاعر:

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِن اشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ امْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا [2]

يريد: ابن حارثة، فحذف التاء [3] .

ويجوز للشاعر ــ عند الضرورة ــ حذف همزة الاستفهام ، ويحسن ذلك عند ذكر"أم " كقول عمر بن أبي ربيعة :

فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِن كُنتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَينَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ [4]

أراد: أبسبع [5]. كما قد تحذف أو للضرورة عند أمن اللبس كما في قول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟[6]

أراد: أو ذو الشيب يلعب ؟ فحذف أو ودل السياق على هذا الحذف .

4.الحذف للإعراب:

الإعراب ، كما هو مقرر عند النحاة هو الأثر الظاهر أو المقدر الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[7] . ففي حالة الجزم للمضارع يحذف الضم ويبدل بالسكون كما في قولك :" لَمْ أَغْضَبْ وَلَم أَقُلْ" ، أي: أن الحذف هنا يتمثل في صائت قصير.وإذا كانت الأفعال الخمسة جزمت بحذف النون كقولك : لَمْ يَكْتُبَا وَلَمْ يَكْتُبُوا . أما إذا كانت الأفعال معتلة فإنها تجزم بحذف حرف العلة نحو:" لَمْ يَغزُ ولم يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ."

ومن الناحية الصوتية يمكن القول هنا إنه حصل تقصير للصائت الطويل الواقع في آخر الفعل.وهذا النوع من الحذف « له دلالته المعنوية و الموقعية، حيث يفيد وقوع الفعل بعد نفي يقلب زمنه إلىالماضي، ويتمثل في " لم " و " لما " أو بعد أمر يتمثل في اللام ، أو بعد نهي يتمثل في " لا " أو بعد شرط يكون

1– الرجز للعجاج في ديوانه ، رواية عبد المالك بن قريب ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي سكتبة الأطلس دمشق ، جـ2 ص453 .

2– البيت من البسيط وهو لإبن حنباء في الدرر اللوامع جـ3 ص48 ، والكتاب جـ2 ص272. وبلا نسبة في أسرار العربية ص 241 ،والإنصاف جـ1 ص354 وهمع الهوامع جـ1 ص181.

3– أورد سيبويه لهذا النوع من الحذف عدة شواهد أنظر الكتاب جـ2 ص 247 ، 248 ، 252 ، 254، 269، 274.

4– البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4 ،1988 ص266 .

5– مغني اللبيب ،ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. نشر دار الكتاب العربي، بيروت، جـ1 ص 14.

6– البيت من الطويل وهو للكميت في جواهر الأدب ص 36 وخزانة الأدب جـ4 ،313، 314 ،315 جـ11 ص123 والدرر جـ3 ص 81 ومغني اللبيب جـ1 ص14 وبلا نسبة في الدرر جـ5 ص112 وهمع الهوامع جـ2 ص69 .

7– انظرشرح المفصل، ابن يعيش ،عالم الكتب بيروت مجـ 1 ص 49. وشرح الكافية، جـ 1 ص17 .

الفعل بعده محتمل الوقوع ، لا مؤكده ، وهو الشرط بالأدوات الجازمة المعروفة » [1].

إن الحذف للإعراب لا يصيب إلا أواخر الكلمات مقتصرا على الصائت القصير " الضمة في حالة المضارع " أو الصوائت الطويلة "أحرف العلة في المعتل " أو حرف النون.

5.الحذف للتركيب :

نقف في العربية على ثلاثة أنواع من التراكيب هي: التركيب الإسنادي والمزجي والإضافي. ففي التركيب المزجي للأعداد من أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة يبنى العدد على فتح الجزأين، ماعدا اثني عشر واثنتي عشرة ، حيث يعرب الأول إعراب المثنى .وعند التركيب نلحظ أن العدد قد حذف منه التنوين في جزأيه، أو النون المشبهة للتنوين من اثني عشر واثنتي عشرة ، كما حذف منه حرف العطف ؛ فالأصل في خمسة عشر: خمسة وعشرة .ولدى تحويلهما إلى التركيب حذف العاطف والتنوين، وحذفت التاء من عشرة لوجود مثيلها في الجزء الأول، كما قد تبقى التاء بلا حذف في الجزء الثاني إذا حذفت من الأول.ويستثنى من ذلك تركيب الواحد والاثنين ومؤنثهما مع العشرة،حيث يوافق الجزآن المعدود تذكيرا وتأنيثا .

إن عملية المزج التي تقتضي الربط بين كلمتين وجعلهما كأنهما كلمة واحدة يشكل مركبا تستثقله اللغة؛لذلك تجنح هذه الأخيرة إلى التخفيف عن طريق حذف العاطف والتنوين في كلمات يكثر استعمالها .

و في التركيب المزجي للأحوال يحذف التنوين من الجزءين، كما يحذف حرف الجر. ومن ذلك قولهم : "فُلَانٌ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ" [2]. والتقدير : جاري بيتا لبيت، أي: ملاصقا لبيتي[3]. وهناك أحوال ركبت على فتح الجزأين، والأصل فيهما العطف كقولهم :" تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ"[4] ،حيث حذف التنوين وحرف العطف .

وفي التركيب المزجي من الظروف الزمانية ما يبنى على فتح الجزأين، كقولهم :" صَبَاحَ مَسَاءَ"، والأصل فيه صباحا ومساءا ؛ فحذف العاطف والتنوين من المركب بغية التخفيف. وفي قول الشاعر :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَنَبعُ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا. [5]

وتقدير الظرف : « بين هؤلاء ، وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة ، وركبت الأسماء تركيب خمسة عشر» [6].

وفيما ركب من الأعلام يجوز أن يبنى على فتح الجزأين، كما هو الحال في:بَعْلَبَكَّ وَحَضْرَ مَوْتَ، كما يجوز فيها أن تعامل معاملة الممنوع من الصرف. وفي كلا الحالتين يكون قد حذف منها التنوين من كلا الجزء ين بسبب التركيب . ونشير أيضا إلى أنه يجوز فيها أن يضاف الجزء الأول إلى الثاني مع منـــع

1- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 65 .

2- جمهرة الأمثال ، جـ1 ص 260 .

3- شرح شذ ور الذهب ، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتب العربية، بيروت ص 75 .

4- تشذ ر القوم وغيرهم أي: تفرقوا .انظر أساس البلاغة ، الزمخشري تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود دار المعرفة بيروت ص231(ش ذ ر)والقاموس المحيط الفيروز أبادي، دار الكتاب العربي، بيروت مجـــ2ص 57 (الشذر).

5- البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ،1983 ، ص 141 .

6- شرح شذور الذهب ص 74 .

صرف الثاني استقلالا للكلمة بعد التركيب أو مع صرفه [1].

وفيما يخص المركب الإضافي لا يسلم من نوعين من الحذف أحدهما: وهو الأظهر يصيب المضاف ،فيحذف تنوينه أو تحذف نونه المشبهة للتنوين إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم. والآخر حذف الحرف المؤدي لمعنى الإضافة، كاللام أوفي أو من؛ وذلك في حال التركيب الإضافي، حيث يستغني المركب بدلالته عن مثل هذه الحروف ،وهذا عند بعض النحويين[2] . غير أن سيبويه[3] والجمهور على أن جر المضاف إليه بالمضاف ،لا بالحرف المقدر كما يذهب إلى ذلك الزجاجي [4]. وبعض النحاة يرى أن الإضافة **ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته ،فلا حذف عندهم في الإضافة[5]** .

ويمكن أن تحذف تاء التأنيث من المضاف في المركب الإضافي إذا أمن اللبس كما في قول الشاعر :

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَارْتَحَلُوا وَ أَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا [6]

يريد: عدة الأمر، فحذف التاء .

وجعل منه الفراء قوله تعالى :﴿ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [7]، وقوله: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ [8] اعتبارا على أنّه لا يقال في غير الإضافة في الإقامة: إقام ، ولا في الغلبة غلب . وعند الصبّان[9] أن:

« **حذف التاء هنا جائز، لا واجب حيث أمن اللبس . وإلا لم يجز حذفها كما في تمرة وخمسة.** ثم هو سماعي وقيل قياسي»[10].

6.الحذف لأسباب قياسية:

قد يعتري الصيغ في بعض المواضع حذف يمكن أن يشكل لدى الصرفيين قاعدة عامة لاطراده، و هو قياسي عندهم بالنظر إلى استقراء أشكاله في اللغة . وأهم مظاهره الشائعة:

ـ التقـــاء الساكنيـــن : قد يلتقي ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين، فحينئذ يجب التخلص من التقائهما، إما **بحذف أولهما أو تحريكه . فيحذف الأول صوتا وخطا إن كان حرف مد سواء كان الثاني جزء من كلمة أو كالجزء منها نحو :" قُلْ وبِعْ وخَفْ" في الأمر "ولم يَقُل ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ" في** المضارع

1-انظر الكتاب مجـ 3، ص374.

2- انظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمان سيد و محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ط1 ، 1990 م جـ3 ص 221 .

3- انظر الكتاب، مجـ1 ص 419 ـ421.

4- انظر شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)،ابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح ، جـ 2ص 74 .

5- المصدر نفسه مجـ 2ص359.

6- البيت من البسيط وهو لمصيب بن رباح في ديوانه،جمع وتقديم داود سلوم مكتبة الأندلس بغداد ط1 ، 1968ص 117 ،

7- الروم: 3.

8- النور : 37 .

9- هو محمد بن علي ،أبو العرفان :عالم بالعربية والأدب،ولد بالقاهرة ،وتوفي بها سنة 1206 هـ،له:الكافية الشافية في علمي العروض والقافية،وحاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو ،وإتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام.انظر الأعلام مجـ6 ص297 .

10 -حاشية الصبان على شرح الأشموني مجـ2 ص 357.

حيث وقع حذف المد: الواو والياء والألف.

ومنه أيضا حذف لام الفعل الناقص " يَغْزُو ــ يَخْشَى ــ يَرْمِي" "عند اتصاله بواو الجماعة أو ياء المخاطبة : يَغْزُونَ ــ يَرمُونَ ــ يَخشَوْنَ ــ تَغْزِينَ ــ تَرْمِينَ ــ تَخْشِينَ . كما تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال عند تأكيد هذه الأفعال ، وتحذف واو الجماعة وياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين نحو: "لَتَغْزُنَّ وَلَتَرْمُنَّ"، وتبقى إذا كان ما قبلها مفتوحا نحو:" لَتَخْشَوُنَّ ولَتَخْشِينَّ ". وتحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة ، ويقع الحذف صوتا، لا خطا إذا كان الساكنان في كلمتين، وكان أولهما مدا نحو : يَغْزُو الرَّجُل ، وَيَرْمِي الجَيْشُ.

ومنه قوله تعالى :﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [1] ،وفي الحديث الشريف:((رَكْعَتَا الفَجْرِ...)) [2].

والحذف هنا هو تقصير للصائت الطويل كما تحذف الألف من الفعل الناقص لحقته تاء التأنيث الساكنة نحو : "غَزَتْ وَسَعَتْ " تقصير للصائت الطويل.

ونذكر أن الحذف لالتقاء الساكنين يمكن أن يحدث في حالات منها بعض المصادر التي تصاغ من فعل على مثال أفعل و استفعل، والتي تقاس على الأفعال والاستفعال. ومنها أيضا جمع المنقوص جمعا سالما بالواو أو الياء والنون.و منها أيضا اسم المفعول من الثلاثي الأجوف. فمن كل هؤلاء يحذف أحد الساكنين قياسا .

ــ توالـــي الأمثـــال :

وهي علة موجبة لحذف أحدها . ففي بعض المواضع يجب الحذف وفي بعض المواضع الأخرى يجوز ، ولا يقع رغم التوالي في صنف ثالث غالبا. ويقع الحذف في أغلبه في المماثل الأخير وفق ما تقتضـــيه القاعدة العامة للحذف في العربية وكثير من اللغات . وقد يكون المحذوف هو الأول حسب بعض النحاة إذا كان أكثر الحروف تعرضا للسقوط .

ومن المظاهر التي يتمثل فيها الحذف الواجب التقاء نون الرفع من الأفعال الخمسة بنون التوكـــيد الثقيلة أو الخفيفة ،حيث تحذف نون الرفع وتبقى نون التوكيد ،كما تحذف نون الإعراب من الفعل المضارع المؤكد بالنون الثقيلة والمتصل بألف الاثنين كراهية توالي الأمثال .

هذا فيما يخص الفعل المضارع .أما بالنسبة لصيغ الأمر، فقد حذفت منها النون من قبل، فلا توالي فيها للأمثال . ومن الحذف الواجب أيضا ما يقع في تصغير بعض الأسماء كسُمَيَّةَ من سماء على زنة فُعَيْلَة.

والأصل فيها: سمييي بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية عوض المد والثالثة عوض الهمزة التي كان أصلها واو، ثم أعلت بقلبها ياء؛لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . فاجتماع هذه الياءات الثلاث حتم إدغام الأولى في الثانية وحذف الثالثة منها لتوالي الأمثال .

1–المائدة 92.

2– صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ،باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما ، جـ1 ص 501.

ومن الحذف الجائز توالي مثلين ؛وذلك إذا التقت نون الرفع من الأفعال الخمسة بنون الوقاية، فيكون حذف إحداهما جائزا كقوله تعالى في قراءة نافع[1] لقوله تعالى: ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾[2] بنون واحدة. وقرأ ابن عامر[3]تأمروننني بنونين غير مدغمتين. أي: بالفصل بينهما. وقرأ بقية القراء[4]بإثبات النونين مع الإدغام: " تأمرونّي ". وقد وقع خلاف بين النحويين في تعيين المحذوف، فسيبويه[5] والجمهور على أن المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية. وتعليل ذلك عندهم أن نون الرفع أكثر تعرضا للسقوط في اللغة .

ومنه أيضا اجتماع نوني إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ مع نون الوقاية، حيث يجتمع ثلاثة أحرف متماثلة فيجوز حذف أحدها. أما تعيين الحرف المحذوف، فيبقى محلى خلاف بين النحويين في نحو: إنّي وكأنّي ولكنّي . ولكن بالرجوع إلى القاعدة العامة في الحذف والاحتكام إليها ،فيمكن اعتبار نون الوقاية هي الحرف المحذوف؛ لكونها العنصر الأخير .

وقد تجتمع نون الضمير (نا) مع نوني الحروف الأربعة السابقة. فحينئذ يجوز إثبات الجميع كما في قولنا :إنّنا ولكنّنا، كما يجوز حذف إحدى النونات نحو قولنا:إنّا ولكنّا . والخلاف يبقى قائما حول تحديد النون المحذوفة .

ـ حـذف الهمـزة استثقـالا :

ونعني بالهمزة هنا القطع، لا همزة الوصل ؛لأن هذه الأخيرة عارضة تحذف في وصل الكلام . والوصل عند النحاة هو الأصل. وهذه الهمزة حسب بعض اللغويين هي حرف صامت يحدث عند نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضا من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع [6]. ومخرجها عند سيبويه هو أقصى الحلق، وهي عنده حرف مجهور. أي: أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. وهي أيضا حرف شديد (انفجاري) وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه [7].

وهذه الصفات التي تتعت بها الهمزة هي سبب ما يعتريها من حذف تام أو حذف مع الإبدال عند القدماء، فابن يعيش يذكر أن « الهمزة حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق إذا كان إخراجه كالتهوع ؛ فلذلك من الاستثقال ساغ فيه التخفيف وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان

1- الحجة للقراء السبعة،أبو علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ،دار المأمون للتراث، دمشق، ط2 ،1993 ، جـ6 ص 98 ، وانظر النشر في القراءات العشر،ابن الجزري، دار الكتاب العربي، بيروت ، جـ 2ص 363 .

2- الزمر 64. وانظر شاهدا لغر ،الأنعام 80 .

3- الحجة للقراء السبعة جـ6 ص98 وانظر النشر في القراءات العشر جـ2ص363 .

4- المصدر نفسه ،ص، ن .

5-انظر الكتاب ، جـ 3 ،ص 519 .

6-انظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 148 ـ 149.

7- انظر الكتاب جـ4 ص 434 .

لثقل الهمزة والتخفيف لغة تميم وقيس» [1].إذن فالتسهيل ــوهو حذف مع إبدال ــ حسب ابن يعيش هو نوع من التخفيف في عملية النطق وخاصة في بعض اللهجات.

وتحذف الهمزة قياسا من مضارع أفعل، واسم فاعله، واسم مفعوله نحو: "أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ" بكسر الراء وفتحها. ويعلل حذف الهمزة في هذه المواضع بكراهية اجتماع همزتين في المبدوء بهمزة المتكلم . فمثلا لا يمكن أن يقال: " أؤكرم "، وحمل الحذف في غيره عليه . فإذا أبدلت الهمزة هاء لم تحذف الهاء كَهَرَاقٍ في أَرَاقٍ، إذ يقال في المضارع يُهْرِيقُ واسم الفاعل مُهْرِيقٌ واسم المفعول مُهْرَاقٌ بلا حذف.

أما الهمزة الأصلية الشبيهة بالزائدة، فلا يعتريها الحذف، ولو توالت همزتان.فالفعلان: "أَكَدَ وأَمَرَ" بتضعيف العين يقال في مضارعهما: أُؤَكِّدُ أُؤَمِّرُ،و اسم الفاعل منهما مُؤَكِّدٌ ومُؤَمِّرٌ بكسر ما قبل الآخر واسم المفعول بفتح ما قبل الآخر. ويروي سيبويه أن سبب الحذف للهمزة الزائدة أنها تثقل عليهم وبأنها زائدة ؛ فلما لحقت الصيغة زيادة أخرى اجتمع فيها الزيادة والاستثقال،فساغ الحذف [2].

ويقع الحذف كذلك عند تصريف بعض الأفعال المهموزة، وهو حذف خاص بهذه الأفعال غير مقيس في أشباهها [3]. ولا يعلل باستثقال الهمزة فحسب ، بل بكثرة الاستعمال أيضا، وذلك كحذف الهمزة من" أَخَذَ" و"أَكَلَ" في صيغة الأمر مطلقا ،وحذفها من "أمر وسأل" في صيغة الأمر إذا بُدئ بها. أما همزة الوصل وهي الهمزة العارضة كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، فتحذف باطراد.

ــ الحــذف في الصيــغ :

أ- صيــغ الجمــع :

المعروف والمقرر لدى النحاة أن المفرد أصل وأن الجمع فرع عليه، وبمقارنتهما نلاحظ أن بعض صيغ الجمع يعتريها الحذف .ففي الجمع بالألف والتاء المزيدتين ، وهو جمع المفرد المؤنث غالبا تحذف تاء التأنيث كما في الأسماء: فَاطِمَةُ وَقَائِمَةُ وعِدَّةُ. وفي جمعها يقال : فَاطِمَاتٌ وقَائِمَاتٌ وعِدَّاتٌ . وتؤدي تاء الجمع معنى التأنيث؛وهذا يمنع تكرار العناصر التي تؤدي وظيفة لغوية واحدة.

أما صيغ التكسير فإن صورة مفرده كما هو معلوم تتغير هيئتها عند الجمع وهذا التغير قد يخص الحركات فقط دون نقص أو زيادة في الحروف نحو:" أسد" بضم أو سكون جمع أُسُدٍ. ففي حالة الضم تم استبدال حركة قصيرة بأخرى مثلها، أما في حالة السكون؛فقد تم حذف الفتحة " الصائت القصير " . وقد يكون هذا الجمع بالزيادة فقط، كصِنوَانٍ جمع صِنْوٍ " زيادة الألف والنون " ،كما قد يكون التغيير بالحذف فقط "كتُخَمٍ ونُهَمٍ" في جمع تُخَمَةٍ ونُهَمَةٍ "حذف التاء " . وقد يكون بالشكل والزيادة،" كرِجَالٍ "جمع رجل أو بالشكل والحذف والزيادة "كغِلْمَانٍ" جمع غلام . ومن جموع القلة صيغة "أَفْعُلٌ" التي يجمع بها قياسا كل اسم رباعي مؤنث قبل آخره مد ،فدلالة الجمع تكون بزيادة الهمزة، وبحذف حرف المد "كذراع وأذرع ويمين

1- شرح المفصل ، جـ9 ص107 .

2- انظر الكتاب مجـ 4 ص279 .

3- المصدر نفسه ، ص، ن.

وأيسُرٌ" . ومن جموع الكثرة صيغة "فعل" بضم فسكون يجمع بها قياسا صيغة أفعل مؤنثة فعلاء،" كأحمر وحمراء وأغر وغراء" . ففي جمعها يقال: "حُمرٌ وغُرٌ" بحذف الزوائد من المفرد مع تغيير الهيئة .

ومن صيغ الجمع كذلك" فُعَلٌ "بضمتين يطرد في جمع الصفات المفردة على وزن فعول، وذلك بحذف الواو من صيغة المفرد مع تغيير الهيئة، فمن ذلك "غُفَرٌ وصُبُرٌ" جمع غفور وصبور. وفي صيغة" فُعَل" بضم ففتح يجمع قياسا كل اسم على فعلة بضم فسكون، أو فعلى بضم فسكون ومن ذلك" غُرْفَةٌ وغُرَفٌ وحُجَّةٌ وحُجَجٌ وصُغْرَى وصُغَرٌ وكُبرَى وكُبَر"، حيث حذفت تاء التأنيث أو ألف التأنيث المقصورة مع تغيير الهيئة من كل جمع سبق .وفي صيغة"فِعَلٌ" يطرد جمع كل اسم على فعله بكسر فسكون،" كحِجَّةٍ وحِجَج وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ" ، حيث حذفت التاء مع تغيير في الهيئة من مفرده .

ب- صيـــغ التصغيـــر :

يلحق الخماسي من الأسماء تغييرا بالحذف،حيث يحذف الحرف الأصلي أو الزائد، وذلك عند تصغيره على وزن **فُعَيْعِل أو فُعَيعِيلٌ**. فيقال في سفرجل "سُفَيْرِجٌ "وفي مُسْتَدْعٍ "مُدَيعٌ" وفي عَلَندِي "عُلَيِنْدٌ "بحذف ألف التأنيث أو بحذفها وحذف النون . ويجوز أن يعوض بياء قبل الآخر في الاسم الذي حذف منه عند تصغيره، فيقال في تصغير سَفَرجَلٍ "سُفَيْرِيجٌ" .

وتحذف ألف التأنيث المقصورة عند تصغير الاسم إذا كانت خامسا فصاعدا فيه، فيقال في قُرْقَرَى :" قُرَيقِرٌ" ،فإن كانت خامسة وقبلها مد زائدة جاز حذف المدّ الزائدة وإبقاء ألف التأنيث .فيقال في حُبَارَى "حُبَيْرَى" ، كما يجوز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة مع ما قبلها. فيقال فيها حُبَيِّر. وتصغير بعض الأسماء عند الترخيم يكون بحذف الزوائد من الكلمة أوّلا، ثم تصغيرها بعد ذلك. فمثلا : "حامد ومحمود وأحمد" وغير ذلك تصغر كلها على حُمَيدٍ.

شروط الحـــذف:

إن الحذف، وهو أحد مظاهر التأويل النحوي له أهمية كبيرة في تحديد الجانب الدلالي للتركيب اللغوي. وعليه فإن الحديث عن فقدان بعض العناصر ــ سواء أكانت عمدا أم فضلات ــ لا يمليه تصورات فكرية أو معاني مسبقة تم تحديدها في الذهن أولا ، بل هذا الحذف تمليه طبيعة اللغة في حد ذاتها وفق قواعد نحوية مقررة سلفا؛ ولذلك ف « لابد عند وقوع الحذف من دليل على المحذوف يتمثل في قرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية، فالقرينة تعد أهم شروط الحذف . يليها في الأهمية ألا يؤدي الحذف إلى لبس في المعنى »[1]. ولنبدأ الحديث مفصلا عن هذه الشرطين واحدا تلو الآخر :

الشـــــرط الأول : وجـــــود القرينة :

وهو أهم شروط الحذف ، فلابد من وجود قرينة تدل على العنصر المحذوف أو العناصر المحذوفة التي يطلب معناها المتكلم أو الكاتب، ويستغني عن ذكرها بدلالة القرينة . وقد أشار ابن جني إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله:« قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[2]. والمشهور والمتداول بين النحاة والبلاغيين تقسيم القرينة إلى حالية ومقالية ومقامية .وبعضهم يضيف إليها القرينة العقلية، وبعضهم الآخر يعتبرها ضمن القرينة الحالية، إذ هي جزء منها[3]. و سأتناولها بالتفصيل فيما يلي:

1- القرينة اللفظية : وتتمثل في أن يكون في سياق الكلام سابقا أو لاحقا ما يدل على العناصر المحذوفة . وقد لا تكون بهذا الكلام السابق منه أو اللاحق، بل تكون معتبرة بطريقة نطق الجملة وأدائها الصوتي في تعيين المحذوف، وهذا خاص باللغة المنطوقة. كما يمكن أن تتمثل هذه القرينة في شكل الإعراب الذي يقتضي تقديرا ما، أو في كيفية بناء التراكيب الذي تحكمه القوانين التي وضعها النحاة من قبل . وكل هذه القضايا التي ذكرناها تتصل باللفظ باستثناء بعضها كالدليل الصوتي الذي قد يتصل بالمقام أو الحال أيضا . وعلى كل حال أرى أن أتناول القرينة اللفظية ضمن أربعة أنواع :

أ ــ دليـــل لفظـــي عـــام :

ويتمثل في وجود بعض العناصر اللغوية داخل السياق سابقة كانت أو لاحقه تعين على تحديد المحذوف في النص. فمن ذلك قوله تعالى:﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [4]، أي:" أنزل خيرا" [5]. وقولنا:عَمرُو في الإجابة على من يسأل مَنِ القَادِمُ ؟ بحذف الخبر. وهذا الذي سبق مثال على تعيين المحذوف من السياق اللفظي السابق.ومن السياق اللفظي اللاحق الدال على الحـــذف

1-ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 115.

2-الخصائص، جـ 2 ص 360 .

3-انظر تفصيل أكثر حول القرائن في اللغة العربية مبناها ومعناها ، تمام حسان ، الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ،1973 .ص 189 وما بعدها .

4-النحل 30 .

5- انظر البحر المحيط، ج 2 ص 403 وانظر البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ، دار الفكر بيروت ، ط2 ، 1403 هـ ــ 1983 م ، جـ 5 ص 487

قوله تعالى :﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾[1] ، فمفعول شاء تقديره: " أن يجمعهم " [2] .حذف لدلالة الجواب عليه ،وهو كما رأيت كان لاحقا .أما جملة :" لجمعهم" على الهدى، فهي جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب .

ب ــ دليـــل صوتـــي :

ويعرف بالتنغيم في الدراسات الحديثة، وقد تحدث عنه تمام حسان مطولا في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها [3] . و هو يخص اللغة المنطوقة، حيث يفهم السامع من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي للعبارة العنصر المحذوف أو العناصر المحذوفة . وقد أشار إلى نحو هذا ابن جني عند حديثه عن الصفة مع إرادتها، وذكر الموصوف فقط، فقال مفسرا لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب " سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ " و هم يريدون: ليل طويل.بقوله :« وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة؛ لما دلّ من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك» [4].

ويواصل ابن جني توضيح الدليل الصوتي المعتمد عليه في حذف الصفة قائلا:« وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: "كَانَ وَاللَّهِ رَجُلاً "،فتزيد في قوة اللفظ بـــ "الله " هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها. أي: رَجُلاً فَاضِلًا، أو شُجَاعًا،أو كَرِيمًا ،أو نحو ذلك. وكذلك تقول :" سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه ،فتستغني بذلك عن وصفه بقولك:إِنسَانًا سَمْحًا، أو جَوَادًا، أو نحو ذلك »[5]. وهذا الذي نبّه إليه ابن جني كثيرا ما نلجأ إليه في لغتنا المنطوقة، ويظهر ذلك جليا في بعض محاوراتنا التي يكون فيها للجانب الصوتي دور بارز في توضيح المعنى وإنجاح عملية التواصل، وهو يختلف بين جماعة لغوية وأخرى .

ويذهب كمال بشر في حديثه عن الدليل الصوتي إلى أن: « هناك بعض الظواهر الصوتية العامة كالفواصل الصوتية، أو ما يعرف بالوقفات والسكنات يمكن أن يعتمد عليها في التوجيه الإعرابي »[6]. وبطبيعة الحال إذا تمكنا من التوجيه الإعرابي اتضح لنا المعنى وأمكن تحديد العناصر اللغوية المذكورة منها والمحذوفة .

جـــ – دليـــل إعرابـــي :

وهو أحد الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد العنصر المحذوف، غير أنه في بعض الأحيان لا يكفي هذا الدليل في هذا التحديد، بل لابد معه من سياق المقال أو المقام.

1- الأنعام :35.

2- تفسير أبي السعود ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا دار الفكر الرياض 1981 ، جـ 3 ص 129 .

3-انظر الصفحات :262 -231 و 308 -310 .

4- الخصائص ، جـ 2 ص 370 ،371.

5- المصدر نفسه جـ 2 ص 371.

6- دراسات في علم اللغة ،كمال بشر ،دار المعارف القاهرة ،1973 ،ص 37.

فمما يدل الإعراب والقرينة الحالية على تعيينه قولنا في بعض المناسبات لمن قدم علينا :" أَهْلاً وسَهْلاً ومَرْحَبا"، بنصب المفاعيل دون ناصب، فالتقدير : وجدت أهلا وسلكت سهلا وصادفت رحبا . فقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالةالقرائن الحالية عليه(1). فقد قدر النحاة فعلا لمجيء هذه الأسماء منصوبة. وفي قولهم لمن قدم من سفر: "خَيْرَ مَقْدَمٍ" ،ولمن يحكي رؤيا رآها "خَيْرًا ومَاسَرَّ" .ففي خير يجوزالرفع أو النصب ؛ففي حالة النصب يقدر المحذوف فعلا، أي : قدمت خير مقدم ورأيت خيرا. وفي حالة الرفع يقدر المحذوف مبتدأ والمذكور خبر له، والتقدير : هذا خير . وكذلك قولهم للحاج: "مَبْرُورًا مَأْجُورًا "بالنصب أو بالرفع على تقدير فعل محذوف أو مبتدأ محذوف، أي :رجعت مبرورا مأجورا،أو أنت مبرور[2].

وتلعب الدلالة الإعرابية دورا مهما في تعيين العنصر المحذوف، فيما يخص الاسم الذي يرد منصوبا دون ورود ناصب ظاهر له في أساليب النداء والاختصاص والإغراء والتحذير والمدح والذم. غير أن هذا الحذف واجب في النداء والاختصاص دائما، والإغراء والتحذير غالبا .

وقد ورد الحذف وسمع عن العرب قولهم : " اللَّهُمَّ ضَبُّعًا وَذِئْبًا " في الدعاء على غنم رجل وهم يعنون : اللهم اجعل أو اجمع. فالناصب للاسم فعل محذوف، وكذلك ما رواه أبو الخطاب الأخفش أنه سمع بعض العرب، وقد قيل له : لِمَ أَفْسَدتُم مَكَانَكُم ؟ فقال الصِّبيانَ بأبي. بنصب الصبيان، كأنه حذر أن يلام فقال لهم:لِمَ الصبيانَ » [3] .

وقد سمع عن العرب أيضا جر بعض الأسماء دون ذكر الجار .والنحاة يقدرون حرف جر محذوف في مثل ذلك، كقول رؤبة : "خَيْرٍ والحَمْدُ لِلهِ ". بجر خير جوابا لمن قال له كيف أصبحت؟ والتقدير على خير أو بخير. وإنما دلّ الإعراب على الحرف المحذوف [4] . والدليل الإعرابي جزء من الدليل اللفظي أو هو عنصر من عناصر القرائن اللفظية، والغالب أن يكون مصاحبا لقرائن لفظية أخرى أو قرائن حالية تعين على فهم المعنى المراد بعد تقدير العنصر المحذوف .

د- دليـــل صنـــاعي :

نعني بالدليل الصناعي ما ينسب إلى صناعة النحو؛ذلك أن ما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة وقواعد وقوانين خاصة دفعهم إلى تقدير أنواع المحذوفات في بعض العبارات دون أن يحتاج إدراك المعنى ــ في بعض الأحيان ــ إلى تقديرها، حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى .

وابن هشام هو صاحب هذه التسمية[5] ،و يعني به ما يستدل عليه من المحذوفات بواسطة القوانين والأقيسة النحوية التي يختص بمعرفتها النحاة، لا بالقرينة اللفظية العامة أو الحالية . وقد مثل لهذا الدليل

1- انظر الكتاب جـ1 ص295.

2- المصدر نفسه جـ 1 ص 271.

3- المصدر نفسه ، جـ 1 ص255.

4- انظر شرح ابن عقيل ،جـ 2 ص32، 33.

5- انظر مغني اللبيب، جـ 2 ص605.

بأمثلة منها:قول النحويين في قوله تعالى :﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [1]. إن التقدير: "لا أنا أقسم "؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين . وفي قولهم :" قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَيْهِ ". إن التقدير: وأنا أصك؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من " قد" . وفي قول الشاعر :

إِنَّ مَن لَامَ فِي بِنتِ حَسَّا نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ [2]

إن التقدير :إنّه أي، الشأن. ففي البيت ضمير شأن محذوف دعا إلى تقديره ما قدره النحاة من أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها. وواضح من العبارة أن المعنى ، لا يتوقف على تقدير هذا المحذوف.

ومن أمثلته كذلك ما جاء في قول المتنبي :

وَمَا كُنتُ مِمَّن يَدْخُلِ العِشْقُ قَلْبَهُ وَلكِن مَن يُبصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقُ [3]

ففيه تقدير ضمير شان محذوف بعد " لكن " يقتضيه ما سبق بيانه .وفي قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ [4].يقدر النحويون كان محذوفة مع اسمها. فالتقدير: ولكن كان رسول الله[5]؛ لأن ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها وليس بالواو؛ لأنه مثبت وما قبلها منفي . ولا يعطف مفرد بالواو إلا وهو شريكه في النفي و الإثبات. فإذا قدّر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما،كما تقول : "مَا قَامَ زَيدٌ وَعَمْرٌو"[6].

ويمكننا أن ندرج كذلك ضمن الدليل الصناعي ما يقدره النحاة في باب الاشتغال. ففي نحو:" زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وزَيدًا مَرَرتُ بِهِ وزَيْدًا مَرَرتُ بِغُلَامِهِ "يقدر فعل ناصب للمفعول به زيدا لا يجوز إظهاره. والكلام تام، والمعنى واضح ومفهوم، لا يتوقف على تقدير هذا المحذوف ؛ولذا ذهب الكوفيون إلى أن المفعول به منصوب بالفعل المذكور بعده [7].

ويرى النحويون أن العامل عمل في الاسم وفي ضميره معا، وبعضهم يرى أنه عمل في الاسم والضمير ملغى، وعليه فلا ضرورة لتقدير المحذوف .وجمهور النحويين يقدرون محذوفا باعتبار أن العامل لا يعمل في ضمير اسم ومظهره ، وأنه بذلك يصير العامل في مفعول واحد عاملا في اثنين.

ومن المحذوفات التي تدل عليها القرينة الصناعية ولا يتطلبها المعنى تقدير الفعل المقدر بـــ " أدعو " أو " أنادي " حذفا واجبا في باب النداء، حيث تحل محله الحروف وتنوب عنه .وكذلك الحال مع حذف الاستقرار الذي تتعلق به شبه الجملة والذي يقدر النحاة فعلا له هو" استقر" أو اسما تقديره:"مستقر". وهذا أيضا مما وجه له ابن مضاء نقده [8].

1- القيامة: 1.

2- البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه . تعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة بيروت ط7، 1983 ص 385

3- البيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه وضعه عبد الرحمان البرقوقي . دار الكتاب العربي ، بيروت ،1980 . جـ2ص 304 .

4- الأحزاب: 40.

5- معاني القرآن ،الفراء ، جـ2ص344 .

6- انظر مغني اللبيب، جـ2 ص 605 ،606 .

7- شرح ابن عقيل ،جـ 1 ص 440 .

8-انظر الرد على النحاة، ص 80 ،87 ،89 .

ما يمكن قوله عن هذه التقديرات التي أشار إليها النحويون إنها غير لازمة، وإنّ المعنى تام دونها ولا يقف عليها. هذا فضلا عما نبه إليه ابن مضاء في باب النداء من أن التقدير فيه يخل بالمعنى، فهو يحول الأسلوب الإنشائي إلى خبري .

وننبه في ختام حديثنا عن القرائن اللفظية أن بعض النحاة اشترط في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف في المعنى ، فلا يجوز نحو :" زَيدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو" بحذف خبر عمرو ، والذي تقديره: ضارب وذلك إن قصد باللفظ المقدر معنى يخالف اللفظ السابق ذكره ، كأن يكون أحدهما من الضرب المعروف أي الإيلام ،والآخر من الضرب في الأرض أي السفر[1] .

غير أن هذا الشرط يردّ ببعض الشواهد التي اشتهر عند النحاة أن يقدروا فيها فعلا محذوفا غير المذكور، وفي المذكور دلالة عليه. ومن ذلك قولهم : "علفتها تبنا وماء باردا"، إذالتقدير: وسقيتها ماء [2] وفي قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾[3] في قراءة من قرأ غشاوة بالنصب[4]. يشتهر عند النحاة تقدير فعل محذوف غير المذكور هو " جعل ". وتفسير هذا الفعل المخالف في اللفظ والمعنى لدى الفراء أن هناك نوعا من المشاركة في المعنى بين الفعل المحذوف المقدر والمذكور الدال عليه . ويوضح الأمر أكثر بقوله: « قَدْ أَصَابَ فُلَانٌ المَالَ،فَبَنَى الدُّورَ وَالعَبِيدَ وَالإِمَاءَ والثِّيَابَ الحَسَنَ . فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء، ولا على الدواب ،ولا على الثياب ، ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف » [5].

2- القرينة الحالية :

ونعني بها الظروف التي تحيط بالنص اللغوي، وهي من الأهمية بمكان، فهي كثيرا ما تساعدنا على فهم النص ومن ثم المقدرة على إدراك وتمييز عناصره بسهولة. ولأهميتها نبه إليها بعض الباحثين، فذهب إلى وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على المقام أو السياق . والسياق عنده هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي . وتشمل الكلام المنطوق، وشخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام عند المتكلم والسامع إن وجدوا، والأشياء والموضوعات المتصلة بالكلام، وموقفه والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي،وغير ذلك من الأمور التي تلابس النص [6] .

وقد أشار القدماء من الأصوليين والبلاغيين والنحويين والمفسرين إلى أهمية استصحاب القرائن الحالية والمقامات المختلفة لتفسير النصوص وفهم المعنى، غير أن إشاراتهم جاءت متفرقة رغم أهميتها .

1- مغني اللبيب، جـ2 ص 606 .

2- خزانة الأدب،عبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة ط3 ،1989 ، جـ3 ص137 ، 140 .

3- البقرة: 07 .

4- انظر القراءة في كتاب السبعة في القراءات ابن مجاهد. تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف القاهرة 1980.ص 138 ،وكتاب الحجة للقراء السبعة جـ1ص 291 وإعراب القراءات السبع وعللها ،ابن خلويه . تحقيق عبد الرحمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي القاهرة ط1 ،1413هـ – 1992 ، جـ1ص61 .

5- معاني القرآن ، الفراء ، جـ 1 ص13،14 .

6-انظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص310 -311 .

ومن بين المواضع التي تستدعي استصحاب القرائن وخاصة الحالية منها تلك المناسبات المختلفة التي يعمد فيها كثير من الناطقين إلى الحذف من كلامهم ، و لا يتعين مرادهم إلا بتلك القرائن. وهذه الأخيرة توفر على السامعين جهدا في فهم المعنى، ومن ثم الوقوف على قصد المتكلمين، وخاصة إذا كان الموقف الكلامي يجمع الناطق والسامع وجها إلى وجه . غير أن هذه المقولات أو النصوص قد يشوبها نوع من الغموض والصعوبة في فهم دلالاتها ومضامينها؛ لابتعادها عن الأحوال التي أحاطت بها أو فصلها عن سياقاتها التي قيلت فيها . وقد يكون من المستحيل إدراك معانيها إلا إذا استحضرنا القرائن التي صاحبتها عند النطق بها لأول وهلة .

وقد نبه سيبويه إلى ما يعمد إليه الناطقون من الحذف اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام. فذكر أن المبتدأ قد يحذف ويبقى الخبر اعتمادا على القرينة المرتبطة بحاسة من الحواس: « وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: "عَبدَ اللهِ وَرَبِّي ". كأنك قلت: " ذَاكَ عَبدُ اللهِ أو هذا عَبدُ اللهِ." أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: "زَيدٌ وَرَبِّي" أو مسست جسدا أو شممت ريحا، فقلت: "زَيدٌ أو المِسْكُ" ، أو ذقت طعاما فقلت: العسلُ» [1] .

ويحذف الفعل كذلك اعتمادا على القرينة الحالية المصاحبة له. «وذلك قولك ،إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت :"مَكَةَ وَرَبَّ الكَعبَةِ"، حيث زكنت* أنه يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة والله . ويجوز أن تقول: "مَكَةَ واللهِ"،على قولك: أراد مكة والله ... أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت:"القِرطَاسَ وَاللهِ "،أي يصيب القرطاس... ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: "الهِلاَلَ وَرَبَّ الكَعْبَةِ ،أي أبصروا الهلال» [2] .

فالأفعال السابقة التي قدرها سيبويه أملاها سياق الأحوال المختلفة التي قيل فيها الكلام. ويرى ابن جني أن :« المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به،إلا أن يعرض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه »[3].ويتعرض إلى المثال السابق الذي تعرض إليه سيبويه، ويرى فيه أن « دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به »[4]. ويقدم أمثلة أخرى توضح هذا الحذف المدلول عليه بالقرينة الحالية ،فيقول : « قولهم لرجل مهو بسيف في يده :"زَيْدًا "،أي: اضرب زيدا ،فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر" خَيْرَ مَقدَمٍ"،أي: قدمت خير مقدم... وكان رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت ؟ يقول: خَيرٍ عَافَاكَ اللهُ،أي: بخير بحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها »[5].

والشروع في العمل يعد قرينة حالية، وهذا ما حدا بالبيانيين إلى تقدير محذوف" فعل" لدلالة الحال عليه يتعلق به الجار والمجرور من" بسم الله ". ويختلف تقدير الفعل بحسب ما يبدأ به، فإذا كان الشروع في

1- الكتاب، جـ2 ص 130 .
* زكن- زكنا الأمر فطن له أو فهمه.
2- المصدر نفسه جـ 1 ص 257 .
3- الخصائص جـ 1 ص284.
4- المصدر نفسه، ص ن .
5- المصدر نفسه .

الأصل تقدير المحذوف " اقرأ " ، وإن كان في القراءة تقدير الفعل المحذوف " أقرأ " ، وهكذا .

أما النحويون، فيقدرون فعلا تقديره : أبدأ أو ابتدأت. وهو قول الكوفيين، أو اسما مع محذوف تعلق به الجار والمجرور، وهو ابتدائي كائن. ويدل على صحة تقدير البيانيين ورود المحذوف مصرحا به في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾[1]، وفي حديث ورد عن رسول الله ﷺ:((بِاسْمِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي...)) [2].

ويظهر أن التقدير البيانيين يراعي حقيقة الفعل المبدوء به في حين يراعى تقدير النحويين معنى البداية، لا ذات الفعل[3] .

3- القرينة العقلية :

وهي إحدى أنواع القرائن الحالية، حيث أن الخطاب يتوجه إلى العقول قبل كل شيء .ومادام الأمر كذلك فقد يلجأ متكلم اللغة إلى حذف بعض العناصر التي يمكن للسامعين معرفتها بفضل عقولهم. فالذي يقول : "أكلت الخروف " .فدون شك يفهم من قوله أنه أراد لحمه . فالمضاف هنا محذوف، دل على تعيينه القرينة العقلية .وهذا الحذف يحتاج من صاحبه الرجوع إلى ما جرت عليه العادة والعرف من حذف لبعض العناصر، كما يحتاج منه إلى كفاية العناصر المذكورة في الكلام ؛لإبراز المعنى وتعيينه، حتى لا يغدو كلامه ضربا من الطلاسم يصعب فكها وحلها .

والنص القرآني والحديث الشريف أولى من غيرهما في التدبر والتأمل لتعيين العنصر المحذوف الذي دل عليه القرينة العقلية؛ لما يترتب على ذلك من أحكام يلزم المكلف بها. فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾ [4]، فالعقل يدل على أن التحريم ليس منصبا على ذات الميتة أو الدم؛ لأن التحريم والحل يتعلقان بأفعال المكلفين ،لا بذوات الأشياء ؛ لأن ذوات الأشياء موجودة أصلا فعلم بالعقل وجود حذف في النص تقديره: أكلها أو تناولها[5] . وفي قوله تعالى ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [6] و ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ [7]، فتقدير المحذوف : بمقتضي العقود وبمقتضى عهد الله؛ لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود واتقضيا،فلا يتصور فيهما وفاء ولا نقض . وإنما الوفاء والنقض بمقتضاهما ، وما ترتب عليهما من أحكامهما [8]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾ [9]. يدل العقل على

1- هود: 41.

2 – صحيح البخاري،كتاب الدعوات ، باب التعوذ والقراءة عند النوم مجـ5 ص2329.

3- انظر الإتقان، جـ 2 ص59 . وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، أبو البقاء العكبري ، مطبعة التقدم العلمية مصر، جـ1ص2.

4- المائدة : 03.

5- انظر الإتقان ، جـ2 ص 58.

6- المائدة : 01.

7- النحل : 91 .

8- انظر الكتاب ، جـ3 ص196.

9 –البقرة : 171.

أ... به بما ينعق ، وإنما شبهها بالمنعوق به . والمعنى :« مثلكم ومثل الذين كفروا، كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع »[1] . يتيح الدليل العقلي حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، وخاصة لما يكون المحذوف معلوما ومدلولا عليه . ففي قولك: رأيت شاعرا أو كاتبا. يدرك السامع أن الموصوف تقدير: رجلا أو إنسانا . غير أن الحذف لا يمكن ولا يجوز إذا كانت الصفة عامة تصلح لوصف أشياء كثيرة نحو قولك :" أبصرت أبيض أو أحمر" دون سابق لفظ ، فهنا يستحيل عقلا تعيين المحذوف.

الشـــرط الثـــاني: ألا يـــكون المحـــذوف كالجـــزء:

ويعني به النحاة الفاعل ونائبه. والجمهور على أنهما لا يحذفان وإنما يستتران في الفعل ، ولا يحذف اسم كان أيضا . ولما اعتبرت هذه الأسماء كالجزء بالنسبة للأفعال فلا حذف فيها إلا مع الأفعال [2] . ولا خلاف بين النحويين في هذا الحذف، وإنما الخلاف في حذف الاسم وحده. فذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل المبتدأ أو الخبر، ورجحه السهيلي وابن مضاء [3]،

وذهب السيوطي إلى جواز حذف فاعل المصدر كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا... ﴾ [4] الآية. وقد ورد في اللغة ما ظاهره حذف الفاعل كقوله صلى الله عليه وسلم :((لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)) [5]. فيبدو في الظاهر أن فاعل يشرب محذوف، إذ لا يصح أن يكون ضميرا عائدا على ما تقدم وهو الزاني. وعلى هذا، فالمانعون للحذف يقدرون الفاعل ضميرا مستترا في الفعل يعود على الشارب الذي تطلبه الفعل يشرب [6].

وقد أشار بعض الباحثين المعاصرين [7] إلى مواضع قياسية ورد فيها حذف الفاعل نذكر منها:

1- فاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [8].

2-عند إسناد الفعل إلى نائب الفاعل وحذف الفاعل فيه مشهور كقوله تعالى:﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [9].

3-عند إقامة البدل مكان الفاعل نحو : "مَا قَامَ إِلَّا هِندُ". فلفظ هند الذي يعرب فاعلا ليس كذلك عند التحقيق، إذ أصل الكلام : ما قام أحد إلا هند.بدليل التزام التذكير في الفعل رغم كون الفاعل مؤنث حقيقي .

4-فاعل (قل وكثر وطال) إذ اتصل بها " ما " زائدة حيث تكفها عن العمل في الفاعل.

1-الكتاب مجـ 1 ص 212.

2-انظر مغني اللبيب، جـ2 ص 608.

3- انظرشرح شذور الذهب ، ابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت 1980 ، جـ1 ص 166. وانظر همع الهوا مع،السيوطي تحقيق عبد العال سالم مكرم،نشر مؤسسة الرسالةبيروت، جـ 1ص 16 .

4- البلد: 14، 15.

5- صحيح البخاري، كتاب الأشربة مجـ5 ص 2120 .

6- انظر شرح شذور الذهب، ص 166.

7- انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 137 .

8 – مريم: 38.

9- الزلزلة: 1.

5- عند حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه، و هو عند سيبويه من باب الحذف للاتساع، حيث يعمل الفعل في اللفظ لا في المعنى نحو : بنو " فلان يطؤهم الطريق". والأصل :يطؤ هم أهل الطريق ،فحذف الفاعل في المعنى و هو "أهل " و أقيم المضاف إليه مقامه فاعلا في اللفظ[1] .

6-إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة نحو قول الشاعر :

كُرَةً ضَرَبْتُ بِصَوْلِجَةَ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ [2]

أصل الكلام: فتلقفها الناس رجلا رجلا ، ثم حذف الفاعل ونابت عنه الحال المفصلة. وقد ورد حذف الفاعل استغناء بصفته في قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[3]فالتقدير:" شيء من نبأ المرسلين " [4].

الشـــرط الثـــالث :عـــدم نقـــض الغـــرض :

غالبا ما يكون الغرض من الحذف في الكلام هو التخفيف والإيجاز، وهذا له دور كبير في تثبيت ما يقال وحفظه والاهتمام به .وتماشيا مع هذا الغرض لم يكن من المستحسن الحذف مع التوكيد ؛ لأن المؤكد مريد للطول والحاذف باغ للاختصار، وهذا يؤدي إلى التناقض . ولهذا منع الأخفش أن يقال : الذِي رَأَيْتُ نَفْسُهُ زَيْدٌ ، بحذف العائد و توكيده ،وإنما يقال : الذِي رَأَيْتُهُ نَفْسُهُ زَيْدٌ . وتبعه في ذلك الفارسي، حيث ردّ تفسير الزجاج في إعراب ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [5] :إن هذان لهما ساحران؛ وذلك لأن الحذف والتوكيد باللام متنافيان[6] .

وما ذهب إليه الأخفش في زعمه فصّل القول فيه ابن جني ، فبين أنه يمتنع أن يقال: الذي ضربت نفسه زيد بتأكيد المحذوف و « ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ؛ وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا »[7] .

وقد منع أن يؤكد الفعل المحذوف الذي دلت عليه القرينة نحو قولهم : لمن سدد سهما، ثم أرسله نحو الهدف، فأسمع صوتا : "الْقِرْطَاسَ وَاللهِ "أي: أصاب القرطاس. لا يجوز في مثله أن يقال: إِصَابَةَ الْقِرْطَاسِ. على أن يكون "إصابة " مصدرا أي: مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل المحذوف أصاب ؛ وذلك من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض [8].

1-انظر الكتاب مجـ 1 ص 213 .

2- البيت من المتدارك وهو بلا نسبة ،انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1 ،1413هـ ـ1992م، جـ 6 ص 206 .

3- الأنعام :34

4- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي، بيروت ط2، 1402 هـ 1982 م ، ص290 .

5- طه: 63.

6- مغني اللبيب مجـ 2 ص 608.

7- الخصائص، جـ1 ص 287.

8- المصدر نفسه ص، ن .

وبعد عرضه لأمثلة أخرى يؤكد ابن جني أن: « كل ما حذف تخفيفا، فلا يجوز توكيده؛ لتدافع حاليه به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا للعرب »[1].

وتبعا لهذه القاعدة التي قررها يرى أنّ « حذف الحال لا يحسن؛ وذلك أن الغرض إنما هو توكيد الخبر، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه »[2].

وفي عامل المصدر المؤكد درج النحاة على أن يمنعوا حذفه، كشرب شربا ؛لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك [3]. لكن من النحويين من يرى جواز حذف عامل المصدر المؤكد لفعله نحو : "أَنْتَ سَيْرًا "ووجوبا نحو: "سُقْيًا ورَعْيًا "و"أَنتَ سَيْرًا سَيْرًا" [4]. وحسب ما يفهم من عبارات الخليل وسيبويه ،فإنه يجوز الجمع بين الحذف والتوكيد [5]. وفي قول الشاعر دليلا على هذا الجواز:

إِنَّ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاً وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا [6]

والشاهد هنا هو حذف خبر "إنّ "مع أنه مؤكد بها لقرينة علم السامع ،والتقدير:إنّ لنا محلا في الدنيا ،أي حلولا وإنّ لنا مرتحلا،أي: ارتحالا عنها إلى غيرها وهو الموت أو الآخرة . وابن هشام لا يرى صلاح هذا الدليل على الحذف والتوكيد ؛لأن المؤكد ليس خبر إنّ ، وإنما هو نسبة الخبر إلى المبتدأ [7].

ويرى الصفار[8] أن الحذف يمتنع مع التوكيد إذا كان مقتضى الحذف طول الكلام؛ ولذلك منع الأخفش حذف العائد في نحو: "الذِي رَأَيْتُهُ نَفْسُهُ زَيْدٌ". فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون ؟ وفي التوكيد زيادة في الطول . ويرى أن الحذف لدليل مع التوكيد جائز ولا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت [9].

الشـــرط الرابـــع: عـــدم اللّـــبس :

وهو شرط فيما نرى أساس يجب مراعاته من قبل ناطقي اللغة ،فلا بد عند حذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة، أو جملة أو اكثر من الكلام ألا يؤدي هذا الحذف إلى لبس على المخاطب، وإلا أصبح هذا الأخير أمام ألغاز يصعب فكها .وما اشتراط النحاة لدليل الحذف إلا تسهيل لتقدير المحذوف، ومن ثم إدراك المعنى، وإن عدم الدليل فهم يمنعون الحذف. وتبعا لهذا فقد ردّوا كثيرا من التعابير التي توقع في اللبس كقولك: " مررت بطويل ". فالقرينة العقلية هنا لا تستطيع معرفة الموصوف بهذه الصفة بالضبط إن كان

1- المصدر السابق،جـ1 ص289 .

2- المصدر نفسه جـ 2 ص 287 .

3- انظر شرح ابن عقيل ،جـ 1 ص438 .وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ2 ص 125 ، 126 .

4- انظر الكتاب جـ 1 ص311.

5- انظر مغني اللبيب، جـ 2 ص 609.

6-البيت من المنسرح وهوللأعشى . انظر الكتاب جـ2 ص141.

7 - انظر مغني اللبيب،جـ2 ص609.

8 -هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل ،أبو علي الصفار ،من علماء النحو واللغة في بغداد وصاحب المبرد.روى عن جماعة منهم ممن تقدمه وروى عنه جماعة ،منهم الدار قطني وجماعة نحوه،وكان واسع الرواية متعصبا للسنة منشدا للشعر شعر . عاش كثيرا ،وتوفي سنة 341 هـ .انظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي، جـ1 ص246- 248 وبغية الوعاة جـ1 ص454 والأعلام جـ1 ص322 .

9-انظر مغني اللبيب،جـ2 ص609 .

إلباسا أو غيره . ومن ذلك يرى الكوفيون في الخبر المشتق الجاري على غيره هوله أن الضمير يجوز إبرازه ويجوز استتاره، أي :حذفه عند أمن اللبس نحو : "زَيْدٌ هِندٌ ضَارِبُهَا ". أما إذا لم يؤمن اللبس،فيجوز إبراز الضمير ولا يجوز استتاره نحو : " زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ " ؛ ذلك أنه إذا قيل : " زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ " احتمل أن يكون فاعل الضرب " زيدا " وأن يكون "عمرا"، فلما أظهر الضمير (هو) تعين أن يكون " زيد " هو الفاعل . ومذهب البصريين وجوب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن [1]. ولأمن اللبس أيضا وجب في توكيد الفعل المتصل بألف الاثنين استعمال النون المشددة المكسورة وعدم توكيده بالنون الخفيفة ؛حتى لا يلتقي ساكنان، ومن ثم تتعرض الألف للحذف، فيلتبس الفعل المسند لضمير المثنى بغير المسند إلى الضمير [2] .

وعند أمن اللبس في اختيار الكلام يجوز حذف همزة التسوية والهمزة التي بمعنى أي، وهذا الحذف يعتبره الأخفش[3] قياسيا. ومثاله في القرآن الكريم قراءة ابن محيصن[4] لقوله تعالى :﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [5]بحذف الهمزة الأولى من "أأنذرتهم " [6] ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي وَإِن كُنتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ [7]

أراد: أبسبع.

نلاحظ من خلال هذين المثالين الأخيرين أن سياق اللفظ هو الذي يدفع اللبس ، وقد تدفعه قرينة الحال،كأن يكون في حوار بين سائل ومجيب، أو يدفع بالقرينة الصوتية في نطق الاستفهام بطريقة خاصة فإذا لم تكن القرائن كافية في الدلالة على الهمزة وجب تعيينها. وعلى هذا لم يتعين تقدير الهمزة لغياب القرينة الجازمة في قول الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟ [8]

فتقدير العبارة: أو ذو الشيب يلعب ؟ بحذف الهمزة تقدير احتمالي.

وكذلك في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا؟ قُلتُ بَهْرا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ [9]

1- انظرشرح ابن عقيل جـ1 ص180،179.

2- انظر الكتاب، جـ3 ص 523 ،524.

3- انظر معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، تحقيق ، هدى محمود قرعة نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ، 1411 هـ ـ 1990 م، جـ 1ص 31.

4 –هو محمد بن عبد الله بن محيصن ،أبوحفص المكي ،مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية .انفرد بحروف خالف فيها المصحف فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة . وكان لا بأس به في الحديث يروى له مسلم والترمذي والنسائي حديثا واحدا . انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ج 1 ص98 والأعلام جـ6 ص189 .

5- البقرة: 6 .

6- حذفت الهمزة للتخفيف ، وادلالة المعنى عليها . أنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، تأليف عبد الفتاح القاضي ويليه القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب دار الكتاب العربي بيروت ،1981 ص 27.

7- البيت من الطويل وقد سبق تخريجه في ص17

8-البيت من الطويل وقد سبق تخريجه في ص17.

9- البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص 431.

يحتمل أن يكون التقدير : أتحبها ؟ ويحتمل أن يكون خبرا، أي:" أنت تحبها" [1]. غير أن سياق المرأة في تقرير حب الشاعر و التفخيم في قوله :"تحبها" يدلان على أن الجملة استفهامية تمت بغير الأداة. و هذه الأداة هي الهمزة،إذ لا يقدر غيرها من أدوات الاستفهام ؛لأنها أم الباب كما قرر النحاة ،فالتقدير إذن :أتحبها ؟ وليس أنت تحبها على حذف المبتدأ .فهذا تقدير لا يقبله المعنى ،ففي التركيب استفهام و جواب،عبارة عن حوار .قالوا ...قلت .

الشـــرط الخـــامس : ألا يكـــون عوضـــا عن شـــيء محـــذوف :

قد يؤتى في الكلام بلفظ عوضا عن محذوف، فلا يجوز حينئذ حذفه؛ لأن هذا من شأنه أن يخل بالتركيب. وعلى هذا الأساس منع النحاة حذف بعض العناصر التي جيء بها للغاية التي ذكرنا ،فـ ل ذلك لا يجوز حذف " ما " الزائدة التي عوض بها عن (كان) المحذوفة وحدها في نحـــو:

" أَمَّا أَنتَ مُنطَلِقًا انْطَلَقْتُ " [2]. وقول الشاعر :

أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ [3] .....

كما لا يجوز حذف (لا) من قولهم :" افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا "، أي: إن كنت لا تفعل غيره . ولا يجوز حذف التاء من بعض الأسماء كعدة واستقامة وإقامة؛ لأنها عوض عن حرف محذوف في كل منها. ومثل ذلك الياء في نحو :" زنادقة" عوض عن الياء في " زناديق ".

وقد تحدث سيبويه عن لزوم ذكر العوض عن المحذوف، فقال في أما ــ وهي أن ضمت إليها ما التوكيد ــ : «ولزمت كراهية أن يجحفوا بها؛ لتكون عوضا من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء»[4] . ويرى ابن جني أن مظاهر التعويض بحرف زائد عن حرف من الكلمة سواء أكان أصليا أو زائدا كثيرة في اللغة [5] .

وقد أشار ابن مالك أن أحرف النداء ليست عوضا عن فعل محذوف تقديره: " أدعو " أو " أنادي " لجواز حذف هذه الأحرف [6]، ولو كانت عوضا عن محذوف كقوله تعالى :﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ [7]،حيث حذف تاء إقامة التي هي عوض عن الحرف المحذوف من المصدر الذي يصاغ قياسا على إفعال والحرف هو الواو.وورد أيضا في قول الشاعر نصيب:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَارْتَحَلُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا [8]

1ــ مغني اللبيب،ابن هشام مجـــ1 ص 14 ، 15.

2ــ المصدر نفسه مجـــ2 ص 609 ،610 .

3- البيت من البسيط وقد سبق تخريجه في ص9 .

4- الكتاب ، جـــ 1 ص 293 ،294 .

5- انظر الخصائص مجـــ2 ص 285 .

6- انظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمان السيد و محمد بدوي المختون .هجر للطباعة والنشر، القاهرة ط1 ، 1410هـــ ــ 1990 م، جـــ3ص 385 .

7- الأنبياء: 73 .

8- البيت سبق تخريجه في ص 19.

فالشاهد هو : عدة الأمر ، حيث حذف التاء والتي هي في الأصل عوض عن الواو المحذوفة من أصل الكلمة . ويرى النحاة أن مثل هذا الحذف غير قياسي .

الشـــرط الســـادس : ألا يكـــون المحـــذوف عامـــلا ضعيـــفا :

يذهب ابن هشام إلى عدم جواز حذف الجار، وكذلك لا يجوز حذف الناصب والجازم للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها[1] . و هذا الشرط الذي ذهب إليه ابن هشام لايمكن قبوله على إطلاقه ،فهناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع انتفاء شرط الدلالة زيادة على بعض الشواهد التي وردت في اللغة ، وإن عدها النحاة شاذة لا يقاس عليها. ومن هذه المواضع حذف الجار الذي يطرد حذفه في الحالات الآتية :

1- يحـــذف حـــرف الجـــر :" ربّ " ويبقى عمله قياسا بعد الواو وهو كثير في الشعر ، ويقع الحذف أيضا بعد الفاء وبل،فمن ذلك قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِيَ [2]

2-يحذف حرف الجر الداخل على مميز " كم " الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو : "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيتَ هَذَا" ؟ و التقدير: بكم من درهم ؟

3-يجوز حذف حروف الجر قياسا قبل أن المصدرية وأنّ المفتوحة المشددة .

4-تحذف لام التعليل جوازا إذا دخلت على " كي " المصدرية وصلتها . وقد ورد حذف الجار مع بقاء عمله في غير المواضع السابقة وعدّ سماعيا . أما بالنسبة للجازم، فهناك مواضع يطرد فيها حذفه مع بقاء عمله في كثير من الشواهد الشعرية والنثرية ،ومنها جواب الشرط المحذوف لدلالة الأمر أو النهي السابق عليه نحو : " ائْتِنِي أُكْرِمْكَ " ، "وَلاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ"[3] . وبالنسبة لحذف الناصب وبقاء عمله، فهو خاص بحالة واحدة وهو أن المصدرية التي تضمر قياسا بعد ثلاثة من أحرف الجر وهي " كي " التعليلية و " حتى " واللام، وبعد أربعة من أحرف العطف وهي أو وفاء السببية و واو المعية وثم .

من خلال ما قدمنا من أمثلة وشواهد على حذف بعض العوامل يتبين لنا أن قول ابن هشام ليس على إطلاقه؛ لأن واقع اللغة لا يسايره .

الشـــرط السابـــع : ألا يـــؤدي الحـــذف إلى اختصـــار المختصـــر:

فمن ذلك يرى النحاة أنّ اسم الفعل لا يحذف دون مفعوله؛ لأنه اختصار للفعل [4]. وعلى هذا فلا يجوز في التركيب النحوي ــ إن قدر فيه حذف ــ أن يقدر باسم فعل، وإنما يقدر فعلا، نحو قول الشاعر :

1ــ انظر مغني اللبيب، جـ2 ص 609.

2ــ البيت من الطويل وهو لإمرئ القيس في ديوانه، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت ط1 ،1409هـ ــ 1989م ص 42 .

3-انظر المقتضب ، جـ2ص83 وشرح المفصل ، جـ7 ص47 .

4- مغني اللبيب، جـ2 ص 606.

يَـا لَيْتَ الْمَانِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا [1] .

فالشاهد قوله:" دلوي دونك " فالكسائي ومن تبعه من النحاة يرون أن " دلوي " مفعول به مقدم لاسم الفعل " دونك " بمعنى " خذ "، في حين يرى سيبويه [2] والجمهور أن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها لضعفها ، بل هي معمولة – حسبهم – لاسم فعل محذوف ،وحسب القاعدة المقررة في كيفية التقدير ، فإن المحذوف ينبغي أن يكون من لفظ المذكور ما أمكن [3] .وعليه فالتقدير يكون :دونك داوي دونك . وقد أبى يمنعون هذا التقدير ويرونه خذ داوي دونك، حيث يجعلون المحذوف فعلا له معنى اسم الفعل؛ وهذا نزولا لرأيهم الذي لا يجيز حذف أسماء الأفعال دون معمولاتها .

وتبعا لهذا الشرط ينقل ابن جني عن شيوخه أن:«حذف الحروف ليس بالقياس »[4]. وتعليل ذلك عنده « أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به » [5].

وتفسير كلام ابن جني في ضوء اللغة: أن الحرف ينوب عن جملة أوعن كلمة، فإذا قلت: "مَا قَامَ زَيْدٌ". فقد أغنت ما النافية عن (أنفي)، وهي كما ترى جملة فعلية. وإذا قلت: "قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا". فقد نابت إلا الاستثنائية عن(استثني)،وهي أيضا جملة فعلية. والأمر كذلك إذا قلت:" قَامَ زَيْدٌ وعَمرُو"، فقد نابت الواو العاطفة عن (أعطف). وإذا قلت: " لَيْتَ لِي مَالاً " فقد نابت ليت عن(أتمني) ، وإذا قلت: "هَلْ قَامَ أَخُوكَ " ؟ فقد نابت هل الاستفهامية عن استفهم. وإذا قلت: " أَمسَكْتُ بِالحَبلِ" ، فقد نابت الباء عن قولك: (أمسكته) مباشرا له وملاصقا يدي به. وإذا قلت "أَكَلتُ مِنَ الطَّعَامِ "، فقد نابت (من) عن بعض أي: أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقية ما لم نسمه [6].

ويقرر ابن جني في ختام حديثه مسوغات عدم حذف هذه الحروف فيقول:« فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها،لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها فتنهكها وتجحف بها »[7].

الشرط الثامن : ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه :

وتبعا لهذا الشرط يمنع البصريون حذف المفعول الثاني في نحو :" ضَرَبني وضَرَبْتُهُ زيدٌ " [8]، فلا يجوز" ضَرَبني وضَرَبتُ زَيْدٌ " ؛ لأن الحذف يؤدي إلى تهيئة الفعل الثاني (ضربت) للعمل في زيد، أي: نصب على أنه مفعول به، ثم ينقطع ذلك العمل (النصب) بسبب كون زيد فاعلا بالفعل الأول " ضربني "

1- البيت من الرجز لجارية من بني مازن في الدرر اللوامع مجـ 5 ص301 ، وشرح التصريح جـ 2 ص 200 ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 165 ، والأشباه والنظائر مجـ1 ص344 .وخزانة الأدب جـ 6 ص 200 ،201 ، ولسان العرب جـ2 ص 609 مادة (مدح).

2-انظر الكتاب، جـ1ص252،253 .

3- انظر مغني اللبيب، جـ2 ص 606 .

4- الخصائص، جـ2 ص 273 .

5- المصدر نفسه ، ص ن .

6- المصدر نفسه ، جـ2 ص 273، 274 .

7- المصدر نفسه، جـ2 ص 274 .

8-انظر مغني اللبيب، جـ2 ص 610 .

ومثل هذا الحذف يمنعه جمهور النحويين ولا يجيزونه إلا في الضرورة كقول عاتكة :

يُعَكِّفُ يَعْشَى النَّاظِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ [1] .

فمن خلال هذا الشاهد نلاحظ أن كلمة "شعاعه " تنازعها فعلان هما (يعشى ــ لمحوا) ،فالفعل الأول طلبها فاعلا له ، والثاني طلبها مفعولا له . وقد أعمل الأول فيها، أما الثاني فقد أعمل في الضمير منها ثم حذف ذلك الضمير للضرورة . وتقدير الكلام قبل الحذف: يعشى النّاظرين إذا لمحوه شعاعه . والتقدير قبل التنازع يستلزم إعادة ترتيب الجملة على النحو الآتي : يعشى شعاعه الناظرين إذا لمحوه . ونتيجة لهذا الحذف ــ في البيت ــ تم تهيئة الفعل (لمحو) للعمل في شعاعه على أنه مفعول به، والأصل هو أنه فاعل مع قطعه عن ذلك العمل بإعمال يعشى فيه على أنه فاعل له .

الشـــرط التـــاسع :ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي:

ولهذا السبب يمنع البصريون في نحو: " زَيْدٌ ضَرَبْتُه " أن يحذف المفعول به فيقال : "زَيْدٌ ضَرَبْتُ على أساس أن " زيد " مبتدأ، وهذا بالطبع يؤدي إلى إعمال الابتداء مع إمكان إعمال الفعل . والفعل أقوى في العمل منه، هذا بالإضافة إلى أن هذا الحذف يخالف الشرط السابق، حيث يهيئ الفعل ضرب للعمل في زيد على أنه مفعول به مع قطعه عنه برفعه على الابتداء.

وجاءت قراءة ابن عامر[2] لقوله تعالى : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾[3] بالرفع دون النصب مخالفة للشرطين الأخيرين ، وفي قول الشاعر :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [4]

والشاهد هنا هو رفع" كل "على الابتداء وحذف المفعول به للفعل أصنع . وفيه أيضا مخالفة لمقتضى الشرطين السابقين . ونشير إلى أن الكسائي يجيز مثل هذا الحذف قياسا إذا كان الضمير مفعولا به، أما الفراء، وابن مالك، فيجيزانه إذا كان المبتدأ لفظ كل أو لفظا يشبهه في العموم والافتقار [5] .

نخلص من كل ما سبق ذكره من شروط الحذف إلى أن أهم شرطين في الحذف هما: وجود الدليل عليه أولا، ثم ألا يؤدي هذا الحذف إلى اللبس في الكلام. وهذان الشرطان مما اتفق النحاة وغيرهم عليه ، أما الشروط الأخرى، فهي أقل أهمية ؛لاختلاف النحاة في تقريرها من جهة؛ ولأن واقع اللغة قد خرج في أحيان كثيرة عن هذه الشروط من جهة أخرى .

1- البيت من مجزوء الكامل وهو لعاتكة بن عبد المطلب في الدرر اللوامع جـ 5 ص 315 ،وشرح التصريح مجـ 1 ص 320 . وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص743 .وبلا نسبة في الأشباه والنظائر جـ5 ص 284. وأوضح المسالك جـ 2 ص 199. ومغني اللبيب جـ 2 ص 611.

2- انظر القراءة في النشر في القراءات العشر مجـ2 ص384 ،وانظر التيسير في القراءات السبع ص 169 .والحجة في القراء السبعة للفارسي مجـ 6 ص 266. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود وجاد مخلوق جاد وزكرياء عبد الحميد النوتي ، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 ،1414 هـ ــ1994م ، جـ2ص 417 ،418.

3- الحديد: 10.

4- الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص 281 . وخزانة الأدب جـ1 ص359 .والدرر مجـ2 ص13 . وبلا نسبة في الأغاني مجـ10 ص176 ، وخزانة الأدب جـ 3 ص20 مجـ 6 ص 272 ،273 والكتاب، جـ 1 ص85، 137.

5- خزانة الأدب، البغدادي مجـ 1 ص359.

أغـــراض الحـــذف :

ونعني بها الأهداف التي يرمي إليها الناطقون عندما يحذفون بعض العناصر من الكلام، فهي الدوافع القوية التي تحركهم وتجعلهم يميلون إلى أسلوب الحذف. ومعرفة أغراض المتكلمين تساعد على تعيين المحذوف في خطابهم، فهناك علاقة متينة وصلة وثيقة بينهما، كما أن عدم الوقوف على هذه الأغراض يحول دون فهم المعنى بطريقة أفضل وبآلية أسرع .

لقد كانت عناية البلاغيين بهذه الأغراض أكثر من عناية النحاة، فبعض النحويين قد يعرض، عن ذكرها ويرى أنها أكثر اتصالا بالدرس البياني، فابن هشام يذكر أن: « الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ؛ وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل » [1] . ويشير بعد ذلك إلى حذف لا تقتضيه صناعة النحو . ومنتقدا لمسلك بعض البيانيين فيقول : « وأما قولهم في نحو ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [2] .إن التقدير: والبرد ونحو : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [3] إن التقدير: ولم تعبدني ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسر.وكذا قولهم بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، أو نحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان » [4] .

إن أغراض الحذف التي أشار إليها هؤلاء العلماء كثيرة ومتنوعة، منها ما يتصل بالمعنى ويؤثر فيه ومنها ما يتصل باللفظ مما تقتضيه قوانين النحو وقواعده. وعلى كل حال، فيمكن إجمالا حصر هذه الأغراض على سبيل التقريب فيما يلي :

1-التخفيـــف :

وهو غرض كثيرا ما تختفي وراءه أسباب الحذف الكثيرة ، فكثرة الاستعمال لبعض الصيغ والتراكيب في الكلام مع توافر القرائن اللفظية والعقلية أو الحالية مسوغ كاف للحذف رغبة في التخفيف على المتكلمين. فالتقاء الساكنين يقع معه الحذف للرغبة السابقة؛ لصعوبة النطق بهما مجتمعين وكذلك ما يقع من حذف للهمزة أو عند توالي الأمثال .

ومما يحذف أيضا طلبا للخفة بعض الحركات " الأصوات الصائتة القصيرة " ونطقها ساكنة ، واطراد ذلك في المضموم و المكسور نحو: "رُسْلُ وكُتْفٌ". ويرى ابن جني في هذا الحذف أنه « أدل دليل بفصلهم الفتحة وأختيها على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر »[5]. ويذهب إلى أن غرض الاستخفاف والاستثقال صالح لتفسير كثير من ظواهر اللغة وأوضاعها بما فيها من حذف [6].

1- مغني اللبيب ، جـ 1 ص 75.

2- النحل: 81.

3- الشعراء: 22.

4- مغني اللبيب ، جـ1 ص75 .

5- الخصائص ، جـ 1 ص 75.

6- المصدر نفسه ،جـ 1 ص 78.

2- الإيجـــاز والاختصـــار في الكـــــلام :

وهو أحد الأغراض البارزة للمتكلم، إذ يعمد في كثير من الأحيان إلى حذف بعض العناصر اللغوية من التركيب. يتجه الإيجاز في الكلام؛ لما فيه من تخفيف وترخيز يكسب العبارة قوة، ويصير الكلام أكثر تأثيرا. وقديما قيل البلاغة الإيجاز[1] . في حين أن طول العبارات يؤدي إلى ضعفها في بعض الأحيان ، وتماسكها؛ ولهذا كثيرا ما تحذف جملة الصلة عند استطالتها ، كما يقع الحذف في أسلوبي الشرط ، وخاصة إذا اجتمع معهما العطف،وكذلك في سياق العطف في بعض المواضع .

وفي القرآن الكريم كثيرا ما تحذف الجملة أو الجمل، والمتمعن في هذا الحذف يجد أن كثرته تكون حينما **تستطيل الجملة، فمن ذلك حذف جملة جواب الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾** [2]، حيث حذف الجواب إيجازا لدليل دل عليه .والتقدير :" إذا قيل لهم اتقوا أعرضوا" [3] . ومثل هذا الحذف كثير.

ومما يحذف أيضا للاختصار والإيجاز ما يقع في القصص القرآني، حيث يذكر ما يتعلق الغرض به ويحذف ما لا فائدة في ذكره وتدل القرائن عليه. فمن ذلك قوله تعالى:﴿ اذْهَب بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [4]،والآية التالية لها مباشرة:﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾ [5]. وبين الآيتين أمور حدثت لم يذكرها النص القرآني،غير أن السامع يفهمها اعتمادا على القرينة العقلية . وتقدير المحذوفات ــ والله أعلم ــ: « فأخذ الكتاب فألقاه إليهم،فرأته المرأة ملكتهم،فقرأته » [6].

وحذف اختصارا مقابل الهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [7]، فبعده محذوف تقديره :« كمن أقسى قلبه وتركه على ظلمة من كفره. ودل على المحذوف قوله تعالى عقب ذلك :﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [7] »[8] .

وهذا الحذف الذي بني على المقابلة سوغ أنواعا منه بعد الاستفهام بالهمزة ، والغرض منه هو الإيجاز. **وقد أشار ابن هشام ومثل له بمحذوف هو خبر المبتدأ المستفهم عنه بالهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[9]. فالخبر محذوف تقديره : " كمن ليس كذلك"** [10].

1- البيان والتبين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، جـ 1 ص 96ــ 97 .

2- يس :45.

3- الجامع لأحكام القرآن،القرطبي ،دار الفكر ،بيروت، جـ15 ص35.

4- النمل: 28 .

5- النمل:29 .

6- الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان، ص73 .

7ــ الزمر: 22 .

8- الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان، ص 73ــ 74 .

9- الرعد :33 .

10- مغني اللبيب ، جـ 1 ص14 ،

فالقائم على كل نفس بما هو معلوم هو الله تعالى. وهو الحفيظ عليها المتولي شؤونها ، فحذف المتكلم ؛ لأنه ليس بشيء اختارا لشأنه ، ازدراء له؛ ولذلك ضن عليه بالذكر . ولعلك لاحظت أن في هذا الشاهد أيضا حرص . ويحذف أيضا ــ كما ذكر النحاة والبلاغيون ــ ايجازا واختصارا الفاعل عند إسناد الفعل إلى المفعول كما في قوله تعالى :﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾ [1] .

3-الاتســـــاع :

يمكن اعتبار الحذف للاتساع سبيل إلى الإيجاز؛ بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس فيها. ففيه تخفيف من جهة الاستغناء عن أحد عناصر الكلام هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى ينتج نوع من المجاز بسب هذا الحذف . ولا يخفى علينا ما قد يحدثه هذا النوع من التعبير في تقوية المعنى والزيادة في بلاغته .فمن ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [2].فالتقدير :" اسأل أهل القرية "[3] .فالحكم الذي يجب للقرية في الحقيقة قبل الحذف هو الجر والنصب مجاز.وقد أشار سيبويه عند حديثه عن التوسع في الكلام إلى أن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى وهو يقصد أن القرية مفعولا به لفظا نصبت بالفعل "اسأل". بيد أن المفعول الحقيقي هو المضاف المحذوف أهل. ومثله في كلام العرب: " بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُمُ الطَرِيقُ ". والتقدير: أهل الطريق[5] .

ويمكن أن يقع التوسع في ظروف زمانية ومكانية بنقلها عن حالة النصب؛ لوقوع الحدث فيها إلى غير ذلك نتيجة الحذف.فمن ذلك قولهم : "صِيدَ عَلَيهِ يَوْمَانِ "، إجابة للسائل" كَمْ صِيدَ عَلَيْهِ؟ " والمعنى:صيد عليه الوحش في يومين، وكذلك "سِيرَ عَلَيْهِ فَرْسَخَانِ أَو مِيْلَانِ"إجابة لسائل "كَمْ سِيرَ عَلَيهِ مِنَ الأَرْضِ ؟"[6]. ومن ذلك قول بعض المتكلمين :" نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيلُكَ قَائِمٌ ". وهم يريدون: أنت صائم في النهار قائم في الليل. وهذا كله من باب الاتساع في الكلام .

ويمكن أن يقع في بعض حروف الجر فينصب مجرورها لفظا لوقوعه مفعولا به كقول عامر بن الطفيل :

فَلَأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وَ عَوَارِضًا وَلَأَقْبَلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ [7]

يريد: بقنا وعوارض [8] . وقول بعض الناس على سبيل التوسع: " شَرِبتُ النَّهرَ " . والتقدير : شربت من النهر. بحذف حرف الجر" من " .ويعرف هذا عند البيانيين بالمجاز الذي علاقته الكلية والقرينة عقلية. ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة اكثر من أن يحصى [9] .

1- النحل: 126 .

2- يوسف: 82.

3- الكتاب مجـ 1 ص 212.

4- المصدر نفسه مجـ 1 ص212.

5- المصدر نفسه مجـ1 ص213.

6- المصدر نفسه، ص ن .

7- البيت من الكامل وهو لعامر بن طفيل في ديوانه، رواية أبي بكر الأنباري دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ،1986 ص 55.

8-انظر الكتاب، جـ 1 ص214.

9- المصدر نفسه جـ 1 215.

4- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام :

نقل السيوطي عن حازم القرطاجني في منهاج البلغاء ـ في بيان هذا الغرض ـ قوله: « إنما يحسن الحذف؛ لقوة الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء ،فيكون في تعدادها طول وسأمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال، وترك النفوس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها . قال ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل بها على النفوس.فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى .فجعل الحذف دليلا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ،وتركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ من ذلك كنه ما هناك، وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ﴾ [1] أي: لرأيت أمرا فظيعا لا تكاد تحيط به العبارة» [2].

ومثل هذا الحذف الذي يقصد به التهويل والتفخيم ما يقع في حديثنا العادي عندما تقتضيه الضرورة ويتعين المحذوف من الكلام بواسطة القرائن المصاحبة له. فلو أن أبا رأى ولده في موطن لم يعجبه، فأمره بترك المكان فلم يأبه الولد لأمر أبيه، فإن الوالد يغضب، وربما قال لابنه : لَوْ قَدِمْتُ إِلَيْكَ... دون إتمام للجواب، فلا شك أن الابن يتملكه الخوف بشدة؛ بسبب ما قد يتصوره من أنواع المكروه التي يتعرض لها. وكل هذا الخوف منشؤه حذف جواب الشرط من الجملة الذي فتح بابا واسعا للتصورات الذهنية . والأمثلة من هذا النوع عديدة فنكتفي بما ذكرنا .

5- صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفا له:

قد يفرض الموقف الكلامي على المتكلم في سياق معين ألا يذكر مسمى ما إجلالا له في نفسه وتعظيما لحقه . ومن الأمثلة التي يمكن تقديمها في هذا الصدد قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [3]، فقد أضمر موسى عليه السلام عند إجابته على سؤال فرعون اسم الله تعالى صونا له، وتشريفا، وتعظيما له في ثلاثة مواضع هي: " رَبُّ السَّمَاوَاتِ " و ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ ﴾ [4]، و﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾[5]؛ «لأن موسى ـ عليه السلام ـ استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال ، فأضمر اسم الله تعظيما وتفخيما»[6] . وفي هذه الآيات يقدر النحاة مبتدأ محذوفا في المواضع الثلاثة . وقد يقتضي الحال في بعض السياقات أن يحذف الفاعل ويسند الفعل إلى نائبه تشريفا له وصونه عن الذكر،كقولك مخاطبا مذكرا في جمع من الناس : "من بلي بشيء من المسكرات ، فليدعها وليتب " ، حيث حفظ اسم الله تعالى عن الذكر في هذا السياق اللفظي .

1- السجدة: 12

2- الإتقان. جـ 2 ص 64 .

3- الشعراء: 23 ـ24.

4- الشعراء: 26.

5- الشعراء: 28.

6- الإتقان ، جـ 2 ص 57 .

6- تحقيـــر شـــأن المحـــذوف :

و هو بعكس سابقه ،فقد يحمل الكلام على حذف بعض عناصره استخفافا به وتهوينا من شأنه. فمن ذلك حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى نائبه في بعض المواضع كقولهم : قتل فلان؛ إذا عظم هو وحقر من قتله. وقد مثل لهذا الغرض السيوطي بقوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكمٌ عُمْيٌ ﴾[1]، و التقدير:" هم، أي: المنافقون "[2]. و هذا الغرض الذي ذكره غير مجزوم به ، بل هو احتمالي ،فقد يكون الحذف في هذه الآية لمجرد الاختصار والإيجاز؛ لأن سياق الآيات يتناول صفات المنافقين وأحوالهم، فلا داعي لإعادة ذكرهم [3] .

7- قصـــد البيـــان بعـــد الإبهـــام :

وفيه يتعلق المستمع بالمحذوف لغموضه عليه وعدم اتضاحه له،ولا يزول الغموض إلا بعد تمام الكلام. ومن ذلك قوله تعالى:﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4]، حيث حذف المفعول به للفعل" شاء"، ويدل علىٰ المحذوف جواب الشرط. فالتقدير:« فلو شاء هدايتكم لهداكم ، فإذا سمع السامع: " ولو شاء " تعلقت نفسه بما وقعت المشيئة عليه لا يدري ما هو ، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك وأكثر وقوعه بعد أداة الشرط ؛لأن المفعول مذكور في جوابها » [5].

ومفعول المشيئة شائع الحذف في القرآن الكريم بعد" لو" الشرطية ،حيث أن المشاء المحذوف مدلول عليه من الجواب، ولذلك قالوا : « إذا حذف المشاء بعد لو فهم المذكور في جوابها أبدا » [6]. هذا وقد يذكر مفعول المشيئة والإرادة في بعض المواضع ؛لأمر غريب أو عظيم كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا ﴾ [7].

8- قصـــد الإبهـــام :

قد يعمد المتكلم في بعض الأحيان إلى الحذف؛لأن مراده لا يتعلق بذكر المحذوف هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى لا ينصرف انتباه السامع إلى أمور لا يقصدها المتكلم وليست مقصودة بذاتها؛ فضلا عما فيه من إيجاز العبارة و إطلاق لمعناها وعدم تقييدها بالمحذوفات.

و أمثلة حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى نائبه تقع في كثير من المواضع منها قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ... ﴾ [8]، حيث أراد الشارع ترتيب الحكم على مطلق وقوع الاحصار، لا على فاعله الذي يؤثر اختلافه أو تنوعه في الحكم.ومنه أيضا حذف المفاعيل إذا قصد بيان حال الفاعل، لا بيان حال المفع

1- البقرة: 18.

2- الإتقان ، جـ 2 ص 57 .

3- المصدر نفسه ، ص ، ن .

4- الأنعام: 149 .

5- أنظر الإتقان جـ2 ص 57، 88

6- المصدر نفسه .

7- الأنبياء: 17 .

8- البقرة :196.

، من أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا... ﴾[1]، فقد وقع في الاية الكريمة حذف المفعولين وهم: الغنم و الإبل والماء في أربعة مواضع[2]. والآية تخبرنا أنّ موسى عليه السلام رحمهما، وأشفق على حالهما ؛لأن قومهما كانوا على صفة السّقي بينما الفتاتين كانتا على صفة الذياد بغض النظر عن كون المسقي أو المذود إبلا أم غنما،إذ لا فائدة في ذكره[3] .

ومن هذا الحذف أيضا ما يكون للاقتصار ويتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل من غير تعيين من أوقع عليه، فالأهمية تكمن في الفعل في حد ذاته. ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾[4]، أي:" يفعل الإحياء و الإماتة" [5]. والمفعول به لم ينو أصلا من قبل المتكلم ،فلا يقدّر في التحقيق محذوفا .

ومن أمثلته أيضا قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ...إلخ . والمقصود في جميع ذلك هو إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق و على الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي ..إلخ.وعلى هذا القياس.

وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[6] ، المعنى : هل يستوي من له علم ومن لا علم له ، من غير أن يقصد النص على معلوم،و كذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَ أَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[7] . المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه . فإن الفعل لا يعدّى هناك ؛ لأن تعديته تنقض الفرض وتغير المعنى[8].

9-الجهـــل بالمحـــذوف :

وقد يكون الجهل بالمحذوف سببا للحذف وهو واضح في بعض مواضع إسناد الفعل لنائب الفاعل ،حيث يحذف الفاعل للجهل به نحو: "سُرِقَ المَتَاعُ" ، و"قُتِلَ فُلَانٌ" . إذا لم يعرف السارق والقاتل ، وهو سبب تسمية الفعل في هذه الحالة مبنيا للمجهول. وليس كل مسند إلى نائب الفاعل يجهل فاعله ، فإطلاق التسمية على الأنواع الأخرى مجاز من قبيل إطلاق الجزء على الكل .

1- القصص: 23 ،24 .

2- الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان ، ص 88 .

3- أنظر دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني .تصحيح وضبط محمد عبده ، ومحمد محمود التركزي ومحمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ص124.وانظر التفسير الكبير ، الفخر الرازي ، دار الفكر، بيروت 1983. جـ24 ص239. وانظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. محمود شكري الألوسي ، دار الفكر، بيروت 1983، مجـ 7 ، جـ 20 ص 62 .

4- البقرة: 258.

5- مغني اللبيب ، جـ 2 ص 612.

6- الزمر: 9 .

7- النجم: 43 ،44.

8-انظر دلائل الإعجاز ص11.

10 -العلـــم الواضـــح بالمحـــذوف :

قد يحذف الفاعل ويسند الفعل إلى نائبه؛ لأن الفاعل معلوم للمخاطب بالقرينة العقلية بحيث لا يحتاج أن يذكر له .وذلك كقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [1]، ففاعل الخلق معلوم عند جميع المخاطبين وهو الله تعالى، ففي الحذف إيجاز وإشارة بأنه لا يتولاه غيره . وقد يحذف المبتدأ لوضوحه ؛ ولأن الخبر لا يصلح إلا له كما في قوله تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ ﴾ [2]، فإن قوله تعالى "عالم" خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو. أي: الله تعالى[3] ؛ولما كان الخبر لا يصلح لغيره جاء الكلام على الحذف للإشعار باختصاص هذه الصفات التي هي إخبار به سبحانه وتعالى .

11- الإشعـــار باللهفـــة وأن الزمـــن يتقاصـــر عن ذكـــر المحذوف :

وهو من الأغراض التي يمكن أن يطلبها أسلوب التحذير والإغراء ، حيث يحذف الفعل في نحو قوله تعالىعلى لسان صالح عليه السلام :﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [4] .التقدير: "ذروا ناقة الله وألزموا سقياها [5]. وقد دل الحذف في العبارة على" لهفته وشدة حرصه على نجاة قومه واندفاعه السريع نحو دفع الخطيئة الموبقة لهم" [6] .

12- رعايـــة الفاصـــلة أو المحافظـــة على السجـــع :

وهو غرض لفظي يقع الحذف لأجله ، ومن رعاية الفاصلة قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [7] حيث حذف المفعول به، والتقدير : "وما قلاك "[8]. بيد أن بعض الباحثين لا يكتفي بالجانب اللفظي في تعليل مثل هذا الحذف ، بل يراه أيضا لجانب معنوي يفيد مع الاختصار تحاشي أن يقع الفعل "قلى " على ضمير المخاطب، وهو النبي محمد ــ عليه الصلاة و السلام ــ ؛ لأن في ذلك ما يوحش بخلاف ودعك.فليس التوديع كالقلي، ومن هنا يتضح أن الحذف في القرآن لا يقدم على اعتبار لفظي، بل لأمر معنوي يناسب سياق النص الذي ورد فيه[9] .

1- الأنبياء: 37.

2- الرعد: 9 .

3- أنظر البحر المحيط ، جـ 5 ص 370 ، وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، شهاب الدين الخفاجي دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ ــ 1998 م، جـ 5 ص 388.

4- الشمس: 13 .

5- روح المعاني ، مجـ 10جـ 29 ص145.

6- الإتقان مجـ 2 ص60.

7- الضحى: 3.

8- تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل ، علي بن محمد الخازن دار الفكر، بيروت ، جـ 1ص 215 . وانظر روح المعاني ، مجـ10 جـ 30 ص 199.

9- أنظر خصائص التركيب ، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1980 ص 288.

تقديـــر المحذوف (أسسه و أولوياته) :

ويقوم به ــ أي المحذوف ــ النحويون، والمفسرون ،والبيانيون إلا أنّ دور النحاة أكبر، وخاصة الحذاق منهم؛ لتمكنهم من الصناعة ومعرفتهم لأصول النحو وقواعده؛الأمر الذي يساعدهم على تعيين المحذوف في جملة الكلام، ومن ثم سهولة تقديره دون أن يغفلوا عن المعنى المراد . والتقدير عندهم يقوم على أسس وأولويات .

1) أســـــس التقـــدير[1] :

أــ **يجب أن يقدر المحذوف في مكانه الأصلي ؛ لأن تقديره في غير مكانه الأصلي يتطلب تقديرا آخر** يتصل بإعادة ترتيب الجملة .

ب ــ **يجب تقليل مقدار المقدّر ما أمكن .**

ج ــ **ينبغي أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن.**

د ــ **إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر محذوف، فيقدر أن ذلك حذف على التدريج ولم يقع مرة** واحدة.

الأســـاس الأول :

ومن أمثلته تأخير المتعلق المحذوف الذي تعلق به الظرف أو الجار والمجرور، **وذلك مراعاة للأصل** في ترتيب الجملة نحو : "إِنَّ خَلْفَكَ زَيدًا "و"إِنَّ فِي الدَار زَيْدًا" ،سواء قدر المتعلق فعلا نحو : **استقر أو** اسما نحو مستقر؛ لأن مرفوع" إنّ " لا يسبق منصوبها. على أنه يجب أن يقدرالمحذوف **في غير موضعه** الأصلي إذا اقتضى ذلك أمرا معنويا،وذلك نحو تقدير متعلق الجار والمجرور من " بسم الله "، إذ يقدر مؤخرا عنها؛ لأن «قريشا كانت تقول: بسم اللات والعزى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تعظيما لشانه بالتقديم، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك »[2].

الأســـاس الثانـــي :

ويجب تقليل مقدار المقدر ما أمكن لتعليل مخالفة الأصل ، إذ الأصل ألا يكون **في الكلام حذف**، وكلما كان المحذوف قليلا كان الخروج عن الأصل قليلا . ولذلك كان تقدير الأخفش في عبارة " **ضَرْبِنِي** زَيدًا قائما " أولى من تقدير سائر البصريين ؛ لأنه قدره بـــ " ضربه"، فالمحذوف عنده وهو الخبر قدر بكلمتين فقط وهما المصدر المرفوع المضاف إلى ضمير الغائب . أما غيره فقد قدر المحذوف " حاصل إذا كان" أو " إذا كان "، فكان تقديره أولى؛ لأنه أقل في اللفظ كما أنه من نفس لفظ المذكور [3].

1- أنظر مغني اللبيب، جـ 2 ص613 ــ 618 .

2- المصدر نفسه ، جـ 2 ص 613 .

3- المصدر نفسه ، جـ 2 ص 615 .

وتقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾[1] ". بحب " أي :حبّ العجل[2]. وهي كلمة واحدة أولى من تقدير حبّ عبادة العجل؛ لقلة اللفظ في التقدير الأول . وتبعا لهذا الأساس نشير إلى أنه إذا أمكن ألا يقدر عين المذكور كان أولى ما لم يخل بالمعنى [3]. ففي الآية الكريمة :﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [4] .إذا اعتبرنا اللائى لم يحضن مبتدأ فخبره محذوف وتقديره ب " كذلك " أولى من تقديره بلفظ الخبر السابق لطوله ، وعلى اعتبار اللائى لم يحضن معطوفا على اللائى يئسن يكون الخبر المذكور لهما معا .

الأســـاس الثالث :

ويقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن ،ولذا كان تقدير الأخفش في عبارة : "ضَرْبِنِي زَيْدًا قَائِمًا،" أولى من تقدير غيره ؛لأنه قدّره بلفظ " ضربه "، وهو نفس لفظ " ضربني "، وقدّره غيره بألفاظ أخرى .

غير أنه قد يمنع مانع صناعي (متصل بقوانين النحو)، أو معنوي من تقدير نفس اللفظ، فيعدل عنه إلى تقدير غيره ففي نحو : " زَيْدًا اضْرِبْ أَخَاهُ ". لا يمكن تقدير الناصب " زيدا " بفـــعل محـــذوف هـــو " اضرب "؛ لأنه يخل بالمعنى ؛ولذا يعدل عن لفظ المذكور إلى لفظ آخر هو " أهن " [5] .

الأســـاس الرابـــع :

وقد يستدعي الكلام تقدير أكثر من محذوف ، والأولى أن يقدر أن الحذف لم يقع مرة واحدة،بل وقع على التدريج. ففي قوله تعالى:﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾[6]. التقدير : كدوران عين الذي ... فالمحذوف كلمتان على هذا التقدير[7]. وفي قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [8]. التقدير :" لا تجزي فيه"، فالمحذوف تقديره: فيه ثم حذف (في) فأصبح التقدير: لا تجزيه ثم حذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوب[9].

1- البقرة :93.

2- معاني القرآن ، الفراء ،جـــ1 ص 61 ، والبيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1400 هـــ 1980 ، جـــ1ص9 .

3-أنظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 158 .

4-الطلاق:4

5- أنظر مغني اللبيب ، جـــ2 ص 617.

6- الأحزاب :19 .

7- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ،ص 159.

8- البقرة: 123.

9- مغني اللبيب ، جـــ 2 ص 617.

2 - أولـــويات التقديـــــر :

لقد وضع النحاة زيادة على القواعد الأربعة السابقة بعض الضوابط أو الأولويات عند تقدير العنصر المحذوف في الكلام ؛ وذلك إذا كان المحذوف في العبارة أحد أمرين، كأن يكون مبتدأ و المذكور خبرا أو العكس ،أو عندما تحتمل الكلمة التي حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين، ولا يوجد دليل قاطع يبين المحذوف والمذكور. ففي مثل هذه الحالة أي العنصرين أولى بالحذف ؟ وأيهما يمكن أن يكون مذكورا ؟ فهنا قد يترجح أحد التقديرين لقرينة ما داخل السياق، وقد تتساوى الأدلة، فيبقى الخلاف قائما حول تقدير المحذوف .

ففي جملة القسم الاسمية نحو : "يَمِينُ اللهِ " أو " أَيمُنُ اللهِ " لا يمكن تحديد ما حذف إن كان المبتدأ أو الخبر، **فكلاهما صالح للتقدير؛ لأن ما ذكر لا يقطع به إن كان مبتدأ أو خبرا. وعلى هذا فإن قدر المذكور مبتدأ كان المحذوف** خبرا والعكس صحيح ،وعليه فالتقدير يكون" يمين الله قسمي" أو" **قسمي يمين الله** ". غير أنه **بالاعتماد على**القاعدة العامة للحذف التي تقضي بحذف **العنصر الثاني** يمكن أن نرجح **حذف الخبر**.

ولا يتعين اعتبار المحذوف خبرا إلا إذا دخلت لام **الابتداء على المذكور** نحو **قولك : "لَعَمْرُ الله أو** لَعَمْرُكَ ". **ويرى بعض النحاة** عند احتمال الوجهين إلى أنّ الأولى **بالحذف هو** المبتدأ ؛لأن الخبر محط الفائدة، في حين **يرى آخرون** أن الأولى بالحذف أن يكون الخبر؛ لأن **التجوّز في** أواخر الجملة أسهل [1].

وإذا **احتمل** أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، ولم **يقطع** به **تعين** أن يكون **المحذوف الثاني** منهما ؛لأن الفعل عين الفاعل .غير أن هذه الأولوية لا يؤخذ بها إذا وجد من القرائن ما يرجح **حذف الأول** منهما، ففي قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [2] .ففي قراءة الجمهور تكون كلمة " رجال" فاعلا للفعل (يسبّح). وهذه القراءة تقوي تقدير حذف فعل هو " يسبحه" للفاعل رجال في قراءة شعبة [3] . **(يسبّح) بفتح الباء**[4] . بإسناد الفعل لنائب الفاعل، فتقدير الآية على هذا يكون :" يسبح له فيها بالغدو **والآصـــال يسبحه رجال** "[5].

ويمكن أن يكون المرجح للتقدير ورود موضع آخر **مشابه يقع فيه اللفظ فاعلا كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾**[6]، فلفظ الجلالة في هذه الآية يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقديـــر على هذا يكون :" الله خلقهم " بيد أن قوله تعالى :﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ لَيَقُولُنَّ

1- المصدر السابق ص 618.

2- النور:36، 37.

3-هو شعبة بن عياش بن سالم، الأزدي الكوفي، الخياط ،أبو بكر، من مشاهير القراء: راوي عاصم و عطاء وأسلم المنقري،كان عالما فقيها في الدين ،توفي بالكوفة سنة 193هـ .انظر ترجمته في الأعلام جـ 3 ص 165 .

4-قرأ بها أبو عمرو بن العلاء على خلاف الجمهور، انظر الجامع لأحكام القرآن، جـ12 ، ص59 .

5- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 161.

6- الزخرف: 87.

خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[1] في موضع آخر من القرآن يرجح ويقوي إعراب لفظ الجلالة في الآية على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير خلقهن الله [2] .

ومن القواعد المهمة كذلك التي ذكرها النحاة في أولويات التقدير أنه إذا احتمل التقدير أن يكون العنصر المحذوف الأول أو الثاني، فالأولى منها بالحذف هو الثاني [3] ، سواء اتصل الحذف بالصيغ أو بالتراكيب. لكن بعض النحويين قد يخالفون هذه القاعدة في بعض المواضع ؛لأسباب تتعلق بتقديراتهم . وعموما فإن المواضع التي يغلب الاحتمال فيها أن يكون العنصر الثاني هو المحذوف هي [4]:

1- تتصل باجتماع نون الرفع من المضارع مع نون الوقاية ،حيث يجوز الحذف لتوالي الأمثال وقد قرأ بالحذف، أي بنون واحدة في قوله تعالى: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾ [5].وهي قراءة نافع وابن ذكوان[6] . والقراءة الفاشية أتحاجوني بإدغام نون الإعراب في نون الوقاية[7] .

2- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[8] .فيها وجهان :

أحدهما: أن يكون " الذين هادوا " مبتدأ والصابئون والنصارى عطفا عليه ،والخبر محذوف مدلول عليه بخبر " إنّ " ؛وهو جملة من آمن إلى آخر الآية، وتكون هذه الجملة التي حذف خبرها في نية التأخير عمّا في حيّز إنّ .أي: إن التقدير : إن الذين آمنوا من آمن منهم ... إلى آخر الآية، والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك [9]. فالحذف هنا من الثاني.

والوجه الآخر : أن يكون الخبر المذكور، وهو جملة من آمن إلى آخر الآية خبر المبتدأ الذين هادوا وما بعده، ويكون خبر إنّ محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدأ. والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس [10]، وهو الأصح وفقا للقاعدة العامة في الحذف .

1- الزخرف: 09.

2- مغني اللبيب جـ2 ص 632.

3- المصدر نفسه، ص ن .

4- انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، ص 163 ــ 170.

5- الأنعام :80.

6-النشر في القراءات العشر ، جـ2ص259 .وابن ذكوان هو:عبد الرحمان بن أحمد ،أبوعمر ،عالم بالقراءات ،إذ كان شيوخ الإقراء في الشام بل في المشرق والمغرب على حد سواء في زمانه.وتوفي رحمه الله سنة 202هـ.انظر ترجمته في النشر في القراءات العشر جـ1ص 145 والأعلام جـ3 ص293 .

7- انظر الكتاب ، جـ3 ص 519 .

8- المائدة:69.

9- شرح شذور الذهب ص55.

10- المصدر نفسه . ص ن .

الفصل الثاني

دراسة التركيب الشرطي

المبحث الأول: الجملة الشرطية عند النحاة العرب

المبحث الثاني: دراسة عناصر الجملة الشرطية

المبحث الثالث: صور الجملة الشرطية

المبحث الرابع: اعتراض الشرط على الشرط

المبحث الخامس: اجتماع الشرط و القسم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجملـة الشـرطيـة عنـد النـحاة العـرب :

أولا: سيبويه :

درس سيبويه الجملة الشرطية ضمن باب سماه " باب الجزاء " تناول فيه أهم الأحكام المتعلقة به[1].

و خلال الدراسة لم يستخدم صاحب الكتاب مصطلح الشرط ،و إنما استخدم مصطلحا آخـر هـو الجـزاء و ما اشتق منه من الأفعال كـ " يجازي بها "[2]، و "انجزم "[3] ، أي : تستخدم الأداة للجزاء ، و استخدمت للجزاء ، كما استعمل مصطلح المجازاة وهو مرادف لمصطلح الجزاء[4] . و مدلول مصطلح الجزاء عند سيبويه يتحدد انطلاقا من مناقشته لمقولة النحويين :"يجازى بكل شيء يستفهم به "[5] . و تعني هذه المقولة أن الأدوات التي تستخدم في تركيب الشرط هي نفسها الأدوات التي يستفهم بها.

و يطرح سيبويه إلى جانب ذلك معيارا آخر؛ لمعرفة الأدوات المستخدمة في الشرط "الجزاء عند " يتمثل في أن أدوات الشرط و أدوات الاستفهام لا يكون الفعل بعدهما كما يكون بعد الاسم الموصول .و هذا يعني أن الفعل ليس صلة لما قبله ، و إذا قلت : " حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ " ، فليس بصلة لما قبله،كما أنك إذا قلت : "أَيْنَ تَكُونُ؟" و أنت تستفهم ،فليس الفعل بصلة لما قبله . فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله . وتقول:مَن يَضْرِبْكَ في الاستفهام؟ .و في الجزاء : " مَن يَضْرِبْكَ اضْرِبْهُ " . فالفعل فيهما غير صلة[6] . و يبدو أن الفعل المراد هو فعل الشرط، أي: الفعل الذي يلي أداة الشرط، فهو لا يكون صلة لها مثلما أن الفعل الذي يلي أداة الاستفهام لا يكون صلة لها .

" فَحَيْثُمَا تَكُنْ" تقابل " أَيْنَ تَكُونُ ؟ " . و هذا يعني أن مصطلح الجزاء ينصرف في دلالته إلى أداة الشرط و الجملة الفعلية بعدها دون الالتفات إلى بقية الكلام . غير أن سيبويه في أمثلته التي قدّمها يورد الجملة الشرطية كاملة، أي: الأداة متلوة بالجملتين . و هذا التمثيل ربما أوهم أن مصطلح الجزاء يتوجه إلى التركيب كله و ليس الأمر كذلك ؛ لأن المقولة السابقة تؤكد أنه يعني بالجزاء الأداة و الجملة بعدها و هما لا يكونان كلاما تاما مفيدا، إذ لا بد من الجواب . ومما يؤكد الأمر أكثر و يبين أن المقصود العبارة الشرطـية ..النص الآتي: « وأما "أمّا " ففيـها معنى الجزاء كأنه يقول : " عَبْدُ اللهِ مَهْمَا يَكُن مِنْ أَمْرِهِ فَمُنْطَلِقٌ" »[7] .

فأمّا حسب تفسير سيبويه تعادل حرف شرط و جملة فعلية. وفي موضع آخر يقول : « وأعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال و ينجزم الجواب بما قبله »[8] .

1- انظر الكتاب،جـ3 ص 56 .

2-المصدر نفسه،جـ3 ص58 ،59، 60، 72، 73، 75 .

3- المصدر نفسه ،جـ3 ص63 ،93، 94 .

4- المصدر نفسه ، جـ3 ص63 ، 152 .

5- المصدر نفسه ، جـ 3 ص 59 .

6- المصدر نفسه ، ص ن .

7-المصدر نفسه ، جـ4 ص 235 .

8- المصدر نفسه ، جـ3 ص 62 .

فهذا النص ينبئ عن مصطلح جديد هو الجواب الذي يتلو الجزاء. و استخدم مرادفا له هو الجزاء . يقول : « و اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو الفاء»[1] .فإضافة جواب إلى الجواب في المصطلح " جواب الجزاء " تبين بوضوح أن مصطلح الجزاء ليس منصرفا في دلالته إلى تركيب الجملة الشرطية كلها ، و أن جواب الجزاء يقابل الجزاء .

إذن من خلال ما سبق نرى أن الجزاء عند سيبويه قابل مدلول كلي " الاستفهام " ، كما قابل مدلول جزئي "جواب الجزاء " ،و ربما دل هذا على لبس، و لكن يزول هذا اللبس عندما ندرك أن سيبويه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها جملتان لا جملة واحدة. و ما يثبت ذلك هو تشبيهه للجزاء بالاستفهام، فكما أن هذا الأخير يفتقر إلى خبر ما ، فكذلك الجزاء يحتاج إلى جواب به يتم المعنى .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن سيبويه لم ينظر إلى التركيب الشرطي على أنه جملة واحدة ، بل هو جملتان بينهما اتصال معنوي شديد .

ثانيا: الفراء :

تابع سيبويه في النظر إلى الركن الشرطي من الجملة الشرطية باعتباره هو الركن الأساس المقابل لتراكيب أخرى كالاستفهام و القسم . وآراء الفراء يمكن الوقوف عليها في كتابه معاني القرآن، والتي منها قوله : « إذا كان قبلها { المقصود هو إذا } جزاء و هي له جواب قلت : "إِنْ تَأْتِنِي إِذًا أُكْرِمْكَ"» [2]. فجلي أن مصطلح الجزاء يعني به الركن الشرطي من الجملة الشرطية ، و يتأكد هذا أكثر في قوله : « كل استفهام دخل على جزاء؛ فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه و الجزاء شرط لذلك الخبر فهو على هذا. و إنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء » [3].فهو هنا يتحدث عن اقتران الشرط بالاستفهام . و واضح أنه يجعل الجواب للاستفهام، لا للشرط ،وهذا ما يدل عليه بقوله: " ومعناه الرفع ".

و اجتزئ بالمصطلح "الجزاء" للدلالة على فعل الشرط [4].ويقدم مثالا على ذلك فيقول :« و من نصب اللام في "لمّا" جعل اللام لاما زائدة أوقعت على جزاء صيّر على جهة فعل و صير جواب الجزاء اللام وبإن وبلا وبما » [5]. و قوله : « و الجزاء لابد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء» [6].

وقد أشار بمصطلح الجزاء للدلالة به على الأداة[7]، و يظهر هذا جليا في قوله:«ولو كان في الكلام: أن﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ﴾[8] لصلح؛ لأن الشهادة تستقبل بـ " أن"و لا يكتفي بالجزاء» [9]. أي:

1ـ المصدر السابق ، جـ3 ص63 .

2ـ معاني القرآن ، الفراء ، جـ1 ص274.

3ـ المصدر نفسه ،جـ1 ص236.

4ـ انظر مواضع الاستخدام في معاني القرآن ، الفراء ، جـ1 ص 225 ، 414 ، 475 ، جـ 2 ص6، 258 .

5ـ المصدر نفسه ، جـ1 ص 225.

6ـ المصدر نفسه ،جـ1 ص475، 476.

7ـ المصدر نفسه ، جـ 1 ص58 ، 85 ، 242.

8ـ يوسف: 26 .

9ـ معاني القرآن ، الفراء ، جـ2 ص 4.

بأداة الجزاء،كما دل بمصطلح الجزاء على جواب الجزاء[1]..و مثال ذلك قوله:«و ذكر عن الحسن قوله تعالى: ﴿اشْدُدْ بِهِ﴾[2] جزاء للدعاء لقوله: ﴿اجْعَل لِّي ﴾[3] » [4].

وطالعنا الفراء بمصطلح جديد لم يذكره سيبويه ، وهو مصطلح الشرط يحمل دلالات مختلفة كشف عنها استخدامه له في عدة مواضع منها :

1-استخدم استخداما لغويا بمعنى "علة".و مثال ذلك حديثه عن لام التعليل حيث يقول :"ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو .ألا ترى أنك تقول:" جِئْتُكَ لِتُحْسِنَ إِلَيَّ "،و لا وتقول " جِئْتُكَ وَلِتُحْسِنَ إِلَيَّ"[5] .

2-استخدم بمعنى"جواب"،أي عبارة الجواب.مثال ذلك قوله:«... تقول في الكلام:عَلِّمْنِي عِلْمًا أَنتَفِعُ بِهِ،كأنك قلت:علمني الذي أنتفع به،وإن جزمت"انتفع"على أن تجعلها شرطا للأمرو كأنك لم تذكر العلم، جاز ذلك»[6].

و قد يجمع بين الجزاء والشرط ؛ فيدل الأول على العبارة الشرطية ، ويدل الثاني على العبارة الجوابية ، و يدلان معا على الجملة الشرطية . و مثال ذلك يظهر في قوله : " وإذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف، كان فيه وجهان : الجزم على الجزاء والشرط ،والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذي، كقول القائل : " أَعِزِنِي دَابَّةً أَرْكَبْهَا وإن شئت أَرْكَبُهَا "[7] . و قوله تعالى :﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [8] ، فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط ... »[9] .

3-استخدم بمعنى العبارة الشرطية ، و مثال ذلك لديه يظهر من خلال قوله : « وأما الذي على الشرط مما لا يجوز رفعه،فقوله : " اِضْرِبْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مُسِيئًا" .تريد: اضربه في ظلمه وفي إساءته»[10].

4-و استخدم للدلالة على الأداة ، كما في قوله : «وذلك سهل في "إنْ" خاصة دون حروف الجزاء ؛ لأنها شرط و ليست باسم» [11]. و قوله : « لأن " أَنْ " تضمر الخوافض معها كثيرا ، و تكون كالشرط ، فاحتملت دخول الخافض وخروجه»[12]. أما كلمة المجازاة، فقلّ استخدامها وهي تعني عنده معناها اللّغوي . فالمجازاة بالأمر ؛ أي: استخدامه في موضع الجزاء ، و هو الركن الأول من الجملة الشرطية ، فيكون له جواب فعله مجزوم كجزم فعل جواب الشرط [13] .

1ــ المصدر السابق ، جـ2 ص 178، 179، 187، جـ3 ص61 .

2 طه: 31.

3ــ طه: 29.

4 ــ معاني القرآن ، الفراء ، جـ2 ص178.

5 ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص113.

6ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص157.

7ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص162.

8ــ إبراهيم: 31 .

9 ــ معاني القرآن ،الفراء جـ3 ص46 .

10 ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص194 .

11 ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص422.

12ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص222.

13 ــ استخدمت الكلمة في موضعين من المعاني ، جـ1 ص157، 202.

ويساير الفرّاء سيبويه في إطلاق مصطلح جواب الجزاء على الركن الجوابي .أما الجواب دون إضافة إلى الجزاء ، وهو من مصطلحات سيبويه، فيستخدم عند الفرّاء على مجال أوسع من مجال استخدام "جواب الجزاء" . والسياق وحده هو الذي يحدد معناه،والمراد منه إن كان جواب القسم ،أم الاستفهام، أم غير ذلك .

وممّا سبق يمكن القول: إنّ الفرّاء لم يزد على مصطلحات سيبويه غير مصطلح الشرط، والذي لم يدل على معنى واحد بعينه عنده ، وإن كان الغالب عليه الدلالة على الشرط .

ثالثا : المبرّد :

يتابع المبرّد النحاة الذين سبقوه ، و بخاصة سيبويه، فهو يرى أن بين ركني الجملة الشرطية علاقة معنوية كبيرة بحيث لا يستغني ركن عن ركن . و لكن هذا لا يعني أنه ينظر إليهما على أساس أنهما جملة واحدة، فقد ذكر المجازاة مثلا على المسند والمسند إليه. [1]وقال في موضع آخر : « لأنّ الجزاء غير واجب آخره إلاّ بوجوب أوله»[2] .وتفسير الشرط عنده أنه"وقوع الشيء لوقوع غيره"[3] .

وفي بعض المواضع يجعل المجازاة نظير الاستفهام والاستثناء والعطف [4] .فيفهم منه كما يفهم في مواضع أخرى أن المصطلح قد ينصرف إلى جملة التركيب كله،أي إلى الأداة و الجملتين بعدها. وربما استخدمت مصدرا للفعل "يجازى بـ" [5]. وقد يجتـزئ به للدلالـة على الأداة[6]. و في أحيان أخرى يدل بمصطلح الجزاء على الركن الشرطي ، كما في النص الآتي:« وإنما جاز الإضمار هاهنا،ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه؛لأن الكلام قد تم فاحتمل الاستئناف» [7] .

غير أن المصطلح في مواضع أخرى يحتمل انصرافه إلى التركيب كله [8] . وليس هذا بجديد لديه ، فقد وجدناه من قبل عند سيبويه ؛ لأن التركيب الشرطي هو التركيب الأساس ، أما الركن الجوابي فهو لازم له ؛ ولذلك يعمم المصطلح المطلق على الركن الشرطي ليشمل التركيب كله . وأطلق المصطلح في مناسبات قليلة على الركن الجوابي ، كما في قوله : « تقول : "إن تأتني آتك " و"إنْ تأتني فلكَ درْهمٌ". هذا وجه الجزاء وموضعه، كما قال عزّ و جلّ:﴿ إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ ﴾ [9]. فالأصل الفعل والفاء داخلة عليه؛ لأنها تؤدي معناها ؛ لأنها لا تقع إلا و معنى الجزاء فيها موجود »[10] .

1ـ انظر المقتضب للمبرد، جـ4 ص126.

2ـ المصدر نفسه ، جـ2 ص67.

3 ـ المصدر نفسه جـ2، ص46.

4ـ المصدر نفسه ، ص ن.

5 ـ المصدر نفسه ، جـ2 ص47، 49.

6ـ المصدر نفسه ، جـ4 ص217.

7ـ المصدر نفسه ، جـ2 ص67.

8ـ المصدر نفسه ، ص46 ، 47، 83.

9ـ الأنفال: 38.

10ـ المقتضب جـ2 ص59 وانظر موضعا آخر جـ2 ص71 .

وقد يجتزئ بالمصطلح "الجزاء" للدلالة على فعل الشرط ، أي الفعل الذي يلي الأداة مباشرة و يتضح هذا في قوله :« فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء ،جاز أن يتقدم الجواب ؛ لأن إن لا تعمل في لفظه شيئا ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسدّ جواب الجزاء» [1] . وكما اجتزئ به للدلالة على الفعل اجتزئ به للدلالة على الأداة. [2]

أما الركن الجوابي ، فقد أطلق عليه المبرّد مصطلح " جواب الجزاء "[3] ، وربما اكتفى بالجواب من دون إضافة معتمدا في ذلك على السياق لتحديد مدلوله[4] . وفيما يخص الأدوات نقف له على مصطلحين استعملهما "حرف الجزاء " ، و " حروف الجزاء" ؛ فالأول يعني به "إن" وحدها[5] ، وهو بهذا يخالف سيبويه في استخدامه لهذا المصطلح ، أما الثاني فتنصرف دلالته إلى جملة أدوات الشرط [6].

ومن مصطلحات المبرّد إلى جانب هذا مصطلح الشرط ، وقد ذكر في المقتضب في موضعين اثنين : أحدهما سبق ذكر نصه[7] ، والآخر ورد في قوله : " لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع "[8]. ومعنى الشرط من خلال هذين النصين واحد هو التعليق ، أي: تعليق حدوث فعل بفعل آخر . غير أنه في الكامل يفصح عن استخدام آخر الشرط ، إذ دل به على الركن الشرطي من الجملة الشرطية ، أي على الأداة وفعل الشرط معا . يقول المبرّد في ذلك : « ولو كان هاهنا شرط يوجب جوابا ،لا نجزم. تقول: ائْتِنِي بِدَابَةٍ أَرْكَبُهَا ، أي: بدابة مركوبة. فإذا أردت معنى : "فَإِنَكَ إِن أَتَيْتَنِي بِدَابَةٍ رَكِبْتُهَا ".قلت: أَرْكَبْهَا ؛ لأنه جواب الأمر »[9].

مما تقدم ذكره ننتهي إلى أن المبرّد متابع لمن سبقه في النظر إلى الجملة الشرطية من أنها مركبة من شقين متلازمين :جملة فعل الشرط ،وجملة الجواب،كما تميز استخدامه لبعض المصطلحات بالتعدّد و التنوّع .

رابعا : ابن السرّاج :

يتسم زمن ابن السرّاج بالتطور الفكري والنظرة الشمولية التي بدأت تطبع الدرس النحوي والملاحظات العامة حول قضاياه . ونحن بصدد الحديث عن الجملة الشرطية يمكن القول : إن النحويين بدءوا بمناقشة التركيب الشرطي مناقشة مباشرة حاولوا من خلالها النفاذ إلى أعماقه قصد تحديد طبيعته؛ فنشأت تبعا لذلك مصطلحات جديدة تلبي حاجة الدرس النحوي المتجددة .

---

1 – المصدر السابق ، جـ2 ص68 .

2ـ المصدر نفسه ، جـ1 ص48، 49،جـ2 ص50 ، 60.

3ـ المصدر نفسه ، جـ2 ص 66، 67، 68.

4ـ المصدر نفسه ، جـ 2 ، ص، ن.

5ـ المصدر نفسه ، جـ2 ص60 ،68.

6ـ المصدر نفسه ،جـ2 ص56، 68 ،74.

7 ـ ينظر ص54 .

8ـ المقتضب ، جـ 2 ص 50 .

9 ـ الكامل ، المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، جـ1 ص286، والموضع الآخر لورود المصطلح مجـ1 ص278.

وابن السرّاج أول من تناول الحديث عن طبيعة الجملة الشرطية حديثا مباشرا كشف عن عقلية كبيرة مستوعبة لاراء من سبقوه ، وهو في هذا لا يتابع من سبقه فحسب ، بل يحاول أن يدلي بدلوه في مسألة الشرط والجزاء ، و هذا ما سمح لي بالاطلاع على آراء قيمة له في هذا الصدد تكشف عن فهم عميق ودراية واسعة. وحديثي عن الجملة الشرطية معه أبداه بالحديث عن الحرف، أي:" حرف الجزاء "،فيقول في شأنه :« و أمّا ربطه جملة بجملة ، فنحو قولك : " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقْعُدْ عَمْرٌو " ، فيقوم زيد ليس متصلا بيقعد عمرو ،ولا منه في شيء ؛فلما دخلت "إن" جعلت إحدى الجملتين شرطا والأخرى جوابا »[1]. نلاحظ أنه يعد التركيب الشرطي جملتين،لا جملة واحدة ، فالجملة عنده بسيطة متكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، كما أن هاتين الجملتين حسب ما يفهم من النص لا علاقة بينهما ، إنما تتم هذه العلاقة بفعل حرف الشرط الذي يجعل الأولى شرطا والثانية جوابا .

و في نص آخر يكشف لنا ابن السراج أن التركيب يتشكل من جزء ين ،لا ثلاثة أجزاء . يقول بصدد هذا :«و الجزاء وجوابه جملتان تنفصلان كل واحدة منهما عن صاحبتهما»[2] . إذن فالتركيب جملتان : أداة الشرط و فعلها و جملة جواب الجزاء. و رغم تقسيمه هذا إلا أنه أحس ضمنيا ، وكأن الجملتين جملة واحدة ، ويتضح ذلك في النص الآتي الذي يتحدث فيه عن" إن" :« ويقال لها أمّ الجزاء وذلك قولك :"إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ " و "إِن تَقُمْ أَقُمْ" فقولك:إن تأتني شرط و آتك جوابه،و لا بد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر »[3]. فأنت ترى كيف شبه العلاقة بين أجزاء الجملة الشرطية وهي جملتان عنده ــ بالعلاقة بين المبتدأ والخبر . وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن مفهوم الجملة الواحدة تصور قائم في التفكير النحوي لكن يمنع من التصريح به سيطرة مفهوم الجملة البسيطة كما أشرنا إليه سالفا .

ونشير إلى أن ابن السراج متابع لمن قبله في منهج استخدام المصطلحات ؛حيث نجده سلك طريقهم في تعدد المدلولات التي يقوم بها مصطلح واحد ويكون للسياق أهمية في تحديد المدلول المراد. فقد استخدم مصطلح الجزاء للدلالة على الركن الأول من التركيب، أي :الأداة والجملة بعدها في مقابل الركن الجوابي [4] .واستخدم المصطلح للدلالة على التركيب ككل، و ذلك في مقابل تراكيب أخرى كالاستفهام[5] .

وابن السرّاج أول من حاول بيان المقصود بمصطلح الجزاء وذلك في قوله: «والبصريون يقتصرون باسم الجزاء على ما كان له شرط ، وكان جوابه مجزوما ، وكان لما يستقبل»[6]. فواضح من

1ــ الأصول في النحو ، ابن سراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة الأعظمي ، بغداد1973 ، جـ1 ص44، 45.

2ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص182.

3ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص164، 236.

4ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص164، 171، 186، 188، 202.

5 ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص168 ، 171 ، 189 ، 190 .

6ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص197.

النص أن الجزاء تركيب لغوي معين له خصائصه التي تميزه. وقد يطلق المصطلح أيضا على المعنى الذي يؤديه الركن الشرطي في التركيب و هو الشرطية . ومثال هذا الاستخدام نقف عليه في النص الآتي :« و ينبغي أن تعلم أن المواضع التي لا يصلح فيها" إنْ" لا يجوز أن يجازى فيها شيء من هذه الأشياء البتة ؛ لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها ، وإذا دخل حرف الجر على الأسماء التي يجازى بها لم يغيرها عن الجزاء »[1].

واستخدم المصطلح للدلالة على الركن الجوابي و لكن هذا الاستخدام نادر [2].واجتزئ بالمصطلح للدلالة على الأداة[3]. أما المجازاة فهو مصطلح أقل استخداما من الجزاء و يقتصر به للدلالة على الجانب المعنوي الذي يؤديه الركن الشرطي؛ فمعنى المجازاة الدلالة على الجزاء . وهذا الاستخدام هو أقرب إلى الاستخدام اللغوي ، و لا يدل المصطلح على التركيب أو جزء من التركيب[4]. و اطرد عنده استخدام الشرط للدلالة على الركن الشرطي من التركيب[5]. و أضيف في موطن واحد إلى الجزاء و أصبح لدينا مصطلح (شرط الجزاء) [6]. و في مقابل مصطلحات الركن الشرطي نجد مصطلحات الجواب وهي جواب الجزاء[7]، والجواب [8] .وقد يجتزئ بالأخير للدلالة على فعل جواب الشرط .

من خلال ما سبق نخلص إلى أن ابن السرّاج أول من أوضح أن الجملة الشرطية جملتان . بعد أن كان الحديث عند من سبقوه على جملة واحدة هي جملة الشرط،أي: العبارة الشرطية والتي شبّهت بالاستفهام ، كما أنه أول من أشار إلى العلاقة المعنوية المتينة بين جزئي الجملة الشرطية، حيث شبهها بالمبتدأ والخبر.أما استخدامه للمصطلحات،فقد اتصف بالاطراد إذا ما استثنينا مصطلح الجزاء الذي تعددت دلالته عنده .

خامسا: الفارسي :

ينظر الفارسي إلى الجملة الشرطية على أنها مؤلفة من جملتين ،وهو في هذا متابع لابن السرّاج . وقد بين لأول مرة أثر الأداة في الجملة ، فذكر أنها تخرجها عن الإفادة ، وفي ذلك يقول :« ونظيرها [أي جملة القسم] من الجمل الشرط في المجازاة في أنها ، وإن كانت جملة، فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينظم إليها الجزاء»[9].

و يطلق مصطلح المجازاة على التركيب كله ، و ليس هذا غريبا عنده ؛ لأنه أول من يعدّ الشرط

---

1 ــ المصدر السابق ، جـ2 ص167 .

2 ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص195، 196.

3ــ المصدر نفسه ،جـ2 ص204.

4- المصدر نفسه ،جـ2 ص171، 172 ،195.

5ــ المصدر نفسه ،جـ2 ص164، 167، 171.

6ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص164.

7ــ المصدر نفسه ، جـ 2 ص166، 167، 191.

8ــ المصدر نفسه، جـ2 ص164، 166، 167.

9ــ الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، طبع دار التأليف القاهرة ط1 ، 1969، ص263.

و الجزاء جملة ، وذلك في قوله : « أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاء، وذلك نحو : "زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ".و"بِشْرٌ إِنْ تُعطِهِ يَشْكُرْ عَمْرٌو" .فزيد ابتداء وقولك : "إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ" جملة في موضع خبر . وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ و الجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر »[1].و النص يخبر عن مصطلح الشرط ، واستخدم للدلالة على الركن الشرطي[2]. وربما اجتزئ به للدلالة على فعل الشرط. [3]

أما مصطلح الجزاء ، فهو وإن كان ينصرف في النص وفي مواضع أخرى من الإيضاح للدلالة على الركن الجوابي[4]، فإنه دل في الحجة على التركيب،أو المعنى الذي يؤديه التركيب ، وهو تعليق تحقق حدث بحدث[5]. و لم يطلق الفارسي مصطلحات على الأفعال كما فعل غيره.

سادسا :الرماني :

ينظر الرماني إلى طبيعة الجملة الشرطية على أنها جملة واحدة ، واكتسبت هذه الوحدة بعد أن كانت في الأصل جملتين مختلفتين بفضل أداة الشرط التي دخلت عليهما، فربطتهما حتى صارتا كالجملة الواحدة . وفي هذا الصدد يقول : « وأما دخولها [أي أدوات الشرط] على الجملة لتعقدها بجملة أخرى نحو قولك : " إِن قَدِمَ زَيدٌ خَرجَ عَمْرُو ". كان الأصل : " قَدِمَ زَيدٌ خَرَجَ عَمْرُو " ، على خبرين يصدق أحدهما ، ويكذب الآخر فعقدتهما بـــ " إن " عقد الخبر الواحد؛ فصار الصدق في جملته أو الكذب ، ولا يصح أن يفصل ؛ لأنه خبر واحد لأجل أنّ "إِنْ" قد نقلته إلى ذلك . ألا ترى أنه إذا قال : " إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ " ، فإكرامه من غير إتيان لم يصح أن يكون قد صدق في الإكرام أو كذب في الإتيان ؛ لأن الجملة كلها خبر واحد» [6] .

فالرماني يتجه إلى الدلالة الواحدة التي تنتج من ترابط الجملتين وهذه الدلالة تتمثل في الصدق أو الكذب ، وهذا يوحي بأن تصوره للتركيب الشرطي هو جملة واحدة .

سابعا :ابن جني :

تابع ابن جني خط أستاذه الفارسي في بيان حاجة الركن الشرطي إلى الركن الجوابي لتتم الفائدة ، وأنهما كالشيء الواحد الذي لا ينفك بعضه عن بعض .فيقول : « ومنها أن بعض الجمل تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد للمفرد ، وذلك في الشرط وجزائه والقسم وجوابــه، فالشرط نحو قولك : " إِنْ قَامَ زَيدٌ قَامَ عَمْرُو ". والقسم نحو قولك : "أُقْسِمُ لَيَقُومَنَّ زَيدٌ ". فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثانـــي ، نحــو " زَيدٌ أَخُوكَ وَقَامَ أَبُوكَ" » [7].

1ــ المصدر السابق ، ص47 .

2 ــالحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، الهيئة العامة الكتاب ، القاهرة ،1965، ص34، 203، 204.

3ــ الإيضاح العضدي ، ص321، 322

4ــ المصدرنفسهص47، 53، 55.

5ــ الحجة في علل القراءات السبع ، ص31، 32، 33.

6ــ معاني الحروف ، الرماني تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر القاهرة ، 1973، ص168.

7ــ الخصائص ، جـ3 ص178.

فابن جني يدرك الرابطة المتينة التي تربط جزئي الجملة الشرطية وأنه لا غنى لجزئها الأول عن جزئها الثاني ، ومن ثم فالتركيب الشرطي عنده هو جملة واحدة ،لا اثنتين.

أما المصطلحات فإنها قليلة الدوران في كتبه ؛ لأن جهود صاحب الخصائص في دراسة الجملة الشرطية محدودة ، فهو يعرض لها عرضا. وعلى الرغم من ذلك فإن مصطلحاته تميزت بشيء من الدقة، حيث لم تتعدد مدلولات المصطلح الواحد ، فنجده يطلق مصطلح الشرط على الركن الشرطي من الجملة الشرطية[1] ، ويطلق جواب الشرط على الركن الجوابي[2] .

أما جواب الجزاء فهو نادر الاستخدام[3]. وأطلق على الأفعال، فعل الشرط[4] ،وفعل جواب الشرط [5] .

ثامنا: الجرجاني :

تمثل الجرجاني مذهب الفارسي وتلميذه ابن جني ، فلم يحد عنهما في تصوره لطبيعة التركيب الشرطي، وأكثر من ذلك ألح على فكرة التكامل بين الشرط والجواب ، فالشرط زغم أنه جملة فهو لا يتم إلا بالجواب[6] . ويصرح بأن الشرط جملة غير مفيدة وحدها ؛ولذلك اعتبرت جملتا الشرط والجواب كالجملة الواحدة وفي هذا يقول : « ووزان(*) هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول : إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى ، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة . فلو قلت : " إِنْ تَأْتِنِي " وسكت لم تفد، كما لا يفيد إذا قلت: " زَيْدٌ " وسكت ، فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا ولا كان منويا في النفس معلوما من دليل الحال »[7].

استخدم الجرجاني مصطلحات متعددة ومتنوعة فنجدها تمثل عناصر الجملة كلها . فاستخدم المجازاة [8] للتركيب الشرطي.أما الجزاء فبدلالتين إحداهما : الدلالة على التركيب،أي على الجملة الشرطية بكمالها[9] ، ونجده يطلقه على الركن الجوابي[10] أيضا . والسياق وحده هو الذي يحدد أيا من الدلالتين قصد الجرجاني.

وعبر عن التركيب بالجمع بين المصطلحين (الشرط والجزاء) [11] وأطلق على الركن الشرطي مصطلح الشرط[12] .أما على الركن الجوابي، فقد أطلق عليه عدة مصطلحات: جزاء الجواب [13] .

1ـ سر صناعة الإعراب ، جـ1 ص 254، 256، 260 ، 262.

2ـ المصدر نفسه ،جـ 1 ص254، 263، 264

3ـ المصدرنفسه، ص، ن .

4ـ المصدر نفسه ، ص 263.

5ـ المصدر نفسه ، ص، ن .

6ـ المقتصد ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر مرجان ، 1975، ص801.

*وزان : مقابل ، قبالة .

7ـ أسرار البلاغة ، الجرجاني ، تحقيق ، محمد الإسكندراني و م.مسعود، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت، ط2، 1418هـ ـ1998م ، ص89.

8ـ المقتصد، ص 168، 625، 801، 1037.

9ـ المصدر نفسه ، ص625، 627، 628.

10ـ المصدر نفسه، ص 1037، 1038، 1040.

11ـ المصدر نفسه ، ص164، 254 ، 255 ، 256 ، 264 ، 265.

12ـ أسرار البلاغة ، ص89 وانظر المقتصد ، ص801 ،1037.

13ـ المقتصد ، ص1140.

، جواب الشرط[1] ، و الجواب[2] . وأطلق على الفعلين فعل شرط[3] ، أو لشرط[4] فقط ". على الفعل الواقع في الركن الشرطي ، و فعل الجزاء[5] على الفعل الواقع في الركن الجوابي . أما الأدوات فنجد حرف الجزاء[6]، وحرف المجازاة[7] وحرف الشرط[8] وكلها تنصرف إلى " إن تاسعا تاسعا:ابن هشام :

وجد ابن هشام مفهوما غير واضح للجملة الشرطية عند من سبقوه من النحاة ؛ لذلك كان عليه أن يجتهد لتقديم مفهوم أكثر دقة للجملة ، و تم له ذلك . فاعتبر أن الجملة أعم في دلالتها من الكلام ، فالكلام يشترط فيه الإفادة ، و أما الجملة فقد تفيد و قد لا تفيد [9] .

و هذا التعميم الذي أعطي للجملة تمثله ابن هشام ، فبعد أن ذكر أن الجملة هي المكونة من فعل وفاعل ، أو مبتدأ و خبر[10] أدخل فيها ما قام بمنزلة أحدهما ، وهي الجملة التي تدخل عليها الأدوات[11] . وهو بهذا يقف بالجملة عند شكل من أشكالها، و هو الجملة البسيطة متغاض بذلك عن قيمة بعض الأدوات من حيث ربطها أكثر من جملة ، بحيث تفارق هذه الجمل بساطتها إلى التركيب .

و بسبب هذا التعميم توهم أن أداة الشرط و الجملة بعدها، والموصول و الجملة بعده جمل قائمة بذاتها وأن هذه الأدوات ملحقة و داخلة عليها، كما تدخل إن وكان على الجمل البسيطة فلا تفارق بساطتها. ونجده قد صنف الجملة الواقعة جوابا للشرط في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب[12] ، و الجمل التي لها محل من الإعراب[13] .

ولم يسلم تصور ابن هشام للتركيب الشرطي من الانتقادات، فقد أخذ عليه مهدي المخزومي تشطيره الجملة الشرطية إلى جزء ين ، و هي جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة ،فهي وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها[14] .

و يطلق ابن هشام على الركن الشرطي ، أو على فعل الشرط مصطلح "الشرط" [15]، وأطلق على الركن

1ـ المصدر السبق ، ص1040.

2ـ المصدر نفسه ،ص266 ، 267، 801.

3ـ المصدر نفسه، ص1037، 1059، 1060.

4ـ الجمل ، الجرجاني ، تحقيق علي حيدر ، دمشق 1972. ص24.

5ـ المقتصد ، ص1065.

6ـ المصدر نفسه ، ص 1063.

7ـ المصدر نفسه، ص1036.

8ـ المصدر نفسه، ص1052، 1053، 1055.

9 ـ انظر مغني اللبيب ، جـ2 ص374.

10ـ المصدر نفسه ، ص ن .

11ـ المصدر نفسه .

12ـ المصدر نفسه ، جـ2 ص409.

13ـ المصدر نفسه جـ2 ص422.

14ـ انظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية، بيروت ،1964 ،ص57.

15ـ انظر مغني اللبيب ، جـ1 ص26.

الشرطي أيضا" جملة الشرط" [1]، و" الجملة الشرطية" [2].أما على الركن الجوابي وفعل جواب الشرط فقد أطلق مصطلح "الجزاء" [3]، وكذلك "الجواب " [4]. ويطلق على الركن الجوابي إضافة إلى ذلك مصطلحات اخرى هي: جملة "الجزاء" [5]، و "جملة الجواب" [6]،و "جزاء الشرط " [7]، وكذلك "جواب الشرط" [8] .

أما على الأفعال فقد أطلق المصطلحين : فعل" الشرط" [9] ، "وفعل الجواب" [10].

وتوصف الأدوات عنده بالشرطية،أو شرطية[11]. وأطلق المصطلحات الآتية: أداة الشرط[12]، أدوات الشرط[13]، اسم شرط[14]،أسماء الشرط[15]، حرف الشرط [16]علىأداة التعليق التي تربط بين الفعل وجوابه.

عاشرا: مهدي المخزومي :

وهو أحد المحدثين الذين كان لهم دور كبير في توجيه الدرس النحوي الحديث ؛ بما تركه من آراء قيمة وملاحظات نقدية مهمة تدل على ما وصل إليه النحو من نضج و تطور . و كانت تهدف أساسا إلى إصلاحه؛ و ذلك بإعادته إلى طبيعته اللغوية، وإبعاده عن تأثيرات علم الكلام و تعليلات المناطقة التي لحقت به . وكان من جملة ما عالجه الجملة الشرطية ، فقد كانت له فيها آراء محترمة منها ما أفصح عنه في هذا النص : «وكان ينبغي أن يعالج الشرط ــ بعبارتيه ــ على أنه جملة واحدة ، لا جملتان، فليست جملة الشرط – بجزأيها المتصورين –إلا جملة واحدة، تعبر عن فكرة واحدة . وليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار. ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي أما بالنظر اللغوي فعبارتا الشرط والجزاء جملة واحدة ، و تعبير لا يقبل الانشطار؛ لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معا عن فكرة واحدة ؛لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع» [17].

1ــ المصدر نفسه، جـ1 ص222، 226، جـ2 ص419.

2ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص304 ، جـ2 ص421.

3ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص101، جـ2 ص724.

4ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص35، 61 ، 101.

5ــ المصدر نفسه ، جـ2 ص475.

6ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص222، جـ2 ص411، 453.

7ــ شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر دار الإمام مالك ، الجزائر ص80.

8ــ مغني اللبيب ، جـ1 ص19، 245، جـ2 ص431.

9ـ المصدر نفسه جـ1 ص105، 283، 352.

10ــ المصدر نفسه ، جـ1 ص519.

11- المصدر نفسهجـ1 ص 63، 77، 92.

12- المصدر نفسهجـ1 ص63، 92 ،309.

13- المصدر نفسه، جـ1 ص225.

14- المصدر نفسهجـ1 ص371.، جـ2 ص519.

15- المصدر نفسهجـ1 ص332. جـ2 ص 519.

16- المصدر نفسهجـ1 ص57.،101 ،288.

17- النحو العربي نقد و توجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ط2 ،1406هـ ــ 1986م ص 286.

فالمخزومي يجعل للدلالة التي تتحدد في الذهن بحيث لا تتم إلا باجتماع أركان الجملة بعضها مع بعض سببا في عدم الفصل بين ركني الجملة الشرطية . ويمكن أن تكون الأداة هي التي أحدثت وحدة الفكرة .

ويقرر بعد ذلك وتبعا لبيانه السالف أن « ليس هناك في الاعتبارات اللغوية جملة اسمها: جملة الشرط وأخرى اسمها جملة الجواب، وإنما هناك جملة واحدة ، هي جملة الشرط» [1]. فهو في رأيه هذا يصدر من **منطق اللغة، وهو بعيد عن التأويلات النحوية التي كثيرا ما كانت تطبق على النحو من خارجه .**

وهذا الذي ذهب إليه الباحث الفاضل يبدو لي أنه هو الرأي الأيسر والأنسب الذي ينبغي الأخذ به لبعده عن التكلف والتعقيد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1-المرجع السابق،ص286 و انظر في النحو العربي قواعد و تطبيق ص 41 .

عناصر الجملة الشرطية :

تعريف الشرط :

1 - لغـــة:

قال ابن فارس:« الشين و الراء و الطاء يدل على عَلَم وعَلَامَة و ما قارب ذلك من علم . من ذلك الشرط العلامة.و أشراط الساعة: علاماتها...و من الباب شرط الحاجم، وهو معلوم؛لأن ذلك علامة وأثر » [1].

2- اصطلاحا:

يعرفه صاحب الكليات بقوله:«والشرط تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى[2].

ويعرفه الرّضي بأنه: « ما يطلب جملتين؛ يلزم من وجود مضمون أولهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الأول مفروض ملزوم والثاني لازمه» [3] .

وشرط صحة التعليق بين الشرط وجوابه أن يكون على ممكن جائز الوقوع، كالقيام والقعود ونحو هما من الممكنات، لا مستحيلا كتكلم الأرض والجمع بين الضدين، ولا واجب الوقوع كطلوع الشمس وغروبها واحمرار البسر ونضج الثمار وغير ذلك . وهذا هو الأصل في الشرط وعلة ذلك «أنه مأخوذ من العلامة ، وأنه علم على مشروطه .والعلامة لا تكون مستحيلة، ولا يجب أن تكون واجبة ، بل جائزة. هذا هو الأصل في الشرط »[4].

إن الشرط طريقة في التعبير تقوم على تعليق حصول شيء على شيء آخر وليس في عبارة الشرط نص على تحققها ، أو عدم تحققها، إنما غاية الأمر أنه يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع فكلا الأمرين وارد ، لا رجحان لأحدهما على الآخر فلو قيل لك :"إِنْ جَاءَكَ فُلَانٌ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ" ، لم نجد في عبارة الشرط ما يوجب تحققه فكل ما في الأمر أنه يجوز أن يجيء فيتحقق الإحسان إليه ويجوز أيضا عدم مجيئه فينتفي الإحسان إليه ، وعلى مثل هذا المفهوم تقوم طبيعة الشرط[5].

ومن المعروف أن أسلوب الشرط من حيث ظاهره التقليدي المألوف أسلوب ترتبط فيه الأسباب بالنتائج غير أنه يختلف عن ذلك في بعض الشواهد القرآنية . قال أحد المحدثين في هذا الشأن : «لو في القرآن الكريم بعض الأساليب التي يسميها النحويون شرطية ، و هي ليست كذلك ؛ لأنها لاتتضمن جوابا . و مثل هذا الأسلوب قد يأتي أحيانا لتحقيق معنى المفاجأة و الحدوث على غير توقع ، أو إحداث هزة أو انفصال في العلاقة المنطقية المتخيلة بين الشرط و جوابه لغرض بلاغي يناسب المقام » [6] .

ويقوم الشرط عموما على ثلاثة عناصر رئيسة هي: عبارة الشرط "فعل الشرط" ، وعبارة الجواب "جواب الشرط" ،ولكل منهما مدلوله وخصائصه التي تميزه، و أداة الشرط التي تنهض بوظيفة التعليق بين الشرط وجوابه . وسنتناول في هذا الفصل هذه العناصر الثلاثة بالتفصيل .

1- معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون.نشر مكتبة الخانجي بمصر ،ط3 1401هـ،1981م، جـ3ص260.

2- الكليات، ص255.

3 - شرح الكافية مجـــ2 ص 108.

4-الصفقة الغضبية في الرد على منكري العربية،سليمان الطوفي. تحقيق، محمد بن خالد الفاضل، نشر مكتبة العبيكان، الرياض، ط1 ،1410هـ ـ1990م ص532 .

5-انظر في النحو العربي نقد و توجيه ص 278، 287 .

6 -بلاغة العطف في القرآن الكريم،عفت الشرقاوي ، دار النهضة العربية بيروت 1981ص69.

I- العبارة الشرطية (فعل الشرط) :

1- من ناحية التسمية :

يمثل فعل الشرط الركن الأول من التركيب الشرطي، وعرف عند سيبويه تحت مصطلح الجزاء[1] . والشيء نفسه عند الفرّاء[2] و المبرّد[3].وقد أطلق هذا الأخير ــ إلى جانب ذلك ــ مصطلح الشرط ولكنه قصد به التعليق بين الجملتين [4]، أو قصد به الشرط والأداة[5]. وأول من أطلق مصطلح الشرط للدلالة على بعض مكونات العبارة الشرطية "الفعل" هو الزجاج[6]. يقول في هذا الصدد:« وكذلك معنى دخول النون في الشرط والتوكيد» [7]، وقوله كذلك: « وكان الجواب جزما كالشرط»[8].

ويعلل الأستاذ عباس حسن لهذه التسمية ــ فعل الشرط ــ فيقول: « نسمي فعل الشرط؛ لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه شرط لتحقق مدلول الجواب ووقوع معناه . ولا يمكن عنده أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ؛ إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه سواء أكان الشرط سببا في وجود الجواب والجزاء نحو : إِنْ تَطْلُعِ الشَّمسُ يَخْتَفِ اللَّيلُ ، أم غير سبب نحو : إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوجُودًا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»[9].

2- خصائص العبارة الشرطية :

إن الفعل وحده هو الذي يمثل الشرط وتأثير الأداة من حيث الشكل واقع عليه.ولهذا الفعل خصائص واجبة الاجتماع فيه وإن اختلف في بعضها وهي :

أ- أن يكون الشرط "فعلا". قال المبرّد : « ولا تكون المجازاة إلا بفعل ؛ لأن الجزاء إنما يقع بالفعل»[10]. وأكد ذلك العكبري فقال : «والشرط إنما يكون بالفعل»[11] . وإليه ذهب ابن يعيش معللا له بقوله :« قد ذكرنا أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال ؛ أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني ،والأسباب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأعراض والأفعال» [12] .

يتعين مما سبق أن الشرط لا بد أن يكون فعلا سواء كان ماضيا أم مضارعا فقط ، ولا يصح أن يكون جملة . وهذا الفعل قد يتعرض إلى الحذف إن كانت أداة الشرط الجازمة إن ، فتدخل اختيارا على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل يفسر الشرط المحذوف، وهذا الفعل يتوجب أن يكون ماضيا.

1- انظر الكتاب، جـ1ص139، 140، جـ3 ص59 ، 62، جـ4 ص234.
2- انظر مواضع الاستخدام في معاني القرآن،الفراء، جـ1ص475،414،225 جـ 2 ص 6 ،258.
3- انظر المقتضب، جـ 2 ص68.
4-المصدر نفسه،جـ2 ص 46، 50.
5- انظر الكامل، جـ1 ص 278 ، 286.
6- معاني القرآن و إعرابه، الزجاج، جـ1 ص 86، 208، 280.
7- المصدر نفسه،جـ1 ص86.
8- المصدر نفسه،جـ1 ص 208 .
9- النحو الوافي،عباس حسن، دار المعارف ، القاهرة ط5 ، جـ4 ص 422.
10- المقتضب،جـ2 ص49.
11- التبيان في إعراب القرآن، العكبري. تحقيق، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ط2 ،1407هـ 1987 م جـ 1 ص 54.
12- شرح المفصل ، جـ 9 ص2.

ومن أمثلته قولـــه تعالـــى :﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (1) .

ويعرب الاسم الواقع بعد إن فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور لدى جمهور النحاة، كما أعرب بأوجه أخرى مغايرة؛ فمنهم من أعربه فاعلا مقدما للفعل الذي بعده، ومنهم من أعربه مبتدأ(2).ورأي الجمهور ربما كان اقرب إلى الصواب كما ذكر ذلك الأستاذ عباس حسن(3).

ب ـــ يمتنع أن يكون فعل الشرط طلبيا أو جامدا. قال السيوطي :« ولا يصدّر بماض مقرون بقد أو بحرف نفي أو ذي دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة[4]».

وقد ذكر هذان الشرطان وغيرهما في هذا البيت الشعري :

اســميــة طلبيــة وبجــامد وبما وقــد وبلــن وبالتنفيـــس(5).

جـــ- لا يجوز أن يتقدم فعل الشرط على الأداة، فرتبته التأخير عنها ؛ لأن لها حق الصدارة(6).

فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط ولا من جملة الجواب، ولاشيء من متعلقا تهما إلا في صورة **واحدة فقط ؛ وذلك حينما يكون جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وهي صورة قليلة الورود . فيصح في** معموله **أن يتقدم على الأداة نحو: طَعَامَنَا إِنْ تَزُرْنَا نَقْتَسِمُ.بنصب كلمة طعام باعتبارها مفعولا للفعل** نأكل .

د- يمتنع أن يكون فعل الشرط من حيث الزمن ماضيا معنى حقيقة ؛لأن الأداة كما هو مقرر تؤثر في الجملة التي تليها مباشرة، فتعلق زمنها للمستقبل . غير أن هذا الشرط لا يؤخذ على إطلاقه ؛لأنه ورد في الذكر الحكيم ما ظاهره أن فعل الشرط ماض لفظا ومعنى، وذلك في قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام :﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾(7). فهناك رأيان بارزان في التفسير الزمني لهذه الآية :

الرأي الأول:وهو للمبرّد الذي يقول : « إنما ساغ ذلك في " كان " لقوة دلالتها على المضي وأنها أصل الأفعال وعبارتها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة "إن"؛ ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير كان بعد إن إلا ومعناه المضارع» (8) . فواضح أن المبرد يجعل للأداة من حيث الزمن تأثير على جميع الأفعال باستثناء كان، و التي لقوة دلالتها كانت لها الغلبة على أداة الشرط ؛ ولذلك بقيت محتفظة بجهتها الزمنية الماضوية كما في الآية الكريمة .

الرأي الثاني:و يتزعمه ابن السراج الذي قال في التفسير الزمني للآية السابقة:" هو على تأويل:إن أكن كنت قلته و كذلك ما كان مثله" (9).إذن فهو يرى بأن الإخبار في المستقبل على الوجه المذكور.

و حاول ابن القيم حسم الخلاف بين المبرد و ابن السراج في هذه المسألة الخلافية ، فكان له في ذلك

1- التوبة: 6.
2- انظر الدر المصون جـ3 ص 444.وانظر معاني القرآن ، الفراء جـ1 ص422.والبيان في غريب إعراب القرآن ، جـ1 ص 394و التبيان في إعراب القرآن ، جـ2 ص 636.ومعاني القرآن للأخفش جـ1 ص354. والكشاف ، جـ2 ص194.
3- انظر النحو الوافي ، جـ2 ص 144- 147.
4- همع الهوامع جـ 4 ص324 .
5- البيت الشعري من الكامل وهو بلا نسبة في حاشية الصبان على شرح الأشموني ، جـ 4 ص16.
6- انظر شرح التسهيل جـ4 ص86. وشرح المفصل ، جـ9 ص7.
7- المائدة: 116.
8- شرح المفصل ، جـ8 ص156،
9-المصدر نفسه، ص ن .

نظر وجيه يعتمد على سياقات من داخل اللغـــة وخارجها ، و كان رأيه دعما لما زعمه المبرد .

وتوضيحا للمسألة أكثر ننقل رأيه مفصلا، و الذي جاء فيه قوله :« الأداة دخلت على ماضي اللفظ ،وأنه من حيث المعنى ماض قطعا ؛ لأن عيسى ــ عليه السلام ــ إما أن يكون قال ذلك بعد رفعه إلى السماء أو حكاية قوله يوم القيامة . وعلى الحالين فزمن الفعلين في الجملة ماض. و قد أخطأ من فهم أن القول وقع في الدنيا قبل الرفع و أوّل الآية على ذلك بـــ"إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه" ، فهذا تحريف للآية ؛لأن هذا الجواب جاء بعد سؤال الله له عن ذلك .فلا يجوز تحريف آية انتصارا لقاعدة نحوية.أما مذهب ابن السراج القاضي بتأويلها كالآتي : "إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته" ، وكل شيء تقرر في الماضي كان ثبوته في المستقبل .وهذا القول ضعيف ولا يدل عليه النص » [1] .

وإضافة إلى ما ذهب إليه ابن القيم الذي جعل اللغة ــ بقواعدها ــ خادمة للمقصد القرآني لا دافعة له، فإن مذهب المبرد يبدو لي أقل تكلفا و أكثر احتراما لظاهر النص بخلاف مذهب ابن السراج .

هـــ- يجوز اقتران فعل الشرط بالحرفين لم أو لا ؛وذلك إن كان مضارعا و اقتضى المعنى نفيه بأحدهما كما في قوله تعالى: ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [2] ، وقوله سبحانه: ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [3] .ويمتنع اقترانه بالسين أو سوف أو بشيء له الصدارة أو بحروف النفي كما و لن وإن . يقول السيوطي :« وإنما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو مع لا أو لم نحو : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ. إن لا يَكُنْهُ، فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَ لَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [4] »[5]

و- فعل الشرط إن كان مضارعا تعين فيه الجزم و إن كان ماضيا فعلى المحل .

ز- يمنع تصدير الجملة الشرطية بالحرف قد ؛ لأن هذا الحرف يقتضي تقريب الزمن من الحال على حين تقتضي الأداة أن يكون زمن الشرط مستقبل [6]، و الشرط الذي جاء في القرآن خير دليل على هذا المنع .

ي- يعتري فعل الشرط ــ في أحيان كثيرة ــ الحذف. و ذكر ابن هشام أن حذف جملة الشرط دون الأداة كثير[7] . وجاء في حاشية الصبان أن ابن مالك في شرح الكافية ذكر أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوّى في الكثرة بين حذف الجواب و حذف الشرط بلا تالية إنْ[8] .

و لحذف فعل الشرط و حده شرطان لا بد منهما :

الأول : أن يدل الدليل عليه، والثاني وقوع الشرط بعد إلاّ، نحو قولك :" تُبْ وَ إِلاَّ عَاقَبْتُكَ " ، أي "و إلا تتب عاقبتك"[9] . أما أهم المواضع التي يحذف فيها فعل الشرط فهي :

1- بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية ، دار الكتاب العربي، بيروت ، جـ1 ص45.
2-الأحزاب: 60 .
3- هود :47.
4-البقرة: 24.
5 -همع الهوامع ، جـــ4 ص 324.
6 -البيان في غريب إعراب القرآن ، جـــ1 ص115.
7 -مغني اللبيب ، جـــ2 ص 647.
8-حاشية الصبان على شرح الأشموني جـــ4 ص 38.
9-انظر شرح شذور الذهب ، ص 343.

أ- في الاشتغال و غيره بعد أدوات الشرط كقوله تعالى : ﴿ وَ إِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ [1] . ذكر أبو البقاء أن ﴿ امْرَأَةٌ ﴾ فاعل لفعل محذوف، أي : و ان خافت امرأة . و هو عند الكوفيين مرفوع بالابتداء و ما بعده الخبر[2] .

ب-ومن ذلك حذفه بعد إن المقترنة بما الزائدة في غير باب الاشتغال نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا ﴾ [3] .في الكلام حذف كان و اسمها . فيجوز ذلك عند الكوفيين و قد ردّ ذلك مكي بن أبي طالب[4] ؛ لأن إن التي للشرط لا تدخل على الأسماء لأنها لا يجازى بها، و لأنه ليس في الكلام دليل على الحذف . و هذا زعم غير صحيح عند ابن الشجري[5] ؛ لأن المضمر في الآية كان واسمها و عليه ففي الكلام حذف فعل الشرط .

جـ – فيما ظاهره أن فعل الشرط كان : قال سيبويه : « هذا باب ما يضمر فيه المستعمل إظهاره بعد حرف. و ذلك قولك : " النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ و إِنْ شَرًّا فَشَرٌّ " و " المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خِنجَرًا فَخِنجَرٌ " أي : و إِنْ كَانَ شَرًّا فَشَرٌّ »[6] . و لهذا الحذف أمثلة في الكتاب العزيز منها قوله تعالى : ﴿ وَ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [7] . قيل: إن أداة الشرط إن تقلب معنى كل فعل ماض بعدها إلى المستقبل إلا كان ؛لأنها قوية الدلالة على الزمان الماضي كما ذكر ذلك المبرد و سبق أن أشرنا إليه . و حمل جمهور البصريين ما جاء في هذه الآية و نحوها من إضمار فعل شرط تقديره : يكن. أي : إن يكن كنتم في ريب. و هو قول ينسب إلى ابن السراج و ابن عصفور والشلوبين[8] . و قيل : إن المراد من الشرط في الآية هو التبيين كقوله تعالى : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [9] ،أي : "إن تبيّن كون قميصه قد من قبل فصدقت "[10].

و ذهب بعض النحويين إلى عكس ما ذهب إليه المبرد أي إنّ "إنْ" تقلب كان إلى الاستقبال[11].

---

1 – النساء: 128.

2-انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص395 .

3- الإنسان: 3.

4- انظر مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب، ، تحقيق على حسن البواب، ، مكتبة المعارف ، الرياض، 1985 م، جـ2 ص435.

5-انظر أمالي ابن الشجري، جـ3، تحقيق، محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي القاهرة ، ص 129.

6-الكتاب جـ1ص258 .

7-البقرة :23.

8-انظر البرهان في علوم القرآن ، جـ2 ص353-357 .والشلوبين هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ،أبو علي، الشلوبين أو الشلوبيني : أحد كبار العلماء في النحو واللغة .ولد بإشبيلية وتوفي بها سنة 645هـ من مؤلفاته :القوانين في علم العربية ومختصره التوطئة وشرح المقدمة الجزولية في النحو:كبير وصغير .انظر ترجمته في :إنباه الرواة جـ1 ص332 ومعجم الأدباء جـ5 ص509 .

9-يوسف:26.

10-انظر البرهان في علوم القرآن ، جـ2ص356 -357.

11- المصدر نفسه،ص، ن .

II-العبارة الجوابية (جواب الشرط) :

أصل التسمية:

ذكر أبو حيان أن « التسمية بالجزاء والجواب مجاز؛ووجهه أنه شابه الجزاء من حيث كونه مترتبا على فعل آخر، فأشبه الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذي هو حقيقة الجزاء.وشابه الجواب من حيث كونه لازما على القول الأول، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل » [1].

خصائص الجملة الجوابية:

أ- ترد الجملة الجوابية فعلية، واسمية مقترنة بالفاءأو بإذا الفجائية على عكس الجملة الشرطية التي يتعين أن تكون فعلية كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك.قال ابن يعيش في هذا الشأن : « وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضا ؛لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه .والأفعال هي التي تحدث وتتقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض لاسيما والفعل مجزوم؛ لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطا بما قبله ،ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزاء عليه »[2].

ب- لابد من إفادة الجملة الجوابية معنى جديدا لاتتضمنه الجملة الشرطية، وهذه الصفة تشمل جميع نماذج الجملة الشرطية.قال السيوطي بصدد هذا: « وشرط الجواب الإفادة فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ، فلا يجوز "إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ" .كما لا يجوز في الابتداء" زَيْدٌ زَيْدٌ". فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو:"إِنْ لَمْ تُطِعِ اللَّهَ عَصَيْتَ".أريد به التنبيه على العقاب » [3].وقد يكون بين الجملة الجوابية والشرطية اشتراك لفظي يوهم بعدم الفائدة للجواب بداية الأمر ،لكن عند التأمل في دلالته نقف على معنى جديد لا يفهم من جملة الشرط كقوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ :((... لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى؛فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...)) [4].فقد أفادت جملة الجواب معنى جديدا قدره بعض النحويين بقوله :" فهجرته مقبولة أومباركة "[5] ،وهذا المعنى الجديد استفيد من خلال السياق وفحوى الكلام .

جـــ- يلزم اقتران الجواب بالفاء أو إذا الفجائية التي تحل محل الفاء في حالات معينة، ويتحتم هذا الاقتران حينما لا يصلح أن يكون الجواب شرطا ،كأن يكون جملة طلبية ؛لأن وضع الأداة على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق إما في الماضي أو في المستقبل .وأما الجزاء فليس مفروضا ، بل هو مترتب على أمر مفروض، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية[6] . واختيرت الفاء من بين حروف الربط لعقد الصلة المعنوية بين الشرط والجزاء[7] بعد زوال الصلة اللفظية المتمثلة أسا سافي الجزم لسببين اثنين:

1- همع الهوامع،جـــ2 ص58.

2- شرح المفصل،جـــ9 ص2 .

3-همع الهوامع، جـــ4ص326 .

4صحيح البخاري،كتاب بدء الوحي،باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، جـــ1ص3 .

5- النحو الوافي،جـــ4ص450.

6-انظر شرح الكافية، جـــ2ص262و مغني اللبيب جـــ2 ص170.

7- انظر في النحو العربي قواعد و تطبيق، ص124.

الأول من حيث اللفظ و ذلك لخفة النطق بها، و الثاني من حيث المعنى و هو الأهم ؛ لأن السبب الأول قد يشاركها فيه غيرها من الحروف المفردة،أما السبب الثاني فهو معنى تختص به و هو الدلالة على التعقيب . و هذا المعنى مناسب للجزاء ؛ لأنه متعقب للشرط بلا فصل و لا تراخ بينهما، فكان لابد من هذه الفاء. و هي إلى جانب ذلك تفيد السببية، وهذا المعنى يتلاءم كذلك مع الجزاء ؛لأنه مسبب عن الشرط ،فبدلالة الفاء الرابطة على التعقيب والسببية معا حدث الربط المعنوي بين الشرط والجزاء ، فالأخير متعقب للشرط ومسبب عنه[1] .

وأشهر الأنواع التي لا تصلح فعل شرط، وتقع جوابا مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية ما يأتي:

1 – الجملة الطلبية بأنواعها و من الأمثلة على ذلك الأمر في قوله تعالى :﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [2] . والنهي في قوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ ﴾ [3]. و الاستفهام في قوله : ﴿ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ ﴾ [4] .

2 –الجملة الفعلية التي يكون فعلها جامدا نحو قوله تعالى :﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [5]. و قوله: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَ وَلَدًا فَعَسَى رَبِّي ...﴾ [6].فالأفعال: نعم وعسى جامدة اتصلت بها فاءالجواب .

3–الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفي التنفيس، وهما السين و سوف نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ [7]. و قوله : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَ ظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ...﴾ [8].

4–الجملة الفعلية التي يكون فعلها ماضيا متصرفا مسبوقا بقد ظاهرة أو مقدرة .فالأولى نحو قوله تعالى : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ [9]. والثانية كما في قوله عز وجل: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [10]. أي: فقد صدقت .

1- شرح الكافية ، جـ2 ص262.

2- الأنفال: 57.

3- الإسراء: 23.

4- آل عمران: 160.

5- البقرة: 271.

6- الكهف :39، 40 .

7- الطلاق: 6.

8- النساء: 30.

9-يوسف:77.

10- يوسف 26.

5- الجملة المصدرة بأحد أحرف النفي الثلاثة(ما ــ لن ــ إن)، كما في قوله تعالى:

﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [1]. وقولــه : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [2].

6- الجملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة، كقوله عز وجل: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾[3] ، فقد صدرت الجملة الجوابية بـــ "كأنما " وهي كلمة لها الصدارة .

7- الجملة الاسمية وهي كثيرة الوقوع ومن أمثلتها قوله تعالى:﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَــزَاؤُهُ جَهَنَّمَ ﴾ [4]. مبتدأ وخبر .وقوله جلّ شأنه: ﴿ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم ﴾ [5] .إنّ واسمها وخبرها. وقوله: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [6]. مبتدأ محذوف + خبر. و التقدير، أي:" فالإساءةعليها".[7]

أما إذا كان الجواب مما يصلح أن يقع شرطا، فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لوجود علاقة قوية بينهما، وهي تلك المناسبة اللفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه.

قال السيوطي بصدد هذا : « وتدخله { الجواب } الفاء إن لم يصح تقديره شرطا » [8]

8- يمتنع حذف الجواب إلا إذا دل عليه دليل ، و هو غير صالح لأن يكون جوابا ، فإنه حينئذ يمكن حذفه كما في قوله عز وجل : ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ﴾ [9] . تقدير الجواب فافعل[10].ومنه كذلك قوله:﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[11]. تقدير الجواب: "فتأس بهم"[12] .

1- الشورى: 48.

2-آل عمران: 115.

3- المائدة: 32.

4-النساء: 93.

5- الحج: 5.

6-الإسراء :7.

7-روح المعاني مجـ5 جـ15 ص19.

8- همع الهوامع ، جـ4 ص327.

9-الأنعام: 35.

10- الكشاف ، جـ2 ص19.وانظر البحر المحيط ، جـ4 ص114.

11-فاطر : 4.

12 -حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي مجـ7 ص570.وانظر روح المعاني، مجـ 3 جـ8 ص 167.

عامل الجزم في الشرط والجزاء:

ينجزم كل من فعل الشرط وفعل الجواب داخل التركيب الشرطي. ويكاد يتفق النحويون على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ، أما فعل جواب الشرط، فقد اختلف النحويون في عامل جزمه على عدة أقوال نذكر أهمها:

القول الأول : وهو لسيبويه، حيث يقول :« واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ،وينجزم الجواب بما قبله»[1].فهذا النص يحتمل قراءتين ؛ إما أن الجواب ينجزم بجملة ما قبله "الأداة + فعل الشرط"، أو ينجزم بإن وحدها . بيد أن هناك نصا آخر يزيل هذا اللبس ويحدد الأمر أكثر، وذلك قوله: « وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب " إِن تَأْتِنِي بِإِن تَأْتِنِي " »[2]. وظاهر هذا القول يدل على أن الجواب منجزم بفعل الشرط والأداة معا. وممن تابع سبويه، المبرد[3]، وابن جني[4].

القول الثاني: هو أنه مجزوم بالأداة؛ بمعنى أن الأداة جازمة لفعل الشرط وفعل جواب الشرط على حد سواء. ومن أصحاب هذا الرأي الزجلجي[5]، وذهب ابن الأنباري[6] في الإنصاف إلى أن هذا مذهب جمهور البصريين .

القول الثالث: أنه مجزوم بفعل الشرط وحده. ولم يذكر صاحب الإنصاف من يقول به غير أنه ينسب في شرح الكافية للرضي إلى الأخفش[7]. وارتضى ابن مالك هذا القول فقال : " وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك[8].

القول الرابع: ذكره صاحب التصريح فقال:« وقيل: الشرط و الجواب تجازما، كما قال الكوفيون في المبتدأ و الخبر أنهما ترافعا. وهذا نقله ابن الجني عن الأخفش»[9].

القول الخامس: وهو تفسير ابن الأنباري[10]الذي رأى أن العامل في فعل جواب الشرط هو الأداة، ولكن بوساطة فعل الشرط وهو قريب من التفسير الأول، وتابعه في هذا ابن يعيش[11].

القول السادس : وهو أن فعل جواب الشرط مجزوم على الجوار، أي: لمجاورته فعل الشرط وقد نسب ابن الأنباري هذا القول إلى الكوفيين[12] .

---

1 -الكتاب، جـ3ص62.

2-المصدر نفسه،جـ3 ص 93.

3- انظر المقتضب جـ2 ص49.

4-انظر الخصائص ، جـ2 ص388.

5- انظر شرح جمل الزجاجي ، جـ2 ص197.

6-انظر الإنصاف في مسائل الخلاف جـ2ص602.

7-انظر شرح الكافية جـ2 ص254.

8-شرح التسهيل ، جـ4 ص 79.

9- شرح التصريح على التوضيح ، ص248.

10-انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ2 ص 608.

11-شرح المفصل ، جـ7ص42.

12-انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ2 ص602.

القول السابع : وهو أن فعل جواب الشرط مبني على الوقف، ونسب ابن الأنباري هذا القول إلى أبي عثمان المازني[1] .

وقد نسب ابن يعيش[2]، و الرضي[3] إلى المـــازني أن فعل الشـــرط وفعل جواب الشرط مبنيان. ونشير إلى أن هذه الآراء قد طرحها ابن الأنباري[4] في مصدر آخر غير الإنصاف مفصلة مع التعليل لكل رأي.

ما يمكن قوله هو أن هذه التفسيرات، وما نتج عنها من مناقشات منطقية لا تفيد اللغة كثيرا، حيث إن للغة قوانينها الخاصة التي تخضع لها دون أن تكون في حاجة إلى تلك التفسيرات التي استنفذت جميع الاحتمالات الممكنة. فالبصريون اعتمدوا في تعليلاتهم على العامل اللفظي، في حين اعتمد الكوفيون على عامل معنوي (الجوار)، أما تفسير المازني فهو يلغي العمل.

ولعل رأي جمهور البصريين هو الأقرب إلى الصواب والأيسر في الأخذ به،فينبغي الاقتصار عليه وترك ما سواه تيسيرا على الدارسين. وهذا الرأي ذهب إليه السيرافي، وعلل له تعليلا حسنا مقبولا قائما على الربط بين الأداة و الوظيفة الأساسية لها ،فقال بصدد هذا: « لاقتضائها [أي كلمة الشرط] الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى؛ حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين وإنّ وأخواتها وظننت وأخواتها، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما »[5].

1- المصدر نفسه ، ص، ن .

2-انظر شرح المفصل ، جـ7 ص42.

3-انظر شرح الكافية مجـ2 ص254.

4-انظر أسرار العربية ، ص294ـ 296.

5- شرح الكافية مجـ2 ص254.وانظر همع الهوامع ، جـ2 ص61.

III ــ أداة الشرط :

ماهية الأدوات الشرطية:

ناقش سيبويه مقولة بعض النحويين التي كانت شائعة : (يجازى بكل شيء يستفهم به)[1] . فكان نتيجة لذلك أن ردها لأسباب مقبولة ومعقولة، وفي هذا الصدد يقول: « أما قول النحويين يجازى بكل شيء يستفهم به؛ فلا يستقيم من قبل أنك تجازي بإن، وبحيثما ،وإذما، و لايستقيم بهن الاستفهام. ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام»[2].

و المعنى إن كان أصل الجزاء الاستفهام، فحيثما وإن لا يكونا استفهاما ومن ثم لا تستقيم المقولة.

ولم يكتف سيبويه برد هذه المقولة، بل قدم تصوره الخاص لماهية الأداة الشرطية؛ ويظهر ذلك جليا في قوله: « ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام. ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة، فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله ، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله وإذا قلت: " حَيْثُما تَكُنْ أَكُنْ "، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت : " أَيْنَ تَكُونُ " وأنت تستفهم، فليس الفعل بصلة لما قبله. فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله. وتقول: " مَنْ يَضْرِبْكَ ؟ " في الاستفهام، و في الجزاء " مَنْ يَضْرِبْكَ اضْرِبْهُ "، فالفعل فيهما غير صلة»[3].

ولأجل الصلة لم يجاز بحيث ؛لأن الفعل بعدها يكون وصلا لها ما لم تضاف إليها ما. يقول سيبويه: « وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول: " حَيْثُ تَكُونُ أَكُونُ "، فتكون وصل لها، كأنك قلت: " المَكَانُ الذي تَكُونُ فِيهِ أَكُونُ" »[4].

أما المبرد فلم يعط للقضية اهتماما على نحو ما فعل سيبويه ،بل تناولها بطريق غير مباشر حينما علل سبب لزوم اتصال ما بحيث و إذا . فحيث عنده تضاف إلى الجمل و إذا للأفعال ، ولابد في الشرط من منعها من الإضافة و هذا ما يتم بوصلها ب"ما"[5] .

وهذا الذي ذهب إليه المبرد هو جوهر ما ذهب إليه سيبويه من أن الفعل بعد الأداة ليس بصلة لما قبله، كما أنه في الاستفهام ليس بصلة لما قبله[6]. ويبدو أن أدوات الشرط عند هؤلاء النحاة كانت في الأصل أسماء موصولة. يقول ابن السراج: « فإذا كن استفهاما أو جزاء، لم يحتجن إلى صلات، وكن أسماء على حدهن تامات نحو: "مَنْ أَبُوكَ؟" وَ "مَا مَالُكَ ؟ " و " أَيْنَ أَبُوكَ؟ " و الجزاء " مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ " و " أَيًّا يَذْهَبْ نَذْهَبْ مَعَهُ " و"أَيًّا تَأْكُلْ آكُلْ" »[7]. ويقرر أن الفعل في باب الجزاء ليس بعلة لما قبله، كما

1-انظر الكتاب ، جـ3ص59.

2-المصدر نفسه،ص ، ن .

3-المصدر نفسه.

4-المصدر نفسه جـ1 ص58.

5-انظر المقتضب ، جـ2 ص54.

6-انظر الأصول في النحو ، جـ2 ص166 .

7- المصدر نفسه ، جـ2 ص 340.

... حروف الاستفهام التي بمعنى لما قبله [1].

نخلص مما سبق ذكره إلى أن هذه الأدوات، إما أن تقع في جمل بسيطة، أو جمل مركبة كالشرطية؛ ففي الجمل البسيطة تكون هذه الأدوات ذات صلة، أما في المركبة فلا تكون كذلك. ومهما يكن من أمر فيجب الفصل والتمييز بين الموقعين؛ لأن لكل أداة خصائصها ووظائفها في كل موقع من هذه المواقع، ثم إن هذا الفصل من شأنه أن يبين الفرق بين أدوات الشرط وغيرها من الموصولات و الظروف[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- المصدر السابق،مج2 ص 160.

2-انظر الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، مطابع النجوي عابدين ، القاهرة ، ط1 ،1401هـ ـ 1980م ، ص 154 .

2) دراسة أدوات الشرط مفصلة :

أ - أدوات الشرط الجازمة :

إن:

وهي حرف باتفاق[1] .قال عنها سيبويه :« وأما "إن" فتكون للمجازاة ،و تكون أن ما يبتدأ ما بعده في معنى اليمين و في اليمين »[2] . و يجعلها النحاة[3]على رأس حروف الشرط ؛لاعتبارات كثيرة منها : أنها لا تفارق الشرط في استعمالها ،و منها أيضا أن التركيب الشرطي يطرد بها أكثر من غيرها . ففي القرآن الكريم استعملت أكثر من خمسمائة و سبعين مرة من مجموع ألف و ثلاثمائة و تسع و سبعين مرة استعملت فيها غيرها من الأدوات[4] .

وتدخل على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى، و تصيرهما كالجملة نحو قولك: "إِن تَأْتِنِي آتِكَ" والأصل:تَأْتِنِي آتِيكَ ،فلما دخلت "إن"عقدت إحداهما بالأخرى؛ حتى لو قلت إن تأتني وسكت لا يكون كلاما حتى تأتي بالجملة الأخرى .فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من الخبر[5] .

و أفضل أحوال "إن" أن تدخل على فعلين مضارعين ؛ لأنه وجه الكلام و أحسنه في التركيب الشرطي و هذا ما قرره سيبويه بقوله : « فإذا قلت "إِنْ تَفْعَلْ ". فأحسن الكلام أن يكون الجواب "أَفْعَلْ"؛لأنه نظيره من الفعل »[6].وإن وليها فعل ماض نقلت معناه إلى المستقبل .

و رغم أن "إن" تفيد التعليق في المستقبل إلا أن بعض الباحثين[7] ذهب إلى أنها قد دلت على الماضي مع صيغة "يفعل" في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾[8]، كما جاءت إن يفعل دالة على الزمن العام في أكثر الأساليب الشرطية في القرآن الكريم[9] .

و الأصل في استعمال "إن" الشرطية أنها تدل على الشك عكس "إذا" التي تدل على الأمر المحقق وقوعه ، و هذا ما يظهر من عبارة سيبويه التي يقول فيها :« إذا تجيء وقتا معلوما. ألا ترى أنك لو قلت : " آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ" كان حسنا ، و لو قلت : " آتِيكَ إِنِ احْمَرَّ الْبُسْرُ" كان قبيحا.فإنْ أبدا مبهمة،و كذلك حروف الجزاء» [10] .

1-انظر همع الهوامع ، جـ4 ص321.

2- الكتاب ، جـ3 ص 152.

3-انظر المقتضب ، جـ2 ص74.وشرح المفصل ، جـ8 ص156.وهمع الهوامع ، جـ4 ص316.وشرح الكافية ، جـ2 ص 253.

4-انظر الزمن في القرآن الكريم بكري عبد الكريم، دار الفجر، القاهرة 1994 ص343.

5-انظر شرح المفصل ، جـ8 ص156.

6- الكتاب جـ3 ص 91.وانظر المقتضب ، جـ2 ص59.الأصول في النحو ، جـ2 ص164.

7-انظر الزمن في القرآن الكريم ، ص245.

8-يوسف :77.

9-انظر الزمن في القرآن الكريم ، ص 246.

10- الكتاب ، جـ1ص433. وانظر المقتضب ، جـ2 ص56.

[illegible] مع التعليل، فيصح جاز « " إنْ " في الجزاء مريضة لا تد[illegible]
[illegible] في هذه [illegible] بالأفعال المستقبلة ؛ لأن الأفعال المستقبلة قد [illegible] وقد لا [illegible]
؛ ولذلك لا تقع المجازاة بإذا، وإن كانت للاستقبال ؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر »[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن العرب قد تستعمل " إن " في أمر لا تشك فيه جريا على عادتهم في إخراج الكلام مخرج الشك لغرض بلاغي يتحدد من السياق اللغوي . ومن الأمثلة على ذلك قولهم : " إِنْ كُنتَ إِنسَانًا فَافْعَلْ كَذَا " و " إِنْ كُنتَ ابْنِي فَأَطِعْنِي "، وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه. ومعناه : حقيق على من اتصف بصفات البنوة أو الإنسانية أن يفعل ما طلبه منه ، بل هو في حقه أولى [2].

وفي التنزيل وردت بعض الآيات القرآنية التي يمكن حملها على هذا النوع من الأسلوب كقوله تعالى : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[3]. قال أبو حيان : « وقد علم الله تعالى أنهم عقلاء لكن علق على هذا الشرط على سبيل هز النفوس ، كقولك : إن كنت رجلا فافعل كذا »[4].

ومنها قوله عز وجل : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ﴾[5] . واختلف في المراد من شرطيتها فقيل: المعنى وإن لم تنفع ، فاقتصر على القسم الواحد لدلالته على الثاني. وقيل: إنّ "إنْ " بمعنى "إذ"، وقيل: إنها بمعنى "قد" [6] .وحسب سياق الآية ، فقد يكون هذا الشرط سيق لغرض بلاغي، وهو التوبيخ والاستبعاد أي : توبيخ الطغاة من قريش واستبعاد نفعهم بهذه الذكرى [7].

لقد سبق القول : إنّ " إن " أكثر استعمالها في الأمر الممكن والمحتمل وقوعه ،وهذا يعني أنها قد تستعمل في غير هذا المعنى ، وهو ما نعثر عليه في كثير من الشواهد القرآنية. فمن ذلك دخولها على المستحيل عقلا كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [8]. ومنها دخولها على المستحيل عادة كقوله سبحانه: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ ﴾[9] ، فهذا من المستحيل عادة تحقيقه عند البشر.

---

1 -شرح المفصل ،جـ9 ص4 .
2- انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ2 ص634 .
3- آل عمران: 118 .
4- البحر المحيط ، جـ3 ص39 .
5- الأعلى: 9.
6- انظر مغني اللبيب ، جـ1 ص23 .
7- انظر البحر المحيط ، جـ8 ص459 .
8- الزخرف: 81.
9 - الأنعام: 35.

في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ﴾ [1] .

ذهب الكوفيون في مثل هذه الآية أن "إنْ" جاءت بمعنى إذا ؛ لأنّ الشك يستحيل في حقه تعالى. ويرى الرضي [2]أنها لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها .

وقد تستخدم "إن" الشرطية بمعنى "إذا" كأن يوصي فلان آخر فيقول له : "إِن كَانَ سَعدٌ فِي الدَّارِ فَأَحْسِنْ إِلَيهِ" . ومعلوم لديه أنه في الدار ؛ لأن حصول سعد في الدار شأنه أن يكون في العادة مشكوكا فيه [3]. ومن أمثلة هذا الاستخدام في القرآن الكريم قوله عز وجل : ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ [4] . فالموت من المعلوم بالضرورة أنه لاشك فيه ، بل هو محقق الوجود .غير أن بعض المحققين يرى أن"إن" في هذه الآية لم تستعمل استعمال إذا، بل هي على أصلها . وعللوا لذلك تعليلا حسنا خلاصته :" أن الموت لإبهام زمنه نزل منزلة المشكوك فيه" [5].

مَـــن:

هي اسم شرط جازم باتفاق [6]. تحتاج إلى فعلين فتجزمهما إن كانا مضارعين لفظا ، ومحلا إن كانا ماضيين . فمثال الحالة الأولى قوله تعالى : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [7] ومثال الثانية قوله عزّ وجل : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ ﴾ [8].

وهي تدل على شيء يعقل غالبا [9]. كما في قوله سبحانه :﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [10].

ومن كإن الشرطية تفيد تعليق الشرط على الزمن المستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ ... مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [11]. فالفعل يرتدّ المسبوق بمن الشرطية يدل على المستقبل ، ويدل عليه كذلك القرينة اللفظية والسياق الزمني الذي شرحه المفسرون [12] .

1- الحج: 5
2-انظر شرح الكافية ، جـ2 ص109.
3- انظر الفوائد ، جـ1 ص 53 .
4- الأنبياء: 34 .
5-انظر شرح المفصل ، جـ9 ص4.
6-انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ4ص16 .
7- النساء: 123.
8- الإسراء: 18 .
9- انظر النحو الوافي ، جـ4 ص428 .
10- الطلاق: 3 .
11- المائدة:54 .
12- انظر التفسير الكبير ، الفخر الرازي مجـ12 ص18 ،19 . والبحر المحيط ، جـ6 ص 262 .

رغم أن الشائع في الدلالة الزمنية لمن أنها تفيد التعليق في المستقبل إلا أننا نجدها في كثير من الشواهد اللغوية وبخاصة القرانية منها لا تفيد زمن المستقبل ، بل يتجه زمنها إلى الزمن العام [1] .

فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ [2] ، فمن الواضح أن الفعل زحزح ينصرف إلى المستقبل البعيد هو زمن اليوم الاخر . « وقد جاء الفعل زحزح تشبيها على أن الإنسان حينما كان في الدنيا كأنه كان في النار؛ وما ذاك إلا لكثرة آفاتها وشدة بلياتها »[3] .

ومنه أيضا قوله تعالى :﴿ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ [4] . فاللعنة هنا تنصرف إلى من يستحقها ماضيا وحاضرا ومستقبلا . والمعنى عند المفسرين : « من يلعنه الله فلا ناصر له » [5]. فالزمن النحوي للفعل المضارع يلعن هو زمن عام لا يخص المستقبل وحده ؛ إذ لو كان كذلك لاقتضى أن تكون النصرة للملعونين قبل نزول الآية وهذا محال أبدا .

مـــا:

ولها صدر الكلام ويعمل فيها ما بعدها من الفعل كقوله تعالى : (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ [6] ، وقولك : "مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ" . وهي كغيرها من أدوات الشرط تجزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه . قال سيبويه : «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأيهم » [7].

وما الشرطية لا يأتي بعدها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا . واستحسن المبرد [8]أن يقترن جواب الشرط معها بضمير عائد ، وأكده الفراء في قوله تعالى : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [9] ؛ لأن الهاء إنما ترجع على ما [10]. وهي تدل على ما لا يعقل غالبا، ثم ضمنت معنى الشرط[11] .

---

1 -انظر الزمن في القرآن الكريم ، ص 262 .

2-آل عمران: 185.

3- التفسير الكبير ، جـ9 ص126 .

4- النساء: 52 .

5- التفسير الكبير ، جـ1ص129.

6- البقرة: 106 .

7- الكتاب، جـ3 ص56 .

8-انظر المقتضب، جـ2 ص61.

9- فاطر: 2.

10- انظر معاني القرآن، الفراء ، جـ2 ص366.

11-انظر المقتضب ، جـ2 ص52.

[illegible] أنها لا تدل إلا على [illegible] زمان ، وجزم بعض النحاة أنها ترد للزمان نحو قولك : "مَا تَجْلِسُ مِنْ [illegible] أَجْلِسُ فِيهِ"[1] . وما عند ابن [illegible] عان :غير زمانية نحو قوله تعالى: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ)[2] ،وزمانية أثبتها الفارسي والعكبري وأبو شامة وابن بري [3] وابن مالك.وهو ظاهر في قوله تعالى :﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ [4] ، والتقدير : أي" استقيموا لهم مدة استقامتهم "[5].

ومن أمثلة ما التي تدل على عدم زمانيتها "الزمن العام " قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴾ [6]، فلا يخفى على كل ذي لب أن ما في هذه الآية تدل على العموم ؛ فالله عالم بنفقته على عباده في كل مكان وفي كل زمان . يقول الرازي في تفسيره : « ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ ،على اختصاره يفيد الوعد العظيم للمطيعين [في أي زمان]،والوعيد الشديد للمتمردين [في كل زمان كذلك] » [7]

مهما :

وهي اسم في أصح الأقوال . والجمهور على ذلك بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [8] ، وزعم السهيلي وابن يسعون [9] بمهملتين أنها حرف [10] .وصنفها المبرد في الأسماء غير الظروف [11] . وتابعه في ذلك بعض النحاة . ويرى المرادي[12] أنها من أسماء الشرط المجردة عن الظرفية والشبيهة بمن.وذكر ابن مالك [13] أنها ترد ظرفا ، واحتج ببعض أشعار الفصحاء من العرب، كقول حاتم :

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا [14]

وقال ابنه بدر الدين [15] : لا أرى في هذه الأبيات حجة؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر .

1-انظر همع الهوامع ، جـ4 ص318 .

2-البقرة:197 .

3 -هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار ،أبو محمد، مقدسيّ الأصل مصري المولد و النشأة ،معرف بابن بريّ النحوي اللغوي الأديب.وشاع ذكره ،لم يكن في الديار المصرية مثله .له :الرد على ابن الخشاب ،وغلط الضعفاء من الفقهاء ،وشرح شواهد الإيضاح .وتوفي بمصر سنة 582هـ .انظر ترجمته في معجم الأدباء جـ3 ص488 ،وبغية الوعاة ،جـ2 ص34 ،والأعلام ،جـ4 ص74 .

4- التوبة: 7.

5- مغني اللبيب ، جـ2 ص304.

6- البقرة: 270 .

7- التفسير الكبير جـ7 ص69.

8- الأعراف: 132.

9-هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمان بن يسعون ،أبو الحجّاج التجيبي الأندلسي ،ويقال له الشنتي :لغوي كان صاحب الأحكام بالمرية .له المصباح في شرح أبيات الإيضاح للفارسي.كانت وفاته بعد سنة 542هـ .انظر ترجمته في بغية الوعاة ،جـ2 ص363 و الأعلام ،جـ8 ص256 .

10 -انظر المفصل ، ص386.

11- انظر المقتضب ، جـ2 ص46.

12- انظر الجنى الداني ، ص610.

13- المصدر نفسه ، ص ن .

14- البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص174.

15-انظر الجنى الداني ، ص 61.

وتجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه كقول الشاعر :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِندَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[1]

واختلف في صيغة مهما الصرفية أهي كلمة واحدة أم مركبة [2]؛ فذهب البصريون إلى أن أصل مهما "ماما" الأولى شرطية والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما ، فأبدلت ألف الأولى هاء. وذهب الكوفيون إلى أن أصلها "مه" بمعنى أكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه [3].

متـــى:

وهي من الظروف وقد وضعت في أصلها للزمان المجرد [4] ، فإذا تضمنت معنى الشرط جزمت كما في قول الشاعر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِندَهَا خَيْرُ مَوْقِدِ [5]

ولم ترد متى في أساليب القرآن الشرطية ولو مرة واحدة . ووردت في بعض الشواهد الأخرى محمولة على إذا، فأهملت ولم تجزم فرفعت الفعل بعدها ، وذلك في قول عائشة ــ رضي الله عنها ــ في أبيها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ* ، مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ ،لَا يُسْمِعِ النَّاسَ» [6].

وقد رد ذلك أبو حيان الأندلسي [7].

وقد ترد بسيطة أو مركبة ؛ فسيبويه ذكرها بسيطة في أول الباب، ثم ذكرها مركبة في معرض إجابة للخليل ، فكانت بعد إضافة ما لها على النحو الآتي "متى ما"[8].

أيـــان:

وهي اسم باتفاق ، وظرف من ظروف الزمان [9] الجازمة. وتجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه، كقول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[10] .

وهي تتضمن معنى الشرط في المستقبل كقوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [11].

1- البيت من الطويل وهو لزهير في ديوانه : صنعة أبي العباس ثعلب ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1964.ص 32.

2- انظر شرح الكافية، جـــ2 ص 253. والجنى الداني ، ص 612ــ613. ومغني اللبيب ، جـــ1 ص 331.

3- انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ،جـــ 4 ص18.وانظر شرح المفصل ، جـــ4 ص8.

4- انظر الجنى الداني ،ص505.

5- البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه، شرح وتعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة، بيروت ط7 ، 1983 ص51 .

* ومعنى أسيف رقيق القلب ، بكاء أو سريع البكاء انظر لسان العرب جـــ9 ص5 ، مادة(أسيف).

6- صحيح ابن حبان، كتاب إخباره عن مناقب الصحابة،جـــ15 ص 292.

7- انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني جـــ4 ص19.

8- انظر الكتاب ، جـــ3 ص56،59.

9- انظر الأشباه والنظائر ، جـــ2 ص515.

10- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص336.

11- النحل: 21.

نظر في حاشية الصبان أنها لا تختص بالمستقبل، وهو صريح تمثيل السكاكي والقزويني بِأَيَّانَ جِئْتَ [1].

وتتعلق أيان بفعل الشرط إذا كان هذا الفعل غير ناقص ، نحو : "أَيَّانَ تَزُرْنِي تَجِدْنِي" ، وبخبر فعل الشرط إذا كان هذا الفعل ناقصا نحو :" أَيَّانَ تَكُنْ عَازِمًا عَلَى زِيَارَتِي أَكُن مُنتَظِرَكَ" . وقد تلحقها ما الزائدة فتصبح كلمة واحدة، كما يجوز أن لا تتصل بها[2] . ويرى السيوطي أن أيّان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره [3].

أيــن :

وهي لتعميم الأمكنة وهي لا تنفك عن الظرفية . وتجزم إن كانت شرطية فعلين مضارعين [4] نحو : "أَيْنَ لَقِيتَ زَيْدًا فَكَلِّمْهُ" ، والمعنى : في أي مكان[5] .وقد تتصل بها ما أو تنفصل عنها ؛ فإذا اتصلت بها كان لها نفس الأحكام الإعرابية لأين الشرطية ، ومن أمثلة أين متصلة بما قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [6] .

وتتعلق بفعل الشرط إذا كان هذا الفعل غير ناقص نحو: " أَيْنَ تَذْهَبْ تَجِدْ رِزْقَكَ " ، وبخبر فعل الشرط إذا كان هذا الفعل ناقصا نحو: " أَيْنَ يَكُنِ الْأَمْنُ مُسْتَتِبًا أَرْحَلْ إِلَيْهِ " .

أنــى :

وهي من الأسماء باتفاق [7] . وجعلها سيبويه من الشروط التي يجازى بها [8]. وخالف ابن مالك سيبويه فقال : « فأنّى لتعميم الأحوال وليست ظرفا ؛ لأنه لازمان ولا مكان ، ولكنها تشبه الظرف ؛ لأنها بمعنى : على أي حال . فلما كانت تقدر بالجار والمجرور والظرف يقدر بهما كانت بمنزلته »[9]. فهي عنده شبيهة بالظرف وليست بظرف كما يرى ذلك سيبويه. بيد أنهما يتفقان في الجزم بها إن كانت شرطية .

1- انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ4 ص18.

2- المصدر نفسه جـ 4 ص19.

3- انظر الأشباه والنظائر ، جـ2 ص515.

4- انظر شرح التسهيل ، جـ4 ص72.

5- الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ص146 .

6- النساء: 78.

7-انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ4 ص19.

8-انظر الكتاب جـ3ص56 .

9- شرح التسهيل ، جـ4ص70.

ومن أمثلة المجازاة بها قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [1]، فأنى في هذه الآية شرطية جزمت الشرط محلا وأقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية .وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره :أنىّ شئتم فأتوه [2].غير أنّ أغلب النحاة والمفسرين يرون أنها استفهامية وليست شرطية؛وذلك لوجهين :

أحدهما :من جهة المعنى، وهو أنها إذا كانت شرطا كانت ظرف مكان ؛وحينئذ يقتضي الكلام الإباحة في غير القبل ،وقد ثبت تحريم ذلك.

والثاني :من جهة بناء الجملة ،وهو أنّ اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛لأنّ له صدر الكلام ،بل يعمل فيه فعل الشرط،كما أنه عمل في فعل الشرط الجزم[3] .

ومن أمثلة الجزم بها في الشعر قول الشاعر :

خَلِيلَيَّ أَنَّىٰ تَأْتِيَانِي تَأْتَيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ [4]

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن " أنى " إن كانت شرطية فهي ظرف مكان فقط [5]. والكوفيون يجيزون أن تلحق ما الزائدة بأنى رغم أن جمهور النحاة يمنع ذلك [6].

حيثمـــا :

ويتفق النحاة جميعا على اسميتها [7] . وتجزم فعلين ثانيهما مسبب عن الأول. ومن الأمثلة على ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [8] .

وأصل وضعها للمكان ــ غالبا ــ فإذا تضمنت معنى الشرط، صارت أداة شرطية للمكان جازمة . قال ابن مالك عنها : « وأما حيثما فلا تكون إلا شرطا. وكانت قبل دخول ما اسم مكان خاليا من معنى الشرط ملازما للتخصيص بالإضافة إلى جملة، ولا يعمل في الأفعال . ثم أخرجوها إلى الجزاء، فضمنوها معنى إن وجعلوها اسم شرط، فلزمهم إتمامها وحذف ما يضاف إليها. وألزموها ما تنبيها على إبطال مذهبها الأول وجزموا بها الفعل »[9]. والذي ذهب إليه ابن مالك في إلزامية اتصال ما بحيث؛ حتى يتحقق لها معنى الشرط خالف فيه الفراء، كما يظهر من قوله : « إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بما ... كانت جزاءا ، ولم تكن استفهاما ، فإذا لم توصل بما كان الأغلب عليها الاستفهام وجاز فيها الجزاء»[10] .

ورأي الفرّاء الذي اتجه إليه يمكن أن يكون نتيجة تأثره بما كان شائعا بين النحاة من أنه يجازى بكل شيء يستفهم به ، وكان سيبويه قد رد ذلك محتجا بأن ثمة ما يجازى به ولا يستفهم به [11].

1- البقرة: 223.
2-الدر المصون، جـ1ص545 .
3-انظر المصدر نفسه جـ1، ص، ن .
4- البيت من الطويل ،وهو بلا نسبة في شرح الأشموني جـ3 ص580 ، وشرح شذور الذهب، ص 437،وشرح ابن عقيل، جـ2 ص583.
5- انظر البحر المحيط مجـ2 ص171.
6- انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ، جـ4 ص19.
7- المصدر نفسه ص 16.وقد ذكر المصنف ذلك .
8- البقرة: 144.
9- شرح التسهيل ، جـ4 ص72.
10- معاني القرآن ، الفراء ، جـ1 ص85.
11- انظر الكتاب ، جـ 3 ص59.

أي :

هي اسم باتفاق [1] ، وهي من الجوازم، حيث تجزم الشرط وجوابه ، مضافة أو مفردة، ولا يجوز قطعها عن الإضافة ؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى الإبهام ، إذ أن ما تضاف إليه هو جزء منها وهي بعض منه.وإن قطعت عن الإضافة،فشرطه أن يعلم ما قطعت عنه تجنبا للإبهام[2] .

وهي معربة وسبب إعرابها أنه : « قد عارض ما فيها من شبه الحرف لزوم الإضافة إلى الأسماء فحماها ذلك من البناء »[3]. ومن أمثلة دخول أي الشرطية على عبارتي الشرط والجواب قوله جل شأنه:

﴿... أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [4] .

وتأتي أي الشرطية مضافة فتدل على العاقل وغيره، وتدل على الزمان والمكان، وذلك بحسب ما تضاف إليه . وفي كل تلك الحالات يصح زيادة ما في آخرها كما في قوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [5] .

1- انظرحاشية الصبان على شرح الأشموني مجـ4 ص16

2-انظر الصحفة الغضبية في الرد على منكري العربية ، ص 538. وشرح التسهيل ، جـ4 ص73.

3- شرح التسهيل، جـ4 ص73.

4-الإسراء: 110.

5- القصص: 28.

نحـــو :

وتأتي في اللغة على ضربين : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية .

أ الشرطيـــة الإمتناعيـــة :

وتقوم بوظيفة التعليق كباقي الأدوات الشرطية وتفيد :

-الشرطيـــة : وإفادتها لهذا المعنى يقتضي تعليق شيء على شيء أخر . وهذا التعليق يستلزم ــ حتما ــ أن يقع بعدها جملتان بينهما ترابط معنوي يغلب أن يكون هو السببية في الجملة الأولى والمسببية في الجملة الثانية كقولك :" لَوْ عَدَلَ الحَاكِمُ لَسَادَ الأَمْنُ" .

- مواليتها الفعل : قال سيبويه بصدد هذا:« ولو بمنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ، ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء »[1] .

- الإمتناعيـــة :وإفادتها امتناع المعنى الشرطي في الزمن الماضي تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى .فهي تفيد القطع بأن معناه لم يحصل ، كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان في الزمن الماضي أيضا على خلاف المعهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة ، حيث يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معا على الأغلب .

ويترتب على امتناع الشرط اوعدم وقوعه امتناع جوابه تبعا له إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه نحو: "لَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَمْسِ لَزَالَ الظَّلاَمُ" . فإن كان للجواب سبب أخر ، فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط؛ لجواز أن يؤدي السبب الأخر إلى إيجاد الجواب وتحقيق معناه نحو : "لَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، لَكَانَ النُّورُ مَوْجُوْدًا " . فطلوع الشمس ممتنع ، أما الجواب فيمكن أن لا يمتنع بسبب أخر كضوء المصباح . ومما سبق يتبين لنا خطأ التعبير الشائع على ألسنة كثير من المعربين من أنها : "حرف امتناع لامتناع ". والصحيح ما قاله سيبويه من أنها "حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره" [2] وهي عبارة صحيحة دقيقة لا تحتاج إلى تأويل أو تقدير أو زيادة [3] .

أما أحكامها النحوية ، فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال لا تجزم على الرأي الأرجح [4]. ولا بد لها من جملتين بعدها أولاهما الشرطية يليها الجزائية . والأغلب أن تكون الجملتان ماضويتين لفظا ومعنى فقط أو معنى فقط . فمن أمثلة الماضي معنى، لا لفظا قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ [5] ، فنشاء في معنى شئنا [6].

1- الكتاب ، جـ1 ص269.وانظر حاشية الخضري على شرح التصريح والتوضيح ، جـ2 ص 128.وشرح المفصل ، جـ9 ص7.

2-الكتاب ، جـ4 ص224.

3- النحو الوافي ، جـ4 ص493.

4-المرجع نفسه،ص ، ن .

5-الواقعة: 65.

6- انظر البحر المحيط ، جـ 3 ص10.

وقد وضع ابن هشام ضابطا دقيقا للتمييز لو الإمتناعية عن غيرها ، وهو أن يصح في كل موضع استعملت فيه لو الإمتناعية أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى . فتقول : لو جاءني لأكرمته ، لكنه لم يجئ". ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [1] ، أي : ولكن لم أشأ ذلك، فحق القول مني [2] .

ب-الشرطيـــة غـــير الإمتنـــاعية:

هي قليلة الاستعمال ، ولكن استعمالها قياسي . وهي تقتضي تعليق أمر على أخر وجودا وعدما في المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [3] . وحسب سياق الآية، فإن زمن التعليق فيها يترجح للمستقبل ، إذ لو كان الفعل باقيا على زمنه الماضي لفسد المعنى لاستحالة الخوف بعد موتهم[4] ومن الأمثلة عنها كذلك قول الشاعر :

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِن كُنتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ [5]

وأما حكمها النحوي، فهي أداة شرطية حقيقية ، ولكنها لا تجزم على الرأي الأرجح [6] . ولا بد لها من الجملتين بعدها . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظا ومعنى ويتحتم أن يكون زمنها للمستقبل الخالص . وأجاز الجزم بلو في الشعر قوم منهم ابن الشجري [7]، واحتج بقول الشاعر :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ... لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلِ [8]

وقد رد ابن مالك في التسهيل ذلك ورأى أنه لا حجة فيه [9] .

إذا :

هي من الظروف المبنية ، ويدل على اسميتها أمران : صحة الإخبار بها ، وإبدالها من اسم صريح ؛ فالأول كقولك : "الْقِيَامُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ" ، والثاني كقولك : "أَجِيئُكَ غَدًا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ" [10].

وتدخل على المتيقن وقوعه ، فلا تستعمل في الأصل إلا عند التحقق من وقوع الشرط عكس إن الشرطية . قال الرضي : « الأصل في استعمال إذا أن تكون لزمن من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم ... والدليل على استعمال (إذا) في الأغلب الأكثر في

1- السجدة: 13.

2- مغني اللبيب ، جـ1 ص256.

3- النساء: 9.

4- انظر النحو الوافي ، جـ4 ص495.

5- البيتان من الطويل وهما لأبي صخر الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ، ص938. وللمجنون في ديوانه ص39.

6- انظر النحو الوافي ، جـ4 ص495.

7- انظر شرح التسهيل ، جـ4 ص83.

8- البيت من الرمل وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص 134 ولامرأة من بني الحارث في خزانة الأدب جـ11 ص298.وبلا نسبة في الأشباه والنظائر جـ1 ص 334

9-انظر شرح التسهيل ، جـ4 ص83.

10- انظر همع الهوامع ، جـ1 ص206 .

المعنى نحو : "إذا طلعت الشمس"، وقوله تعالى : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [1] . ولهذا كثر في الكتاب ـ يز استعماله لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة» [2]. وقد يحدث أحيانا أن تقع موقع إن ، فتأخذ معناها نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً ﴾ [3] . قال أبو حيان :« يعني أ نهم قالوا: إنّ " إذا " للمحقق ، و"إن" للممكن ، وهو تعالى لم يشأ ؛ لكنه قد توضع إذا موضع إنْ و إنْ موضع إذا ، كقوله :تعالى : ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ [4]» [5].

والأصل في إذا أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان ، ويكون الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى كثيرا نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ [6] ، فإذا الشرطية في الآية قلبت معنى الفعل إلى الاستقبال . قال الزمخشري في تفسير الدلالة الزمنية للآية :« وقعت الواقعة كقولك: كانت الكائنة ، وحدثت الحادثة والمراد : القيامة وصفت بالوقوع؛ لأنها تقع لا محالة» [7] .

والغالب أن يكون الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى لكونه أدل على الوقوع ،غير أنها قد تخرج عن الاستقبال فتكون للماضي، فتستعمل حينئذ استعمال إذ كقوله تعالى :﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ﴾ [8] . فمقول القول في الآية حدث في الماضي.

وقد ترد إذا للزمن العام[9]. نحو: قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [10] . أي : هذه عادتهم المستمرة [11].

وتختص إذا بالدخول على الجملة الفعلية لدى جمهور النحاة ، فإذا ورد بعدها اسم مرفوع كان فاعلا لفعل محذوف ، ويقدر من معنى الفعل المذكور ، كما في قوله تعالى :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [12]، فالتقدير : إذا انشقت السماء[13] . وفعلوا ذلك من أجل المحافظة على هذا الاختصاص . وهناك من أجاز إعراب

1- التكوير: 1.

2- شرح الكافية ، جـ2 ص100.

3- الإنسان: 28.

4- الأنبياء: 34.

5- البحر المحيط ، جـ8 ص401.

6- الواقعة :1

7- الكشاف مجـ4 ص292.

8- آل عمران: 156.

9-انظر الزمن في القرآن الكريم ص272.

10-البقرة :11.

11- انظر شرح الكافية ، جـ2 ص108.

12- الإنشقاق:1.

13- المقتضب ، جـ2 ص79.

ترفع ما بعدها مبتدأ أو فاعلا مقدما [1]. وقد لقي الإعراب الأول انتقاد أحد المحدثين ، ورأى فيه ضرب من التأويل والتقدير ، ودعا إلى اعتماد الجواب المهجور ؛ ذلك الذي يقول بإعرابها مبتدأ أو خبر ، فهو أقل تكلفا وأيسر ماخذا [2].

أمـــا :

هي حرف تفصيل قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط ،والمذكور بعدها جواب الشرط ؛ فلذلك لزمتها الفاء نحو : " أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ " . والأصل : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فنابت أما مناب مهما يكن من شيء ، فصار: **أما فزيد فمنطلق ، ثم أخرجت الفاء إلى الخبر فصار: أما زيد فمنطلق** [3].

والفاء لازمة الذكر في الجواب، ولكن يجوز حذفها في الشعر نحو قول الشاعر :

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُو وَلَكِن سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ [4]

والعلاقة بين أمّا ومهما هي علاقة معنى فقط ، إذ لا يجوز أن تقوم أمّا بوظيفة مهما في كل أمر من الأمور ؛ لأنها حرف ومهما اسم، وهذا ما أوضحه الرضي في تفسيره لمقولة سيبويه فقال : « وأما تفسير سيبويه لقولهم : " أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ". بمهما يكن من شيء فزيد قائم . فليس لأن أما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم ، بل قصده إلى المعنى البحت ؛ لأن معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم " إن كان شيء فزيد قائم ، أي: هو قائم البتة »[5] . ودليل الجزاء في مهما كما ذكر سيبويه هو لزوم الفاء لجوابها [6] .

ومعنى التفصيل هو الغالب و الكثير وقد وضعت في الأصل للدلالة على هذا المعنى [7] . وقد تقتصر على معنيين: الشرط والتوكيد ، فهما أمران متلازمان لا يخلو استعمال لها منهما، فترد لغير تفصيل كما في قولك : "أَمَّا مُحَمَّدٌ فَمُنْطَلِقٌ" .

وقد وردت في القرآن للتفصيل فجاءت مكررة ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ...وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ... وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ ﴾ [8] . وقد ترك تكرارها في بعض الآيات استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر نحو قوله تعالى : ﴿فأما الذين أمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه ...﴾ [9] ، أي :" وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا" [10].

1-انظر الدر المصون ، جـ6ص496 والتحرير والتنوير جـ30 ص18 .

2- انظر نظرية النحو القرآني ، أحمد مكي الأنصاري دار القبلة للثقافة الإسلامية ط1 ،1405هـ ـ 1985م ص63.

3- انظر الجنى الداني ، ص522.

4-البيت من الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومي ،انظر خزانة الأدب جـ1 ص452، 453 .

5- شرح الكافية ، جـ2 ص369.

6- انظر حاشية الأمير على مغني اللبيب ، جـ1 ص53.

7- انظر شرح الكافية ، جـ2 ص370 ، 395.

8- الكهف: 79 ـ82.

9- النساء: 175.

10- حاشية الأمير على مغني اللبيب جـ1 ص54.

ويجب أن يفصل بين لو وبين جوابها . والفاصل إما أن يكون مبتدأ أو مفعولا به أو جار ومجرور ، أو جملة شرطية أو مبتدأ وجملة شرطية ، أو مبتدأ اسم موصول وبعده صلته جملتان حاليتان: فعلية واسمية . وكل ذلك له نماذج في التنزيل.

. وقد أجاز بعض النحاة الفصل بالخبر كقولك: " أما كريم فالعربي "، وبالجملة الدعائية شريطة أن تسبق بظرف أو بجار ومجرور تقول : "أَمَّا الآن ــ رَعَاكَ اللهُ ــ فَأَنَا رَاحِلٌ" ، أو "أَمَّا فِي بَلَدِنَا ــ حَفِظَهَا اللهُ ــ فَالجَوُّ مُعْتَدِلٌ" [1] .

لــولا :

تؤدي لولا وظيفة الربط والتعليق كسائر أدوات الشرط . فتدخل على جملتين: الأولى اسمية والثانية فعلية ، فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها، وتكون الثانية ممتنعة لوجود الأولى ؛ ولذلك سماها النحويون حرف امتناع لوجود [2]. أي : يمتنع جوابها لوجود شرطها وهي ليست جازمة ، فلا تؤثر فيما بعدها من حيث الشكل الإعرابي .

ويتعين أن يكون زمن عبارتي الشرط والجواب ماضيا ، وعندئذ فلا بد من أمرين في هذه الحالة : أولهما : دخولها على مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ،وثانيهما: جواب مصدر بفعل ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط . ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً ﴾ [3] . قال أبو حيان : « جواب لولا يقتضي إذا كان مثبتا إمتناعه لوجود ما قبله ، فمقاربة الركون لم يقع منه ــ صلى الله عليه وسلم ــ فضلا عن الركون ، والمانع من ذلك هو وجود تثبيت الله تعالى له »[4]

وقد تدخل لولا الإمتناعية على الفعل . قال ابن الشجري في أماليه بصدد هذا :« وربما جاء بعدها مكان المبتدأ الفعل والفاعل ؛ لاستواء هاتين الجملتين في المعنى »[5].ومن شواهدها في الشعر قول أبي ذؤيب :

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَلاَّ أُحِبُّهَا فَقُلْتُ : بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي [6]

وقول جرير :

أَنتَ المُبَارَكُ وَالمَيْمُونُ سِيرَتُهُ لَوْلاَ تُقَوِّمُ دَرْءَ النَّاسِ لاَخْتَلَفُوا [7]

1- المصدر السابق مجـــ1 ص55.وانظر النحو الوافي ، جـــ4 ص509.

2-انظر مغني اللبيب ، جـــ1ص272 والجنى الداني، ص597 ،وأمالي ابن الشجري مجـــ2 ص297.

3- الإسراء: 74.

4- النهر بهامش البحر المحيط ، جـــ6 ص64.

5- أمالي ابن الشجري ، جـــ2 ص510.

6- البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب مجـــ1 ص246، 247وشرح أشعار الهذليين مجـــ1 ص88.وبلا نسبة في الجنى الداني ص608.ومغني اللبيب مجـــ1 ص276.وهمع الهوامع مجـــ1 ص105.

7- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الأشموني مجـــ3 ص611.

لما في القرآن فليس أما لم يرد إلا على قراءة الأعمش[1] لقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾[2]. قرأ :(لَوْلَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا) فعلا ماضيا، كما قرأ :(لَوْلَا مَنُّ اللَّهِ عَلَيْنَا) مصدرا مضافا[3] .

ويعرب الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ.ويتخذ له صورا وأشكالا مختلفة، فقد يكون اسم ذات أو مصدرا صريحا أو مؤولا من" أن" والفعل الماضي أو مؤولا من"أن" والفعل المضارع أو مؤول من "أن"ومعموليها ، أو نكرة موصوفة ، وهذه الحالات كلها لها شواهد من كتاب الله .أما خبر هذا المبتدأ فمحذوف ولا يظهر غالبا .

لمـــا :

يرى فريق من النحاة على رأسهم سيبويه[4] أنها حرف، ويرى فريق أخر أنها ظرف زمان بمعنى حين ويسمونها لما الحينية ،ويتزعم هذا الفريق ابن السراج [5] وابن جني [6]وأبو علي الفارسي[7] . ومن قال بحرفيتها قال : " إنها حرف وجود لوجود " وبعضهم يقول : " حرف وجوب لوجوب " [8] . وذهب المرادي إلى تأييد مذهب من يقول بحرفيتها، واستند في زعمه إلىعدة أوجه ذكرها في مصنفه" الجنى الداني " [9] .

ولما تعلق حصول أمر على أخر ولا يليها إلا فعل ماض مثبت كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾[10] ، أو منفي بلم نحو : " لَمَّا لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو " أما جوابها فلا اختلاف بين النحاة من أن يكون فعلا ماضيا لفظا ومعنى كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ...﴾[11] أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [10]

أما مجيء جواب لما جملة اسمية مقرونة بالفاء وماضيا، فالقائل به ابن مالك[12] . وقد يأتي الجواب مضارعا كما ذكر ذلك ابن عصفور [13]. ومنه في كتاب الله قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [14] ، فالظاهر أن الجواب وقع مضارعا . وذهب بعض المفسرين إلى أن الجواب محذوف ويجادلنا كلام مستأنف دال على هذا الجواب [15] .

1-هو سليمان بن مهران ، أبو محمد ،المعروف بالأعمش تابعي مشهور ،أصله من بلاد الري نشأ بالكوفة وتوفي بها سنة 148هـ كان عالم بالقرآن والحديث والفرائض.روى أكثر من ألف حديث .انظر في ترجمته :معرفة القراء الكبار للذهبي ج1ـص94 ووفيت الأعيان لابن خلكان مجـ2 ص400 –403 .

2-القصص: 82.

3-انظر الجامع لأحكام القرآن، جـ13 ص319 و البحر المحيط مجـ7 ص 135.

4-انظر الكتاب مجـ4 ص234.

5-انظر الأصول في النحو ، جـ2ص156.

6-انظر الخصائص ، جـ2 ص253.

7-انظر كتاب الشعر ، أبو علي الفارسي. تحقيق د.محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي القاهرة ط1. 1408هـ-1988 . جـ1ص70.

8- انظر مغني اللبيب ، جـ1 ص 219.

9- انظر الجنى الداني ، ص594 ،595.

10- الزخرف: 47.

11-يوسف: 96.

12-انظر شرح التسهيل ، جـ4 ص 102.

13- انظر حاشية الأمير على مغني اللبيب، جـ1 ص 219.

14- هود: 74.

15- انظر الكشاف ، جـ2 ص322.

غير شرطية إلا أنها تخالف أدوات الشرط في أن جوابها يكون متفقا لفظا ومعنى مع شرطها .

تقول : " كيف تصنع أصنع ". واختلف النحاة في كيفية الجزم بها ؛ فالبصريون يرون عدم الجزم بها ، ويرى الكوفيون صحة الجزم بها ، وفريق ثالث يرى الجزم بها عند اقترانها بـــ ما فتصير كيفما [1] .

والقرآن الكريم تؤيد شواهده ما ذهب إليه الكوفيون من عدم الجزم بها كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [2] ، فالجواب ورد محذوفا دل عليه السياق ، والشرط مضارع . وكيف هنا تخالف أدوات الشرط الجازمة التي لا يحذف جوابها إلا إذا كان شرطها ماضيا لفظا أو معنى [3].

كلـــما :

يرى بعض النحاة أنها معربة وما مصدرية ، والزمان المضاف إلى ما مقدر [4] . ويرى ابن هشام أن "كلما" شابهت أدوات الشرط؛ لما فيها من العموم والاستغراق . واكتسبت هذا العموم من ما المصدرية الظرفية المقترنة بها، واكتسبت منها كذلك معنى الشرط؛ لأن ما المصدرية الظرفية شرط من حيث المعنى ، ومن ثم كان افتقارها إلى عبارتي الشرط والجواب [5] . وإضافة إلى التأكيد والعموم الذي يستفاد من كلما ، فقد دلت على التكرار [6].

ويكثر مجيء الفعل الماضي بعد كلما،كما في قوله عز وجل : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ... ﴾ [7] . وورد في الشعر قليلا دخولها على المضارع نحو قول : المسجاع ابن سباع بن خالد :

وَأَفْنَانِي ـــ وَمَا يَفْنَى ـــ نَهَارٌ ... وَلَيْلٌ كُلَّمَا يَمْضِي يَعُودُ [8]

ومجيء المضارع بعد كلما من القليل النادر الذي لا يعتمد عليه ، و المشهور و الشائع أن يقع الماضي بعدها شرطا و جوابا ، كما جاء في بعض الآيات القرآنية، وهوخير شاهد على ذلك.

1- انظر شرح الكافية ،جـــ2 ص117. وهمع الهوامع ، جـــ4 ص321.

2- آل عمران: 6.

3- انظر دراسات لأسلوب القرآن ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مجـــ2 ،جـــ2،القسم الأول ص429 ،دار الحديث، القاهرة .

4- انظر شرح الكافية ، جـــ2 ص114.

5- انظر مغني اللبيب ، جـــ1 ص202.

6- انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـــ1 ص13.والبحر المحيط ، جـــ1 ص90.

7-النساء: 56.

8- معجم الشعراء ،المرزباني ،القاهرة ،1960 ،ص 469 .

صور الجملة الشرطية * :

أولا:

يرى النحاة أن أحسن أساليب الشرط وأشهرها أن يكون الشرط و الجواب فعلين مضارعين ؛ « لأن المضارع أصلح للدلالة على الاستقبال من غيره، و معنى الشرط مستقبل و حتى يظهر عمل الأداة فيها أيضا نحو : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ مَعَكَ »[1] .

الأداة + فعل الشرط "مضارع" + فعل الجواب "مضارع" = الاستقبال .

و حول هذا الأسلوب يقول سيبويه : « فإن قلت : "إِنْ تَفْعَلْ ". فأحسن الكلام أن يكون الجواب "أَفْعَلْ" لأنه نظير من الفعل »[2] و قال الفراء :« فإذا قلت :"إِن تَفْعَلْ أَفْعَلْ". فهذا حسن »[3] . ويرى المبرد أن هذا الأسلوب الشرطي هو وجه الكلام ، وهو الأحسن ؛لأن المعنى الذي وضع له التركيب الشرطي لا يكون إلا مستقبلا . و في ذلك يقول : «إن وجه الكلام "مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ" و تقول : " مَنْ أَتَانِي وَ تَبَسَّطَ إِلَيَّ أُكْرِمْهُ" ؛ لأن من أتاني في موضع من يأتني، ولا تقع بعد الجزاء إلا و معناها الاستقبال . و الأحسن "مَنْ يَأْتِنِي وَ يُكْرِمُنِي آتِهِ". فهذه أصول» [4].

و قال :« فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يعربها و لا يعرب إلا المضارع »[5] .

و قال ابن السراج : « وحق إن في الجزاء أن يليها المستقبل "المضارع" من الفعل ؛ لأنك إنما تشرك فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره»[6] . وأكد هذا الرأي الرضي في شرح الكافية فقال :« و الأجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى»[7] .

ثانيا: أن يكون فعل الشرط و جوابه ماضيين لفظا و معناهما الاستقبال ؛ و ذلك للمشاركة في عدم تأثيرالعمل عليهما،وهو في مستوىالفصاحة كالأول .ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [8].

أداة الشرط + فعل الشرط"ماض"+فعل الجواب "ماض" = الاستقبال

قال الفراء :« و أكثر ما يأتي الجزاء على أنه يتفق هو و جوابه » [9] .وقال المبرد : « و أعدل الكلام "مَنْ أَتَانِي آتِهِ" ، كما أن وجه الكلام "مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ" »[10].

وجوز النحاة وقوع الأفعال الماضية في التركيب الشرطي لفظا نحو : "إِنْ ضَرَبَنِي ضَرَبْتُهُ" أو معنى نحو : "إِنْ لَمْ يَضْرِبْنِي لَمْ أَضْرِبْهُ" شريطة أن يدل التركيب على معنى الاستقبال . قال المبرد : « وقد يجوز

---

* اعتمدت في تحديد هذه الصور على ما أورده الدكتور عبد الله بو خلخال في كتابه التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1987م ج2 ص170 - 176.

1- المرجع نفسه جـ2 ص 170 .

2- الكتاب، جـ3 ص91 ، وانظر همع الهوامع، جـ2 ص58 وأوضح المسالك، جـ4 ص205 .

3- معاني القرآن ،الفراء،جـ2 ص6.

4- المقتضب، جـ2 ص58،59 .

5- المصدر نفسه جـ2 ص48.

6- الأصول في النحو، جـ2 ص164 وانظر أوضح المسالك ، جـ4 ص205.

7- شرح الكافية ، جـ2 ص260.

8- الاسراء: 7.

9- معاني القرآن، الفراء جـ2 ص6.

10- المقتضب، جـ2 ص60،59 .

أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة؛لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب .... و ذلك قولك: "إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ" ، و" إِنْ جِئْتَنِي جِئْتُكَ" . فإن قال قائل : فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها و إنما هي لما مضى في الأصل؟ قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ألا ترى أنك تقول : "زَيْدٌ يَذْهَبُ يَا فَتَى"،فيكون لغير الماضي . فإن قلت : "لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ" كان بلم نفيا لما مضى ، و صار معناه:لم يذهب زيد أمس، و استحال لم يذهب زيد غدا»[1] . ودخول "إن " الشرطية على لم تقلب المضارع قلبا ثانيا و ترده إلى أصل وضعه من صلاحية الدلالة على الاستقبال [2] .

قال سيبويه : « و إذا قال: "إِنْ فَعَلْتَ" فأحسن الكلام أن تقول :" فَعَلْتُ" ؛لأنه مثله »[3]. وقال ابن السراج : « وإن وليها فعل ملض أحللت معناه إلى الاستقبال ،و ذلك قولك : "إِنْ قُمْتَ قُمْتُ" ، إنما المعنى: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ فـــ " إن " تجعل الملضي مستقبلا ، كما أنّ "لم" إذا و ليها المستقبل جعلته ماضيا»[4]. وقال ابن هشام: «اشترط النحاة ألاّ يكون فعل الشرط ماضي المعنى ، فلا يجوز : "إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَمْسِ أَقُمْ مَعَهُ" » [5] . و هم قد أطلقوا هذه الأحكام باعتبار أغلب الأدوات الشرطية تفيد زمن الاستقبال إلا لو و لمّا . و قال الخليل : « إنما يقع ما بعدها من الماضي في زمن المستقبل » [6] .

غير أن النحاة في هذا النمط يواجهون بصورة تثير إشكالا على نحو : "إِن كُنتَ زُرْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ اليَوْمَ" .فرغم أنّ كان كما يقول الفراء إنما خلقت للماضي إلا في الجزاء فإنها تصلح للمســـــتقبل[7] . وخالفه في ذلك المبرد، فذكر أن كان لقوتها يمكن لها أن تقلب الدلالة الزمنية لإن، واستشهد فيما ذهب إليه بآية من القرآن الكريم [8]. فأبو العباس يقر بوجود هذا النمط من التعبير (الشرط ماض لفظا و معنـــى و كذا جوابه) ، وإن خالفه في ذلك بعض النحاة كما أشرنا إلى ذلك من قبل[9].

1- المقتضب ،ج2 ص50.

2- انظر شرح المفصل، ج8 ص110.

3- الكتاب، ج3 ص91-92 وانظر المقتضب، ج2 ص59.

4- الأصول في النحو ، ج2 ص164.

5- شرح شذور الذهب، ص 238.

6- الأصول في النحو ، ج2 ص164.

7- معاني القرآن، الفراء، ج1 ص180.

8- انظر الأصول في النحو، ج2 ص 199.

9- انظر ص 65 .

الظاهر أن ما ذهب إليه السيرافي له ما يدعمه في كلام أفصح العرب . قال ابن القيم بصدد هذا :

« وهو مثل ما يسمعون بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((إن كُنتِ ألممْتِ بذنبٍ فاستغفري اللهَ وتوبي إليه)) [1] .هل يقول عاقل إن الشرط هنا مستقبل ، فلم يقصد أنها : إن يثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي، فتوبي إليه و لا قصد هذا المعنى »[2].

ويستخلص ابن القيم من ذلك معيارا جديرا بالملاحظة حول الشرط فيقول : « فالصواب أن يقال جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل هل كان كذا ؟ ولا يتضمن لنفي قول من قال قد كان كذا ، فهذا يقتضي الإستقبال. وتارة يكون مقصوده ومضمونه جواب سائل هل وقع كذا أو رد قوله قد وقع كذا . فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا ،لا لفظا ولا معنى ؛ بل لا يصح فيه الاستقبال بحال،كمن يقول للرجل : هَلْ أَعْتَقْتَ عَبْدَكَ ؟ فَيَقُولُ : إِن كُنتُ أَعْتَقْتُهُ فَقَدْ أَعْتَقَهُ اللهُ . فلاستقبال هنا معنى فقط »[3].

ويفرق ابن القيم بين نوعين من أنواع التعليق مستندا في ذلك إلى العنى : تعليق وعدي يستلزم الاستقبال وتعليق خبري لا يستلزمه[4].

ثالثا :

أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا، و فعل الجواب مضارعا ؛لأنه خروج من الأضعف إلى الأقوى وهو عدم التأثير إلى التأثير نحو :"إِنْ قَامَ أَقُمْ"[5] و صورته التركيبية هي :

الأداة +فعل الشرط "ماض"+ فعل الجواب "مضارع" = الاستقبال .

وهذا التركيب جائز عند النحاة إلا أنه ليس في مستوى النمطين الأولين وأفصح من عكسه. قال عنه سيبويه :« فكما ضعف فَعَلْتَ مع أَفْعَلُ و أَفْعَلُ مع فَعَلْتَ قبح لم أَفْعَلْ مع يَفْعَلُ؛ لأن لم أفعل نفي فعلت»[6]. و قال الفراء :« وإن قلت :إِنْ فَعَلْتَ أَفْعَلُ كان مستجازا. و الكلام إن فَعَلْتَ فَعَلْتُ».[7] و من شواهد هذا النمط من التركيب الشرطي في كلام العرب قول زهير:

وَ مَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنَلْنَهُ وَ لَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ[8]

و أكد المتأخرون أن التركيب الشرطي المكون من فعل ماض شرطا و فعل مضارع جوابا أحسن من عكسه الذي هو أضعف الأساليب الشرطية . قال الرضي :« و إن تخالفا ماضيا و مضارعا فالأولى كون الشرط ماضيا و الجزاء مضارعا كقوله تعالى :﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِينَتَهَا نُوَفِّ﴾[9] و عكسه

1-صحيح البخاري،كتاب الشهادات،باب تعديل النساء بعضهن بعضا،مج2،ص946 .
2-بدائع الفوائد،مج1،ص 45 .
3-المصدر نفسه ، ج1،ص46 .
4-المصدر نفسه،ص، ن .
5- انظر همع الهوامع مج2 ص 58.
6-الكتاب، ج3 ص 92.وانظر المقتضب ج2 ص59.
7-معاني القرآن، للفراء، ج2 ص6.
8-البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه:صنعة أبي العباس ثعلب، طبعة دار الكتب،القاهرة، 1944، ص30.
9-هود:15.

ضعف الوجوه »[1]. و مع هذا الاختلاف في زمن الفعلين إلا أن الأداة تعلق معناهما على الاستقبال .

رابعا:

أن يكون فعل الشرط مضارعا ، و فعل الجواب ماضيا لفظا . و هذا أضعف الأساليب الشرطية، و لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر . و مثاله قولك: "إِنْ تَأْتِنِي أَتَيْتُكَ" . و صورته التركيبية هي : الأداة +فعل الشرط "مضارع"+ فعل الجواب" ماض"= زمن الاستقبال .

و ذكر السيوطي[2] أن هذا القسم أجازه الفراء[3] في الاختيار، و تبعه ابن مالك[4]، وخصه سيبويه[5] و الجمهور بالضرورة . و من شواهده الشعرية قول أحدهم :

إِنْ تَصْرِ مُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَ إِن تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا[6]

و ذكر المبرد[7] أيضا أن هذا النمط من التركيب الشرطي قد أجازه بعضهم في غير الشعر.

وهذا النمط من الشرط موجود في العربية إلا أنه أقل الوجوه استعمالا . قال الرماني بصدد هذا : «وقد يكون الشرط مستقبلا [مضارعا] ، والجزاء ماضيا [لفظا] وهو أقل الوجوه »[8] .وأكد ذلك الرضي[9] وأشار إلى أنه لم يأت في الكتاب العزيز .أما عند ابن يعيش فمثل هذا التعبير غير حسن ؛ لأنه يؤثر على عملية الجزم التي تؤديها في الفعلين : « وذلك لأن الشرط إذا كان مجزوما لزم أن يكون جوابه كذلك ؛ لأنك إذا أعملته في الأول كنت قد أرهقته في العمل غاية الارهاق، فترك إعماله في الثاني »[10].

ويبدو أن ابن يعيش متأثر بنظرية العامل وإلا فالأسلوب صحيح فصيح رغم قلة وروده ، وهذا ما قرره ابن هشام بقوله : وهو قليل الورود نحو:((مَن يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ)) [11]. ومنه : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ ﴾ [12]أن تابع الجواب جواب[13].وهو جائز عند الفراء [14] . واستدل بالآية السابقة؛ إذ لا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله .

وجاء مثل هذا النوع من التركيب في بعض القراءات الشاذة لقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَيَّرُوا بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ﴾ [15] . قرىء تطيّروا بصيغة الماضي[16] . ومن شواهده الشعرية قول أحدهم:

1-شرح الكافية مجـ2 ص261.
2- انظر همع الهوامع مجـ2 ص 58.
3-انظر معاني القرآن، الفراء مجـ2 ص 6.
4- انظر شرح التسهيل ، جـ4 ص90 .
5 - انظر الكتاب مجـ3 ص92 .
6- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر مجـ5 ص 73.وشرح الأشموني، جـ3 ص 585.وهمع الهوامع مجـ2 ص59.
7- انظر المقتضب ، جـ2 ص69.
8- معاني الحروف ص 74.
9- انظر شرح الكافية، جـ2 ص260.
10- أوضح المسالك ، جـ4 ص206.
11 صحيح البخاري، كتاب الإيمان باب قيام ليلة القدر من الإيمان مجـ1 ص21 .
12- الشعراء: 04.
13 أوضح المسالك ، جـ4 ص206.
14 - انظر همع الهوامع ، جـ2 ص58 و أوضح المسالك جـ4 ص205.
15 الأعراف: 131.
16- قرأ بها عيسى بن عمر وطلحة بن مصرف ،انظر الدر المصون ، جـ3ص327.

إن يسمعوا سيئة كانوا بها فرحا عني وما يسمعوا من صالح دفنوا [1]

هذا النمط خاص بالضرورة عند جمهور النحاة ، وجائز عند بعضهم في سعة الكلام حسب ما أورده السيوطي[2] . والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كتاب الله وسنة أفصح العرب وكثرة صدوره عن فحول الشعراء .

خامسا :

أن يكون الشرط فعلا ماضيا ، أو مضارعا والجواب مقرونا بالفاء وجوبا ، وذلك فيما يلي:

1- قد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانها بأحد الأمرين :

إمّا بالفاء نحو : "إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا" [3]. وصورته التركيبة هي :

الأداة + فعل الشرط مضارع + الفاء + الجواب جملة اسمية =الاستقبال .

وقد تنوب إذا الفجائية عن الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَ إِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [4]

2- وقد تكون جملة الجواب جملة طلبية فعلها أمرا مقرونا بالفاء وجوبا[5] كقوله عزّ وجلّ : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [6] .

3- **وقد يكون الجواب جملة دعائية** مقرونـــة بالفاء وجوبا نحو قولك : "وَإِن مَاتَ فَيَرْحَمُهُ اللهُ"[7] ؛لأن الدعاء مثل الأمر .

4- و **قد يكون الجواب جملة فعلية** فعلها جامد مقرون وجوبا بالفاء نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ﴾ [8] .

5- و **قد يكون الجواب مسبوقا بقد مقرونة بالفاء وجوبا**[9] كقوله تعالى : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [10]. **و قد اختلف النحاة في زمن هذا التركيب؛ فذهب بعضهم إلى أنه الاستقبال،و عليه راح يؤول الآية حتى تؤدي معنى الاستقبال .وذهب بعضهم الآخر إلى القول بأن الجواب يفيد الملضي**[11] .

6- وقد يكون الجواب مقرونا بالفاء وجوبا مع أدوات النفي غير لـــم ولا[12] **نحو قولـــه تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾** [13] .

1- البيت من البسيط وهو لقعنب بن أم صاحب في سمط اللآلي ص362 ولسان العرب 434/4 (شور) ، 78/8 (هيع)مجـــ13 ص 10 (أذن) وبلا نسبة في شرح الأشموني جـــ3 ص585.

2- انظر همع الهوامع ، جـــ2 ص58.

3- المصدر نفسه ، جـــ2 ص60 وانظر مغني اللبيب ابن هشام ، جـــ1 ص164. وأوضح المسالك جـــ4 ص209.

4- الروم :36.

5- انظر الكتاب، جـــ3 ص63 وانظر مغني اللبيب، جـــ1 ص 164 و همع الهوامع مجـــ2 ص 60.

6- آل عمران: 31.

7- همع الهوامع مجـــ2 ص 60.

8- الكهف: 39-40.

9- انظر مغني اللبيب مجـــ1 ص 164 وأوضح المسالك جـــ4 ص210.

10- يوسف: 77.

11- انظر شرح شذور الذهب، ص442 وهمع الهوامع مجـــ2 ص 59..

12-انظر أوضح المسالك ، جـ4 ص210 و شرح شذور الذهب، ص 443.

13- آل عمران 115

7 وقد يكون الجواب مسبوقا بالسين أو سوف مقرونتين بالفاء وجوبا[1] ، كقوله سبحانه وتعالى :

﴿... مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [2] .

(الأداة + فعل مضارع + الفاء + سوف + فعل مضارع = الاستقبال .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 -انظر مغني اللبيب ، جـ1 ص 164 وأوضح المسالك جـ4 ص 210. و همع الهوامع ، جـ2 ص60 .
2 -المائدة: 54.

اعتراض الشرط على الشرط:

إن توالي شرطين أو أكثر من الظواهر التي يعرفها التركيب الشرطي، وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم و في كلام العرب ؛ مما يدل على أنه طريقة تعبيرية أصيلة تزيد في قوة الكلام وتصرفه إلى نواحي دلالية معينة قد نوفق في فهمها وقد لا نوفق . فذلك خاضع لمدى استيعابنا لصورة التركيب الشرطي عند الاعتراض . يقول السيوطي متحدثا عن طبيعة هذا الاعتراض : « اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح ، وكذا في أكثر من شرطين ، وربما توهم متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون:اعتراض الشرط على الشرط أن ذلك لا يكون في أكثر من شرطين،وليس كذلك ولاهو مرادهم »[1]

ولم يختلف النحاة في ورود هذا النمط من التعبير إنما الخلاف بينهم دار حول توالي الشرطين وليس بعدهما غير جواب واحد . فلمن يكون هذا الجواب يا ترى ؟ وللإجابة عن هذا السؤال انقسم النحاة إلى مذهبين اثنين : أحدهما المذهب الذي عليه ابن الشجري [2] والأخر الذي عليه العكبري [3] ، فالأول يرى بأن الجواب للأسبق منهما وهو يقيس هذه القضية على قضية توالي الشرط والقسم . أما الثاني فيجعل الجواب للعبارة الشرطية الثانية ،وتكون مع جوابها جوابا للعبارة الشرطية الأولى [4].

ومن الشواهد القرآنية التي يمكن التمثيل بها حول توالي الشروط قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [5]. قال الزركشي : « هذه الآية هي العمدة في هذا الباب ، فالشرطان هما " لولا ولو" قد اعترضا وليس معهما إلا جواب متأخر عنهما وهو لعذبنا » [6]. وجواب لولا عند العكبري محذوف أغنى عنه جواب لو [7].

ومن هذا الاعتراض أيضا ما جاء في قوله جلّ شأنه : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [8] ، فمن عند صاحب الكشاف شرطية ومن ثم تكون الآية دليلا على اعتراض الشرط على الشرط[9] . فالشرط الأول أداته إمّا التفصيلية الشرطية ، وظاهر الجواب ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ أنه لمن ؛ لأنه مصدر بالفاء جاء عقب الشرط " تبع " ، وهذا الشرط مع جوابه جواب لـ إما وقد صدر هو الآخر بالفاء الرابطة . لكن أبا حيان لا يرى هذا الرأي ويصرح

1-الأشباه والنظائر ، جـ4 ص79.

2- انظر أمالي ابن الشجري ، جـ1 ص240.

3- انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ2 ص 696.

4- انظر تفصيل المسألة أكثر في الجملة الشرطية عند النحاة العرب ص421 ـ 428.

5-الفتح: 25.

6- البرهان في علوم القرآن ، جـ2 ص 372.

7 - انظر التبيان في إعراب القرآن ،جـ2 ص 378 ـ379.

8- البقرة: 38.

9- انظر الكشاف ، جـ 1 ص64.

لا يتعين عندي أن تكون من شرطية ، بل يجوز أن تكون موصولة ، بل يترجح ذلك لقوله في قسيمه : ﴿ والذين كفروا وكذبوا ﴾ [1] »[2].

وعلى أي حال فهناك ضوابط خاصة تعين على تعيين الجواب عند توالي الشروط مستخلصة من أحكام النحو وقوانينه نذكر منها ما يأتي :

1- إذا حدث التوالي بغير عطف ، فالرأي الأصح والمعمول به أن الجواب للسابق منهما ويحذف جواب ما بعده لدلالة الأول عليه؛ ما لم توجد قرينة يتعين بوساطتها جواب كل [3]. ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ [4]

التقدير : إن تستغيثوا تجدوا. وحذف جواب الثاني للدلالة المتقدم عليه .

2- إذا حدث التوالي بعطف وكانت أداة العطف الواو ، فالجواب لهما ؛ لأن الواو من معانيها الاشتراك في الحكم، فتفيدالجمع ومن أمثلة هذه الصورة قولك :"مَنْ يَتَّقِ اللهَ وَمَنْ يُصَادِقِ الأَخْيَارَيَعِشْ سَعِيدًامُطْمَئِنًا".

3- وإذا حدث التوالي ، وكانت أداة العطف الفاء ؛ فالجواب يكون للأداة الثانية؛مسايرة للمعنى الذي تدل عليه الفاء وهو الترتيب ، أما جواب الأولى فهو يتمثل في الأداة الثانية وجوابها . ومن أمثلتها : "إِنْ تَطْلُبِ العِلْمَ ، فَإِن تَجْتَهِدْ فِيهِ تَنْجَحْ" . قال الرضي : « فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاءا للأول فلا بد من الفاء في الأداة الثانية...وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى؛ أعني الشرط الأول مع الجواب الأخير، فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء»[5] .

4- وإذا حدث التوالي وكانت أداة العطف" أو" ، فالجواب يكون لإحداهما[6] تماشيا مع المعنى الغالب لـــ أو ، وهو أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور . ومن أمثلتها قولك : "إِنْ تَحْضُرْ إِلَى القِسْمِ أَوْ تَغِبْ عَنْهُ ، فَلَا أَشْعُرْ بِوُجُودِكَ" .

ونشير في الأخير إلى أن ابن هشام [7] ذكر في رسالة له بعض المسائل التي قد تظهر من اعتراض الشرط على الشرط، وليست كذلك وليس هذا موضع بسطها فلتراجع في مصدرها .

---

1 البقرة: 39.

2- البحر المحيط ، جـ1 ص168 ،169.

3- انظر همع الهوامع ، جـ2 ص63 .

4- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر جـ7 ص112. وخزانة الأدب جـ11 ص358.ومغني اللبيب جـ2 ص614.

5 شرح الكافية ، جـ2 ص395 .

6 انظر خزانة الأدب ، جـ4 ص548 ، 549.

7- انظر الأشباه والنظائر ، جـ4 ص 83.

اجتماع الشرط والقسم :

ترتبط جملة القسم بالقسم ترابطا معنويا،حيث تؤدي وظيفة التوكيد.ولجملة الجواب أحكام خاصة لها دور كبير في تمتين الروابط اللغوية بينها وبين القسم وهذه الأحكام هي :

أ- إذا كان الجواب جملة اسمية مثبتة، فأكثر أحواله والغالب عليه أن يقترن باللام وإن معا، ويصح أن يكتفي بأحدهما . ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَالعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [1] ، وقوله : ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ القَدِيمِ﴾ [2] و﴿إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [3] .

ب- إذا جاء الجواب جملة اسمية منفية ؛ فالنفي لا يكون إلا بأدوات خاصة وهي: "ما،لا،إن" .ومن أمثلته قوله عزّ وجلّ:﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾ [4].

جـ- إذا كان الجواب جملة فعلية؛ فعلها ماض مثبت متصرف، فالأكثر اقترانه باللام وقد ، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ﴾ [5]. وقد تحذف اللام إذا طال الكلام وامتد نحو قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ... قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[6] ، وإن كان الماضي جامدا فالأغلب اقترانه باللام فقط إلا إذا كان الماضي الجامد هو "ليس"، فلا يقترن بشيء. تقول: " وَلَسَلَبِئْسَ رَجُلاً المُنَافِقُ " و"وَاللَّهِ لَيْسَ الرِّيَاءُ مَحْمُودًا".

د- إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مضارع مثبت أكد باللام والنون معا، وتسمى هذه اللام "لام جواب القسم" . ومن نماذج ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿ ...لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [7].

هـ- إذا كان الجواب جملة فعلية منفية؛ فإنها تنفى بما نفيت به الاسمية ، وتأتي غالبا قبل المضارع كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [8].وقد تحذف ولكنها تكون ملحوظة لوجود دليل يدل عليها.ومن هذا القبيل قوله عزّوجلّ : ﴿...تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [9] ،أي :لا تفتأ[10] .

مما سبق يتعين أن الجواب المنفي لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله؛ سواء كان الجواب جملة فعلية، أم اسمية شريطة أن يكون النفي بالأدوات الخاصة السابقة.أما صدر جواب الشرط الجازم فلا يفارق – عادة – إحدى هذه الصور :

1-أن يكون مضارعا مجزوما في اللفظ .
2-أن يكون ماضيا مجزوما في المحل.
3- أن يكون مقترنا بالفاء أو بإذا الفجائية.

1- العصر : 1-2.
2- يوسف: 95.
3- العاديات :6.
4- إبراهيم:44
5- يوسف: 73.
6- الشمس: 1-9.
7- النمل 21.
8- الحشر : 12.
9- يوسف:85 .
10- الدر المصون، جـ 4 ص 209

والآن ننتقل إلى اجتماع الشرط والقسم فماذا يعني به النحاة ؟

يعني النحاة بالقسم عند اجتماعه مع الشرط:القسم غير الاستعطافي الذي يؤتى به:لتوكيد معنى جملة خبرية، وتقوية المراد منها، وعليه فيلزم أن يكون جوابه جملة خبرية.أي:تحتمل الصدق والكذب.فإذا اجتمع الشرط والقسم،فإما أن يكون الشرط امتناعيا أو غير امتناعي، فإن كان الأول ويشمل الأدوات (لو –لولا–لوما)؛ فإن تقدم على القسم تعين أن يكون الجواب له، ويحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه . وصورته التركيبية تكون على الشكل الآتي :

شرط امتنـــاعي + قسم ←———— الجــواب للشــرط

لَوْ تَأخَّى النَّاسُ وَاللهِ ←———— لَزَالَتْ عَنْهُمُ البَغضَاءُ.

وإن تقدم القسم كان الجواب للشرط الامتناعي على الأصح، والشرط وجوابه يكون جوابا للقسم. وعلى هذا فلا حذف ؛ لأن كلا الجوابين مذكور. وصورته التركيبية هي :

قســم+ شرط امتناعي ←———— الجواب للشرط على الصحيح

وَاللهِ + لَوْلَا الأَخْـلَاقُ ←———— لَانتَشَـرَ الفَسَادُ.

فجملة لانتشر الفساد جواب لولا، وهي مع جوابها جواب القسم.

نستخلص مما سبق أنه لا يكون هناك دور للتقديم والتأخير في تعيين الجواب إذا اجتمع شرط امتناعي مع قسم؛ ففي الحالتين يكون الجواب للشرط الامتناعي إلا أن الجواب للشــرط الإمتنـــاعي متعين في حالة تقدمه، ومترجح في حالة تأخره.

أما إذا اجتمع القسم والشرط غير الامتناعي،فالجواب يكون للسابق منهما ،ويحذف جواب المتأخر[1] ويكون الجواب المذكور دالا على المحذوف ومغنيا عنه .ويستثنى من ذلك حالتان :

1– أن يكون القسم مقترنا بالفاء فإن الجواب له مع تأخره، وجملة القسم هي جواب الشرط كقولك:"إن جئتني فوالله لأكرمنّك" . وصورته التركيبية تكون على الشكل الآتي :

شرط غير امتناعي +{الفاء+ قسم ←———— جواب القسم}

جـــــــواب الشـــــــرط

2– أن يتقدم على القسم والشرط اسم يحتاج إلى خبر فالجواب للشرط مطلقا[2].

الصور التركيبية للشرط غير الإمتناعي مع القسم مع حالات الاستثناء:

(1) قسم + شرط غير امتناعي ←———— جواب القسم

وَ اللهِ إن تَـــتَعَـلَّمْ ←———— لَأَحْتَرِمَنَّكَ .

فالمذكور جواب القسم دل عليه اللام و النون في المضارع ، و حذف جواب الشرط و دل عليه جواب القسم.

---

1 - انظر شرح ابن عقيل مجـ2 ص389 وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1398هـ ـ1978م، جـ2 ص125.

2 - المصدر نفسه ص ن .

(2) شرط غير امتناعي + قسم ← جواب الشرط

إِنْ تَصْدُقْ وَ اللهِ ← تَنْجُ.

فالمذكور جواب الشرط و دل عليه كونه مضارعا مجزوما لفظا، و حذف جواب القسم ودل عليه جواب الشرط .

(3) شرط غير امتناعي + قسم مقترن بالفاء ← جواب القسم

إِن تَجْتَهِدْ فَوَ اللهِ ← لَتَبْلُغَنَّ.

فالمذكور جواب القسم رغم تأخره؛ لكونه مقترنا بالفاء، و جملة القسم في محل جزم جواب الشرط .

(4) اسم مبتدأ+قسم + شرط غير امتناعي ←جواب الشرط

القُرْآنُ وَ اللهِ إِن تَعْمَلْ بِهِ ← تَسْعَدْ يَوْمَ القِيَامَةِ .

فالمذكور جواب الشرط بدليل جزمه رغم كونه متأخرا عن القسم ؛ لأنه تقدم عليهما اسم ذو خبر .

ملحوظة :- ورد تقديم القسم على الشرط و رجح الأخير بذكر جوابه ، و حذف جواب القسم مع أنه لم يتقدم عليهما اسم ذو خبر ؛ و هذا من المسموع القليل الوارد عن العرب ، فينبغي الاقتصار عليه، فلا يقاس عليه[1] . و من شواهده قول أحد الشعراء:

لَئِن مُنِيتَ بِنَا عَن غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَن دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ [2]

-ونشير أيضا إلى أن اجتماع القسم و الشرط في القرآن كان فيه القسم دائما مقدما على الشرط .

هذا وقد لخص ابن مالك في ألفيته قاعدة اجتماع الشرط و القسم فقال:

و احذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

و إن توالیا و قبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

و ربما رجح بدّ قسم شرط بلادي خبر مقدم [3]

1-انظر شرح ابن عقيل جـ2 ص390.

2 -البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ص113.

3 انظر الأبيات في شرح ابن عقيل جـ2 ص388 398

الفصل الثالث

تطبيقات حذف الجواب في النص القرآني

المبحث الأول: الحذف الجزئي لجواب الشرط

المبحث الثاني: الحذف الكلي لجواب الشرط

المبحث الثالث: أدوات الشرط و حذف الأجوبة في التنزيل

المبحث الرابع: حالات حذف جواب الشرط

المبحث الخامس: حذف الجواب و الشرط و الأداة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

توطئة:

إن أبلغ نص تمثل فيه الحذف تمثلا كاملا مؤديا لغرضه منه هو النص القرآني، فهو الأنموذج الأول لهذه الظاهرة . وصارت طريقة القرآن في ذلك هي الميزان الذي يعود إليه العلماء والأدباء والخطباء في زنة كلامهم إذا رموا إلى الحذف فيه.و الناظر إلى كتاب الله نظر المتبصر لا يتمالك نفسه، ويكاد يقع صريع اليد والفم من دهش ما يصيبه من حسن حذفه الخلاب وجماله الأخاذ؛ فقد وقع من البلاغة وحسن التعبير مبلغا عظيما وأحكم غاية الأحكام، فلا يحده حد ولا يستطيع أن يجاريه في ذلك أحد [1]. وقد أشار بعض القدماء إلى أهمية الحذف في القرآن الكريم فقال : « والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا . وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ » [2] .

وإذا وجهنا الحذف نحو القرآن الكريم، فهذا لا يعني التقليل من معانيه – حاش لله – بل على عكس من ذلك، فقد يؤدي العنصر المحذوف دورا لا يؤديه عند ذكره ؛فليس الحذف –مهما كان – متوجها إلى مضمونه، بل هو في الحقيقة يقع على نسيج اللغة وتعين القرائن اللفظية أو المعنوية على تحديد طبيعة العنصر المحذوف . وبصدد هذا يقول تمام حسان : « إذا قلنا في أسلوب القرآن حذف، فلسنا ننسب الحذف إلى مضمون القرآن وإنما ننسبه إلى تركيب اللغة» [3] . وعلى هذا الأساس فإن ما جاء في كتاب الله عز وجل من حذف إنما يقدر انطلاقا من السياق – الحال أو المقال – ويكون مسايرا للمعنى ومتناسبا مع المقصد القرآني، فإذا حققنا هذا فلن نعدم وسيلة في التقدير .

غير أن تقدير محذوف ما لا يراعي فيه صاحبه شروط الحذف أو بعضها قد يؤدي به إلى التجني على نصوص القرآن، وتحميلها ما لا تحتمله ،واستنطاقها بما لم تنطق به، وتوجيهها وجهة قد تخالف بها مقاصد القرآن ذاتها . وقد تفطن أحد العلماء قديما إلى خطر التجني على القرآن بالزيادة في معانيه وألفاظه على حدّ سواء فقال : « ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم،وتوجّه الوعيد إليه. ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ،بل هي أحرى ؛لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها »[4] .

وينحو ابن القيم منحى ابن مضاء، فيحذر من التفسيرات النحوية الاحتمالية خاصة، والتي قد تسيء إلى القرآن أكثر من أن تخدمه فيقول : « وينبغي أن يتفطن ها هنا لأمر لابد منه ، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن ؛فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله

---

1 - انظر ثراء المعنى في القرآن الكريم، ص 96 والنبأ العظيم لعبد الله دراز، دار القلم الكويت ط4، 1977 ، ص 136 .

2- الرد على النحاة، ص 79 وانظر النبأ العظيم، ص 136 .

3 – البيان في روائع القرآن، ص 380.

4- الرد على النحاة ، ص 82.

تركيب تلك الجملة ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق . وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القران غيره ، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق اخر وكلام آخر، فإنه لا يلزم أن يحتمله القران »[1]

وإذا أنعمنا النظر فيما قاله ابن القيم، أمكننا ذلك من تسجيل ملاحظتين اثنتين :

أولاهما: هي انسياق بعض النحويين والمفسرين وراء صناعة النحو وقواعده المضبوطة وقوانينه الصارمة، وجعلها معيارا يحتكم إليها؛ فما وافق تلك القواعد فذلك الصواب وما خالفها عدّ شاذا يجب إعادته إلى الأصل بالتأويل والتقدير .

وثانيهما: قلة الباع والبضاعة لبعضهم؛ويتجلى ذلك في غفلتهم عن مقاصد القرآن ودلالاته العميقة نتيجة التتبع الشديد والتقيد الصارم بتلك القواعد ، الأمر ممّا قد يؤدي بهم إلى تقدير محذوفات غير مناسبة لسياق النّص في بعض الأحيان وكتب التفسير تحفل ببعض ذلك .

فالتعامل مع الحذف في القرآن إذن ليس بالأمر الهيّن كما يتصور بعض الدارسين؛ لأن تقدير المحذوف يعدّ محاولة لفهم مراد القائل، وهذا لا يتطلب خلفية لغوية فحسب، بل يضاف إلى ذلك التمكن من معرفة مقاصد القرآن وغاياته التي يهدف إليها قدر المستطاع .

وطريقة القرآن في الحذف هي طريقة فريدة من نوعها تعتمد على ذكاء القارئ و يقظته، فيحذف من الجمل والمفردات ما يستطيع القارئ إدراكه بواسطة القرائن المختلفة والسياق الواردة فيه [2] .

ونشير ونحن نتحدث عن الحذف في القرآن الكريم إلى أنّ هذه الظاهرة الأسلوبية مازلت لم تلق بعد العناية الكافية من الدراسة الدقيقة الوافية التي تتيح التعرف إلى خصائص لغة التنزيل في هذا المجال ومن ثم الخروج بقواعد تضبط هذه الظاهرة وتجعل من استعمالات القرآن مرجعا لها [3] . وتتأكد أهمية الرجوع إلى النص القرآني لما نعلم« أن التركيب القرآني قد خرج بها في كثير من الأحيان نحويا ودلاليا عن مجرى الخطاب العربي» [4]. والمفسرون قبل غيرهم هم أولى الناس بمعرفة أوجه الحذف في كتاب الله ،إذ هم أقدر الناس على استخلاص بعض القوالب التي يمكن محاكاتها والنسج على منوالها باعتبارها أشكالا بلغت الكمال والتمام من حيث البلاغة والإعجاز .

غير أن الإنصاف يقتضي منا أن لا نبخس حق كثير من العلماء قديما وحديثا ،وقد ظهر ذلك في إشاراتهم المتعددة لمواقع الحذف وتقديراتهم المختلفة للعنصر المحذوف سواء في الكتاب العزيز أو في كلام العرب، وقد أوردنا لهم في هذا البحث كثيرا من الأمثلة تدل على جهد لا ينكر وفضل لهم لا يجحد.

1- التفسير القيم، ابن القيم،دار الفكر، بيروت، ص 268 .

2- انظر من بلاغة القرآن ، أحمد أحمد بدوي،طبع ونشر مكتبة نهضة مصر، القاهرة ص 127 .

3- انظر قضايا اللغة في كتب التفسير، ص 538 .

4- المرجع نفسه ص 540 .

الحذف الجزئي لجواب الشرط:

النمـــط الأول :أداة الشرط + ماض + جواب الشرط "مركب إسنادي محذوف المسند إليه أو المسند " .

وتقدير المحذوف في مثل هذا النمط في القرآن الكريم يخضع لدلالة السياق ؛ فقد يكون اسما أو فعلا ، أو شبه جملة من الجار والمجرور . وربما اجتمع أكثر من تقدير للمحذوف عند التوجيه النحوي للآية ، وذلك بحسب السياق والقرائن المختلفة .

ومن أمثلة الاختلاف في توجيه محذوف أحد ركني جواب الشرط قوله تعالى:﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾[1].قال الزمخشري:« ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، فليكن اتباع أو فالأمر اتباع » [2]، فالتـــقدير عنده على إضمار فـــعل الكينونة مع اسمه أو حـــذف مبتدأ قـــدّره بالأمر .

أما أبو حيان فقد ردّ التقدير الأول ؛ لأن كان لا تضمر إلا بدليل وفي حالات معينة .وفي هذا الصدد يقول : « أما إضمار الفعل الذي قدّره الزمخشري " فليكن " فهو ضعيف ؛ إذ كان لا تضمر غالبا إلا بعد إن الشرطية أو لو حيث يدل على إضمارها الدليل » [3] .

وقدّر أبو البقاء العكبري المحذوف في الآية السابقة بشبه جملة من الجار والمجرور فيكون خبرا للمبتدأ " اتباع " [4] . والرفع متعين في "ا تباع " عند أبي حيان على حذف مبتدأ، إذ التقدير عنده :" فالحكم أو فالواجب" . [5] ويذهب الفراء أيضا إلى الرفع في اتباع فهو بمنزلة الأمر في الظاهر [6]، وقراءة الرفع تعد وجه الكلام؛ « لأنها عامة فيمن فعل ويراد من لم يفعل » [7]. ويفسر الشيخ ابن عاشور دلالة الرفع تفسيرا نحويا فيقول : « الكلام أصلا في اتباع وأداء محمول على أنهما مصدران رفعا عوضا عن فعلين والتقدير: فليتبع اتباعا وليؤد أداء، فعدل عن أن ينصب عن المفعولية المطلقة إلى الرفع لإفادة معنى الثبات

1-البقرة : 178 .

2- الكشاف مجـ1 ص 167.

3- البحر المحيط، جـ2 ص16 .

4- انظر التبيان في إعراب القرآن، جـ 1 ص 145 ـ146 .

5- البحر المحيط مجـ2 ص 13 .

6-انظر معاني القرآن للفراء ، جـ1 ص 109 .

7- المصدر نفسه، ص،ن .

والتحقيق الحاصل بالجملة الاسمية » [1] .

ومن الأمثلة التي يقدر فيها حذف المسند أو المسند إليه قوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [2]، فقد قدّر المحذوف بـــ "اسم " كما قدر بـــ" فعل " وكذا جار ومجرور .

قال العكبري : « فما استيسر " ما " في موضع رفع الابتداء والخبر محذوف . أي : فعليكم ، ويجوز أن تكون خبرا والمبتدأ محذوف ، أي : فالواجب ما استيسر ، ويجوز أن تكون ما في موضع نصب تقديره : فاهدوا ، أو فأدوا ...» [3].

وقدر الزمخشري المحذوف بالجار والمجرور في موضع خبر المبتدأ " ما " أو بفعل ناصب لـــ ما (فاهدوا)، فتكون ما في محل نصب [4] . وقدّر الأخفش المحذوف جارا ومجرورا [5] في موضع خبر للمبتدأ " ما " . وقدر ابن عاشور فعلا من معنى قوله تعالى : ﴿من الهدي﴾ قال : فما استيسر من الهدي جواب الشرط. وهو مشتمل على أحد ركني الإسناد، وهو المسند إليه دون المسند . فلا بد من تقدير دل عليه قوله تعالى ﴿من الهدي ﴾ . وقدّره صاحب الكشاف " فعليكم ". والأظهر أن يقدر فعل أمر ،أي: فاهدوا ما استيسر من الهدي[6]. وفي هذه الحالة تكون جملة " فاهدوا " المقدرة في محل جزم جواب الشرط، و﴿ من الهدي ﴾ جار ومجرور متعلق بحال محذوفة من الموصول" ما" ،ومن حرف جر بياني ،أي :حالة كونه من القربان.وسواء كان التقدير بالجار والمجرور، أو بفعل الطلب، فإنهما يحملان العبارة على معنى الجواب . و" كلا التقديرين دال على وجوب الهدي " [7] .

وتم الربط في هذا المثال والذي قبله بين طرفي التركيب الشرطي برابط لفظي هو الفاء .

النمـــط الثاني:أداة الشرط + ماض + جواب الشرط "مركب إسنادي محذوف المسند إليه "

ومن أمثلته قوله تعالى:﴿قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَ الأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى ... ﴾[8] ، فالمذكور هو المسند ، والمحذوف هو المسند إليه . وجاء المذكور عبارة عن جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل رفع خبر ، وليس فيه إلا هذا الوجه ، ويكون تقدير المسند إليه اسما معرفا بالإضافة أو ضميرا . قال أبو حيان : « فهذا الجار والمجرورفي موضع خبر لمبتدأ محذوف، التقدير : فهو، أو فمصرفه للوالدين » [9] . وتم العطف على المركب الإسنادي المحذوف المسند إليه بحرف العطف " الواو " بمركب إسنادي آخر محذوف المسند إليه ، ويتطابق مع المعطوف عليه في الناحية الإعرابية .

---

1 – التحرير والتنوير، ابن عاشور، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1988،جـ 2 ص 141 وانظر الجامع لأحكام القرآن، جـ2 ص255 .

2– البقرة :196 .

3– التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص195 .وانظر معاني القرآن ، الفراء ،جـ 1 ص118 .

4– انظر الكشاف ،جـ1 ص181. والجامع لأحكام القرآن ، جـ2 ص 378.

5 انظر معاني القرآن ،جـ1 ص355.

6 انظر التحرير والتنوير ، جـ2 ص 223 ،224.

7– المصدر نفسه ،جـ2 ص224.

8 البقرة: 215.

9 البحر المحيط ،جـ2 ص 142 ،143.

النمـــط الثـــالث : أداة الشرط + مضارع + جواب الشرط " محذوف أحد ركنيه الاسناديين " .

في هذا النمط تختلف آيات التركيب الشرطي ، بحيث يقع فعل الشرط مضارعا ويحذف أحد ركني الجواب ؛ إما المسند أو المسند إليه ، وذلك حسب التوجيه النحوي للآية .

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾[1]، فتقدير المحذوف ، إما أن يكون اسما ، أو فعلا ، والاسم إما أن يكون مبتدأ أو خبرا . قال أبو البقاء العكبري في توجيه الحذف لهذه الآية : « فطل خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالذي يصيبها طل أو فالمصيب لها أو فمصيبها. ويجوز أن يكون فاعلا تقديره فيصيبها طل ، وحذف الفعل لدلالة فعل الشرط عليه» [2] . فالمقدر في هذا الوجه حسب العكبري اسم موصول " الذي "،أو اسم معرف بـــ ألـــ التعريف ، فالمصيب ، أو اسم معرف بالإضافة " فمصيبها " .

وعلى هذا الأساس، فما حذف هو المسند إليه وما ذكر هو المسند وهو اسم نكرة في موضع خبر .

وقدر بعضهم العنصر المحذوف بفعل تقديره : يصيبها والفاعل المذكور طل ، وانطلاقا من كل هذه التقديرات ، فإن المركب الإسنادي يجوز أن يكون مركبا إسناد يا اسميا أو مركبا إسناد يا فعليا وكل هذه التقديرات سائغة [3] .

ومن الأمثلة كذلك على حذف أحد طرفي الإسناد ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ... ﴾ [4]. قال النحاس في توجيه الآية: « ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ . رفع بالابتداء ، وامرأتان عطف عليه ، والخبر محذوف أي : فرجل وامرأتان يقومون مقامهما » [5] . فقد جعل النحاس المسند" الخبر" هو المحذوف، وتقديره يوضّح الحكم الفقهي الذي قررته الآية الكريمة . والمذكور هو المسند إليه وهو " رجل " في هذه الآية ، وعطف على مسند إليه آخر شاركه في الحكم الإعرابي .

ومن الآيات التي يمكن تخريجها على هذا النمط قوله عز وجل : ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ [6]، فقد قدر المحذوف في هذه الآية بضمير على أنه مبتدأ وخبره إخوانكم [7] .

وقال الفراء : « فرفع الإخوان على الضمير فهم . كأنك قلت : فهم إخوانكم ، ولو نصبته كان صوابا يريد: فإخوانكم تخالطون » [8] . والملاحظ أنه أجاز وجها للنصب ، وبطبيعة الحال، فإن ما يضبط حالة الرفع

1- البقرة: 265.

2- إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات ، جـــ1 ص 63 ، وانظر التبيان في إعراب القرآن ، جـــ1 ص217 .

3- انظر البحر المحيط ، جـــ2 ص313 .

4- البقرة: 282 .

5- إعراب القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد ،عالم الكتب، بيروت ط3 ،1409هـــ 1988م، جـــ 1 ص 344 .وانظر الجامع لأحكام القرآن جـــ3 ص 391 .

6- البقرة: 220 .

7- انظر الجامع لأحكام القرآن ، جـــ3 ص 66، ومعاني القرآن ، الأخفش جـــ 1ص 368 ، والتحرير والتنوير ، جـــ2 ص 327 .

8- معاني القرآن ، الفراء ، جـــ1 ص 141 ، وانظر التبيان في إعراب القرآن ، جـــ1 ص177. وإملاء ما من به الرحمن ، جـــ 1 ص 52 .

والنصب هو المعنى والسياق العام . وقد اشار الفراء إلى هذا بقوله : «وإنما يرفع من ذا ما كان اسما يحسن فيه هو مع المرفوع ،فإذا لم يحسن فيه هو أجريته على ما قبله فقلت :"إِنِ اشْتَرَيْتَ طَعَامًا فَجَيِّدًا" أي : فاشتر الجيد. وَإِن لَّبِسْتَ ثِيَابًا فَالْبَيَاضَ تنصب ؛لأن هو لا يحسن هاهنا. و المعنى في هذين هاهنا مخالف للأول . ألا ترى أنك تجد القوم إخوانا وإن جحدوا ، ولا تجد كل ما يلبس بياضا ، ولا كل ما يشترى جيدا ، فإن نويت أن ما ولي شراءه فجيد رفعت؛ إذا كان الرجل قد عرف بجودة الشراء وبلبوس البياض» [1] . إذن فالمعول عليه حسب الفراء في تحديد الرفع هو المعنى .

النمط الرابع : أداة الشرط + مضارع + جواب الشرط "مركب إسنادي محذوف المسند إليه" .

في هذا النمط يلي أداة الشرط فعل مضارع أما جواب المركب الإسنادي، فيتعين فيه حذف المسند إليه وذكر المسند .

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ﴾ [2]. نلاحظ أن المحذوف هو مبتدأ، والمذكور شبه جملة جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ . ويقدر المحذوف ههنا ضميرا فيكون التقدير : "فهو لأنفسكم " [3] . وقد عملت الفاء دورا أساسيا في الربط بين ركني التركيب الشرطي .

1- معاني القرآن ، الفراء مجـ1 ص 142 .

2- البقرة: 272 .

3- الكشاف مجـ1 ص242 .وانظر البحر المحيط مجـ2 ص327.

الحذف الكلي لجواب الشرط:

يمثل جواب الشرط أهمية كبيرة داخل نسيج التركيب الشرطي ، فهو عنصر أساس من عناصر الرسالة البلاغية التي تسمح بتصور مضمون الجملة الشرطية؛وهذا ما جعل بعض النحويين يصرحون بأن عبارة الشرط تبقى ناقصة الدلالة ما لم تضاف إليها عبارة الجواب . وبتعبير آخر فهما يمثلان وحدة كلامية واحدة [1] . وهذا يشير إشارة واضحة إلى دور الجواب داخل الجملة الشرطية سواء ذكر أو لم يذكر . وضمن هذا المعنى يقول تمام حسان : « والمعروف أيضا أن أداة الشرط تفتقر إلى شرط وجواب ، بل إن الجواب هو الرسالة الحقيقية، والشرط إنما هو قيد لوقوع مضمون الجواب ، ومن هنا يصبح جواب الشرط بالغ الأهمية في الكلام، ولكن أمن اللبس قد يبيح حذفه أحيانا بقرينة السياق »[2] .

وجواب الشرط هو أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضا للحذف ؛ فيحذف إن دلّ عليه دليل ، أو كان معروفا فلا حاجة تدعو إلى ذكره ، أو كان حذفه لغرض بلاغي وغير ذلك من الأسباب الموجبة لحذفه . وقد سبق لنا وأن تحدثنا طويلا في الفصل الأول عن أسباب الحذف بشكل عام ؛ فلذلك نكتفي بما ذكرنا .

وعن حذف الجواب – دائما – يقول المبرد : « لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل من متقدم خبر أو مشاهدة حال »[3] . ومن النحاة الذين تابعوا المبرد في أن الجواب يحذف إذا كان معلوما نذكر ابن الشجري [4] وابن يعيش [5] وابن مالك [6] والرضي [7] . وقال أبو حيان : « حذف الجواب وحده لا أحفظه مع غير إن » [8]. وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان ترده كثير من الأمثلة التي وردت في القرآن الكريم وفي كلام العرب . وسنقف على نماذج قرآنية في هذا الفصل تشهد على حذف الجواب مع غير إن .

أما ابن هشام، فيرى أن حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه الجواب نحو:

1- انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص286 .

2- البيان في روائع القرآن. جـ1 ص 252 .

3- المقتضب ، جـ2 ص 81 .

4-انظر أمالي ابن الشجري، جـ1ص123.

5-انظر شرح المفصل ، جـ9 ص 93 .

6-انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك،تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص 240 .

7-انظر شرح الكافية ، جـ2 ص260 .

8- ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى النحاس رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر ،ص813.

"هُوَ ظَالِمٌ إِن فَعَلَ" ، والثاني نحو : "هُوَ إِن فَعَلَ ظَالِمٌ" [1] . ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [2] .

ولم يخالف النحاة ن في ضرورة وجود قرينة لفظية تدل على تقدير المحذوف[3] ، وأضاف بعضهم إلى جانب تقدم الدليل على جواب الشرط أو إحاطته به حالة أخرى تكون موجبة لحذفه ، وهي إذا تأخر عن جملة الشرط كلام يسد مسد الجواب ولا يصلح أن يكون هو الجواب [4] . وإذا كان الحذف عند النحويين يتعلق بوجود الدليل، فإنه لدى البلاغيين يتعلق بالدلالة ؛فجواب الشرط عندهم يحذف للدلالة على أن ما حذف شيء عظيم لا يحيط به وصف، وتذهب النفس في تصوره كل مذهب [5].

ونشير إلى أن النحاة قد اختلفوا في زمن فعل الشرط عند حذف الجواب ؛ فالبصريون يشترطون لحذفه أن يلزم فعل الشرط الماضي .وسيبويه يمنع ذلك مطلقا ولا يجيزه إلا للضرورة الشعرية ، وهذا ما نفهمه من قوله : « تقول: "آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي" ، ولا تقول: "آتِيكَ إِنْ تَأْتِنِي" إلا في شعر ؛لأنك أخرت إن وما عملت فيه ،ولم تجعل إن جوابا ينجزم بما قبله»[6] . ويوضح ابن يعيش مذهب سيبويه في هذه المسألة فيقول :«واعلم أنه لا يحسن أن تقول: "آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي " ؛لأنك جزمت بـــ إن، وإذا أعملتها لم يكن بد من الجواب ولم تأت بجواب. ولو قلت : "أَتَيْتُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي" جاز؛لأن حرف الشرط لم يجزم فساغ أن لا تأتي بجواب »[7]. ويقرر ابن مالك أن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بلم إلا قليلا [8] .

أما الكوفيون فيتوسعون في حذف الجواب مع فعل الشرط المضارع من غير قيد ولغير ضرورة شعرية ، وهم بذلك يخالفون الرأي البصري ، فلا يكتفون بوقوع فعل الشرط ماضيا فقط .

وذكر أبو حيان أنهم ــ أي الكوفيون سوى الفراء ــ أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع قياسا على المعنى ، وذلك مثل "أَنْتَ ظَالِمٌ إِن تَفْعَلْ" [9].

ويرى عباس حسن أن المذهب الكوفي في مسألة الحذف والشرط مضارع أنسب وأيسر ــ رغم انه ليس بالأعلى ــ بسبب وجود شواهد كثيرة وقوية تؤيد وجهة نظرهم ، وبسبب ما يذهب إليه أكثر المحققين من أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط [10].

وما ذهب إليه النحويون من أن هناك شروطا حذفت أجوبتها ،ودل عليها أو اكتنفها دليل خالف فيه

---

1 انظر مغني اللبيب ، جـــ2 ص 175 ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـــ2 ص632 .وشرح ابن عقيل ،جـــ2 ص 632 .

2 البقرة : 70.

3- انظر اللغة العربية معناها ومبناها ، ص221 .

4- انظر النحو الوافي ، جـــ4ص452 .

5- انظر دلائل الإعجاز ، ص 112 ، والإيضاح في علوم البلاغة ، ص178 ، 179 .

6 الكتاب ، جـــ3 ص 66 . وانظر البحر المحيط، جـــ1 ص431 . ومغني اللبيب ، جـــ2 ص647 .

7 شرح المفصل ، جـــ9 ص 7 .

8 انظر شرح التسهيل ، جـــ2 ص618 .

9 انظر إرتشاف الضرب ، ص811 .

10 انظر النحو الوافي ، جـــ4 ص455 .وانظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، محمود أحمد نحلة ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1408هـــ 1988م ص 164.

بعض المحدثين، فنطلع علينا برأي متميز يقول فيه : «إن هذه الأساليب التي تبدو لهم بسبب تصوراتهم النمطية شرطية ، لا يمكن أن تخضع لقياسهم في ذلك ؛ لأنها في حقيقة الأمر ليست شروطا محذوفة الجواب كما يظنون وإنما هي باب آخر من صور التعبير في العربية لا يجري على نمط أساليب الشرط المعروفة ، ولا على نمط أساليب التقرير المألوفة . هي من باب ثالث لا تنتهي آفاقه البلاغية عند حد لأنها تتجدد بتجدد المعاني والسياق ، فلا يقدر عليه من البلغاء إلا من يملكون شجاعة العربية كما يقال »[1] .

ويواصل حديثه متوجها بالنقد إلى مجهودات بعض الباحثين والتي لم تقدم حسبه شيئا كثيرا فيقول: « وأكثر من هذا وذاك أنها لم تستطع في كثير من الأحيان أن تقدم تفسيرا جيدا ينفذ إلى أسرار الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم إلا في حدود التقدير والقياس على الأنماط التقليدية والقديمة في التعبير »[2] .

ويظهر أن هذه الأحكام والتقريرات التي خلص إليها هذا الباحث الفاضل فيها شيء كثير من المبالغة؛ ذلك أن هذه الأحكام إن صدقت مع بعضهم ــ نحويين كانوا أو مفسرين ــ ممن كان همه صناعي بحت يتمثل في تكملة الجزء الناقص من التركيب الشرطي دون النظر الدقيق في الدلالة العامة للنص انطلاقا من النظر الصحيح في السياق والقرائن المختلفة المصاحبة له . فهي لا تصدق مع بعضهم الآخر ممن تعمق في فهم النص والوقوف على معانيه القريبة والبعيدة ، وخاصة ما كان قرآنا منه متلما هو الحال بالنسبة إلى عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وأبي حيان وابن عاشور وغيرهم .

ثم إن هؤلاء الدارسين القدامى منهم والمحدثين في تقديراتهم المختلفة لأجوبة الشرط لم يكونوا يصدرون في ذلك عن هوى ، إنما كانوا يستندون في تلك التقديرات إلى أصول لغوية مقررة من كلام العرب منها :أن معنى الشرط لا يتم إلا بوجود الجواب ؛ إذ العلاقة بين ركني التركيب الشرطي كعلاقة المبتدأ بالخبر لا غنى لأحدهما عن الآخر ، وهذا ما أشار إليه بعض النحويين بقوله:« لو قلت: "إِنْ تَأْتِنِي وسكت" لا يكون كلاما حتى تأتي بالجملة الأخرى؛ فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر »[3] .والكلام قد يكون تاما نحو: "قَامَ زَيْدٌ"، فإن أدخلت عليه أداة الشرط فقلت" إِن قَامَ زَيْدٌ" صار الكلام ناقصا لا يتم معناه إلا بجواب[4] . ومن هنا لزم ذكر جواب مناسب بسبب النقص الذي أحدثته الأداة عند التعليق .

والذي ننتهي إليه أن الجواب قد يحذف متى تقدمه أو اكتنفه ما يدل عليه . وقواعد اللغة ــ كما رأينا ــ تجيز هذا الحذف ولا ترى بأسا في ذلك ، بل أكثر من ذلك فقد يجب ــ في بعض الأحيان ــ حذف الجواب وتقديره ما أمكن ذلك . وفي القرآن الكريم وجدت أن حذف الجواب حذفا كليا يتخذ له الأنماط الآتية :

1-بلاغة العطف في القرآن الكريم ص95 .

2- المصدر نفسه،ص ، ن .

3- شرح المفصل ، جـ8 ص156 .

4 انظر الخصائص،جـ1 ص19 .

النمـــط الاول : أداة الشرط + ماض + جواب الشرط "محذوف ".

تميز آليات التركيب الشرطي في هذا النمط بوقوع فعل الشرط ماضيا ؛ إما لفظا و معنى أو ماضيا لفظا دون المعنى . أما جواب الشرط ، فهو محذوف تماما .

ومن الأمثلة على هذا النمط من التعبير قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [1].قال صاحب التحرير والتنوير بصدد هذه الآية: « وأتى بإن المفيدة للشك في صدقهم مع القطع بعدم الصدق لاستدراجهم؛ حتى يعلموا أنهم غير صادقين حين يعجزون عن البرهان »[2] .

ومن قبيل هذا الحذف أيضا قوله عز وجل:﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾ [3]. قال الفراء حول جواب الشرط لهذه الآية :« فافعل مضمرة ، بذلك جاء التفسير وذلك معناه ، وإنما تفعله العرب في كل موضع فيه معنى الجواب.ألا ترى أنك تقول للرجل :" إِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَصَدَّقْ" ، "إِن رَأَيْتَ أَنْ تَقُومَ مَعَنَا" بترك الجواب ؛ لمعرفتك بمعرفته به . فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل : "إِنْ تَقُمْ تُصِبْ خَيْرًا" لابد في هذا من جواب؛لأن معناه لا يعرف إذا طرح»[4] .من خلال هذا النص للفراء نلحظ أنه يعتمد في هذا التقدير على معرفة المعنى من التفسير. في حين أننا نجد الزجاج يعتمد على السياق اللغوي حيث يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، وفي هذا يقول:«المعنى: فإن استطعت هذا فافعل،وليس في القرآن فافعل؛لأنه قد يحذف ما في الكلام دليل عليه »[5] .

وآخر الأمثلة التي نضربها على هذا النوع من الحذف قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾[6] .قال الزمخشري :« جوابه محذوف تقديره : لولا أن رأى برهان ربّه لخالطها » [7] . وقيل أيضا في تقدير جواب لولا : « لولا أن رأى برهان ربه لهمّ بها.والوقف على هذا﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾. والمعنى: أنه لم يهمّ بها »[8]. ويتضح من التقدير الأخير أن صاحبه اعتمد فيه على قرينة من داخل النص ، كما اعتمد كذلك على قرينة خارجية تتصل بشخصية يوسف عليه السلام النبي المعصوم ،ومن ثم فلا يمكن أن يهمّ بامرأة العزيز . وقال أبو حيان:« والذي اختاره أن يوسف عليه السلام لم يقع منه همّ البتة ، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان » [9] . وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان في نفيه للهمّ عن يوسف عليه السلام بامرأة العزيز، وعدم جلوسه منها مجلس الرجل من المرأة يتفق مع رأي المحققين في ذلك ، وما ورد من روايات تشير إلى عكس ذلك ؛ فتسيء إلى شخص نبي الله يوسف ــ عليه السلام ــ فإنما

1- البقرة: 111.

2-التحرير والتنوير ، جـ1 ص646 .

3- الأنعام: 35 .

4- معاني القرآن ، الفراء مجـ1 ص331 ، 332 وانظر معاني القرآن ، الأخفش مجـ1 ص274 وإعراب القرآن ، النحاس مجـ1 ص210 .

5- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج مجـ2 ص267 ، 268 .

6- يوسف: 24 .

7- الكشاف مجـ2 ص305.

8- إملاء ما من به الرحمن من وجوه القراءات مجـ2 ص28 .

9- البحر المحيط ، جـ5 ص195.

هي روايات إسرائيلية لا يعتمد عليها ، وإن رواها بعض أئمة اللغة [1] . وأشير إلى أن الذين أثبتوا الهمّ ليوسف عليه السلام كانوا قد اختلفوا في تفسيره[2] .

النمـــط الثاني : أداة الشرط + ماض + جواب الشرط (محذوف ومذكور معموله) .

إن الجزء المذكور في هذا النمط ليس ركنا إسناد يا في الجملة حيث إن طرفي الإسناد محذوفين؛ إنما هو فضلة أغنت عن ذكر ركني المركب الإسنادي . ومن أمثلته في النص القرآني قوله تعالى:﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾[3]، فجواب الشرط محذوف المسند أوالمسند إليه، والجزء المذكور محمول على الحال [4] في قوله تعالى: ﴿ فَرِجَالاً﴾.

ويقدر النحاة والمفسرون العامل في الحال هنا جملة فعلية بقولهم : "فصلوا راجلين " [5]. والأصل في العامل في الحال أن يذكر لتحقيق فائدة وغرض في العبارة ، كأن تضيف معنى جديدا ، أو تقوي المعنى المذكور . غير أنها قد تحذف على سبيل الجواز أو الوجوب لدواع تقتضي الحذف [6]. وعند ابن يعيش فالحال : « قد يحذف عامله إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حال أو مقال » [7]. وواضح من كلام ابن يعيش أنّه يشترط شرطا آخر وهو أن يكون العامل المحذوف فعلا، فيكون التقدير في الآية معتمدا على ما جاء في أولها ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى ...﴾ [8] . ويتخذ من الآية نفسها قرينة على تعين الحذف.وقال ابن الشجري:« وانتصابه على الحال بتقدير: فصلوا رجالا. ودلّ على هذا الفعل قوله:﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ... ﴾[8] ثم قال:﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً﴾[3] »[9] . وجعل أبو حيان المحذوف من جنس المذكور " حَافِظُوا " لفظا، فقال : « والعامل محذوف قالوا تقديره : رجالا. ويحسن أن يقدر من لفظ الأول . أي : فحافظوا عليها رجالا» [10] .

ومن أمثلة هذا النمط قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[11] . فقوله تعالى : ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ جملة اسمية سادة مسد المفعول به لفعل محذوف. قال العكبري : « قوله تعالى:﴿ فَإِنِي قَرِيبٌ﴾ ،أي: فقل لهم: إني ؛لأنه جواب إذا سألك » [12]،فلا يترتب قوله تعالى " إني قريب

1-انظر معاني القرآن وإعرابه ،الزجاج، جـ3 ص101 .

2- انظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ4 ص 3488.

3- البقرة: 239 .

4-أمالي ابن الشجري ،جـ3 ص170 ، وانظر إعراب القرآن ، النحاس ،جـ1 ص 322 ،والتبيان في إعراب القرآن ، جـ1ص191 .

5- الكشاف ، جـ1 ص 376 ، وانظر البحر المحيط ، جـ2 ص 243 .

6- انظر النحو الوافي ، جـ2 ص 409 .

7- شرح المفصل ، جـ2 ص68 .

8 - البقرة :238 .

9- أمالي ابن الشجري ، جـ3 ص 170.

10- البحر المحيط ، جـ2 ص43 .

11- البقرة: 186 .

12- التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص153

على ما ذكر من شرط ، وإنما يترتب الإخبار عن القرب [1] .

وذهب الشيخ ابن عاشور إلى أن الفائدة البلاغية المترتبة عن استعمال مثل هذا الشرط مع مادة السؤال إنما هي لقصد الاهتمام بما سيذكر بعده [2].

النـــمط الثـــالث : أداة الشرط + مضارع + جواب الشرط (محذوف) .

وقد سبق الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في حذف جواب الشرط لفعل الشرط المضارع حيث **أجاز الكوفيون** الحذف وتوسعوا **في ذلك دون قيد. في حين منع ذلك البصريون ، وجعلوا ما جاء من** هذا **الحذف من قبيل الضرورة** . ومن **الأمثلة التي يمكن ايرادها والتي تدل على الحذف ما جاء في قوله** تعالى : ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [3]، فالمذكور بعد فعل الشرط﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ دليل جواب الشرط وعلته [4] .

والحذف أولى عند أبي حيان يدل عليه ما بعده [5] ، **وجوز أن يكون المذكور هو الجواب مع تأويل في** العبارة **بجعل ألـــ في لفظ العقاب عوضا عن الضمير المضاف إليه المحذوف، أي: شديد معاقبته** [6] .

والأحسن **أن يكون جواب الشرط محذوفا؛ذلك أن معرفة شدة عقاب الله للمخالفين لأمره أمر محقق** معلوم . وهذا **المعنى أشار إليه الطاهر بن عاشور بقوله :« فكون الله شديد العقاب أمر محقق معلوم . فذكره لم يقصد** منه **الفائدة ؛ لأنها معلومة، بل التهديد .فعلم أن المقصود تهديد المبدل، فدل على معنى:فالله يعاقبه لأن الله شديد العقاب»** [7].

1- البحر المحيط ، جـــ2 ص45 .

2 انظر التحرير والتنوير ، جـــ2 ص178 .

3 ـ البقرة: 211 .

4 ـ التحرير والتنوير، جـــ2 ص293 ، وانظر روح المعاني ، مجـــ1 ، جـــ2 ص 100.

5- انظر البحر المحيط ، جـــ2 ص 128 .

6 المصدر نفسه ، جـــ1 ص128 .

7 التحرير والتنوير ، جـــ2 ص293 .

أدوات الشرط وحذف الأجوبة في التنزيل :

وإتماما لفائدة البحث ـ أن أسجل بعض الأمثلة في الحذف لأجوبة الأدوات الشرطية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، والبداية كانت مع أمّ حروف الجزاء .

إن :

وهي أكثر أدوات الشرط التي ورد ذكرها ضمن أسلوب الشرط في القرآن الكريم على الإطلاق [1] . وهي من أكثر الأدوات كذلك التي حذف جوابها في القرآن الكريم ،وهذا ما يعطي لها أهمية كبيرة في التركيب الشرطي . ويكثر حذف جواب إن مع الفعل الناسخ كان .

ومن أمثلة هذا الحذف قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [2]. والتقدير : إن كنتم صادقين فافعلوا . ومتعلق الصدق محذوف ، الظاهر تقديره هكذا :« إن كنتم صادقين في كونكم في ريب من المنزّل على عبدنا أنه من عندنا »[3] .

هذا ولقد وجدت أن حذف جواب الشرط للأداة إن في القرآن يطرد مع الجملة الاسمية المصدرة بالفاء كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [4]. قيل : إن الجواب محذوف والتقدير : "فاغفروا لهم فإن الله غفور رحيم" [5] ويحذف الجواب كذلك معها إذا كان فعل الشرط فعل المشيئةالماضي.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [6]. قال أبو حيان في تفسير الحذف لهذه الآية : « وجواب هذا الشرط محذوف يدل عليه مضمون الجملة أي : إن شاء الله اهتدينا . وإذا حذف الجواب كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ ومنفيا بلم.وقياس الشرط الذي حذف جوابه أن يتأخر عن الدليل على الجواب »[7] .

ويرى السمين الحلبي[8] أن هذا الشرط « محذوف لدلالة إن وما في حيزها عليه والتقدير : إن شاء الله هدايتنا للبقرة اهتدينا، ولكنهم أخرجوه في جملة اسمية مؤكدة بحرفي تأكيد مبالغة في طلب الهداية ، واعترضوا بالشرط تيمنا بمشيئة الله تعالى »[9] . وحذف الجواب في هذه الآية وما شابهها من الآيات التي اعترض فيها الشرط بين طرفي الإسناد واعتبار ما تقدم هو الجواب قول للكوفيين. في حين يرى البصريون أن ما تقدم هو الجواب؛ لأنه لو كان كذلك للزمته الفاء [10] .

1-انظر الزمن في القرآن الكريم، ص243 .

2- البقرة: 23.

3- الدر المصون ، جـ 1 ص154 ، وانظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص39.

4-البقرة :192 .

5-البحر المحيط، جـ2 ص 67.

6- البقرة: 70 .

7-البحر المحيط ، جـ1 ص 254 .

8-هو : أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي ،أبو العباس، شهاب الدين:مفسر،عالم بالعربية والقراءات،من أهل حلب،استقر واشتهر في القاهرة، وتوفي سنة 756هـ .من كتبه :تفسير القرآن والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز والدر المصون في إعراب القرآن.انظر : بغية الوعاةجـ1 ص402، والأعلام جـ1 ص274.

9-الدر المصون ، جـ1 ص258 .

10-انظر البحر المحيط ، جـ1 ص254 ، التبيان في إعراب القرآن ، جـ 1 ص 75 ، الدر المصون ، جـ1 ص 353.

مَـــن :

وهي من أكثر أدوات الشرط التي ورد ذكرها في الكتاب العزيز غير أنها أقل ذكرا من أختها " إن".

والشيء نفسه يمكن قوله حول حذف جوابها، ومن الأمثلة على هذا الحذف قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ ... ﴾ [1] ،فأداة العطف هي (أو) ،والمعطوف ورد جملة اسمية محذوفة الفعل الناسخ "كان " في العبارة﴿بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ﴾ . قال أبو حيان بصدد هذه الآية : « وأجازوا أن يكون معطوفا على إضمار كان الأولى عليها ،التقدير : أو كان به أذى من رأسه . فاسم كان على هذا إما ضمير يعود على من، وبه أذى من رأسه مبتدأ وخبر في موضع خبر كان.وإما أذى وبه في موضع خبر كان» [2]. كما تتضمن الآية عطفا آخر بالفاء على المعطوف المحذوف مع أداة يدل عليه المعنى [3]،حيث يقدر المفسرون والنحاة هذا العطف بقولهم :" فحلق ففدية "[4]،أو"فليحلق وعليه فدية "[5] . وقرينة المحذوف في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ ﴾ [6] .

ومن الأمثلة أيضا قوله عز وجل : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [7] ، أي : فإنه لا وجه لعداوته ،أو فليمت غيضا . قال أبو حيان : « واختلف في الجواب فقيل : هو محذوف تقديره : فهو كافر، وحذف لدلالة المعنى عليه . وقيل الجواب : فإن الله عدو للكافرين » [8] . وأتى باسم الله ظاهرا ولم يأت بأنه عدو؛ لاحتمال أن يفهم أن الضمير عائد على اسم الشرط ، فينقلب المعنى ، أو عائد على أقرب مذكور وهو ميكال، فأظهر الاسم لزوال اللبس أو للتعظيم والتفخيم [9] .

---

1 – البقرة: 196.

3– البحر المحيط ، أبو حيان ، جـ2 ص75 .

3–انظر شرح ابن عقيل ، جـ2 ص 242،

4– الجامع لإحكام القرآن ، جـ2 ص382 ،وانظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص 159 . والبحر المحيط جـ2 ص75 .

5– التحرير والتنوير ، جـ2 ص225 .

6– البقرة :196 .

7–البقرة: 98 .

8– البحر المحيط ،جـ1 ص322 ،وانظر الكشاف ، جـ1 ص127 .

9 المصدر نفسه ، جـ1 ص 322 .

وحذف جوابها شائع في القرآن في مواضع كثيرة . وفائدة حذفه كما ذكر السمين الحلبي هو : «ذهاب النفس فيه كل مذهب ، بخلاف ما لو ذكر ، فإن السامع يقصر همه عليه »[1]. وذكر أبو حيان أن حذف جواب لو جائز فصيح ، وأن حذفه أبلغ من ذكره وأهيب [2] .

ومما جاء في التنزيل دالا على حذف جواب لو قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ [3]. نقل النحاس عن الكسائي قوله بتقدم الجواب ؛ فهو مذكورمهما تقدم حتى ولو كان في أول السورة، فجواب كلا لو تعلمون علم اليقين في أول السورة أي : ما ألهاكم التكاثر [4].

وتقدير الجواب عند بعض السلف في هذه الآية هو " لرأيتم الجحيم " [5] .وقد عزز رأيه بالحديث النبوي الشريف :((لَوْ تَكُونُونَ عَلَى الحَالِ التِي تَكُونُونَ عِندِي لَصَافَحَتْكُمُ المَلاَئِكَةُ فِي طُرُقِكُمْ وَعَلَى فُرُشِكُمْ)) [6] .

ومن هذا الحذف أيضا قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [7] ، وتقدير الجواب عند أبي حيان :" لو كانوا يعلمون لكان تحصيل المثوبة خيرا" [8]

وكذلك قوله سبحانه :﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ [9]

فابن عطية يرى تقدم جواب لو في هذه الآية [10] . وقال أبو حيان بصدد هذا الشرط، ومعلقا على قول أستاذه : « ...ثم استأنف وقال : لو آمنوا، وحذف جواب لو . وقال ابن عطية: وجواب لو في قوله: ماذا، فهو جواب مقدم انتهى. فإن أراد ظاهر هذا الكلام ، فليس موافقا لكلام النحويين ؛ لأن الاستفهام لا يقع جواب لو؛ ولأن قولهم: " أَكْرَمْتُكَ لَوْ قَامَ زَيْدٌ" إن ثبت أنه من كلام العرب، حمل على أَنَّ أَكْرَمْتُكَ دال على الجواب ،لا الجواب . كما قالوا في قولهم : "أَنتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ" . وإن أراد تفسير المعنى ، فيمكن ما قاله . وماذا يحتمل أن تكون كلها استفهاما والخبر في عليهم [11] » . وعند الألوسي فلو إما على بابها،والكلام محمول على المعنى، فيكون التقدير :" لو آمنوا لم يضرهم" . أو هي بمعنى أن المصدرية [12]. وجوّز أن تكون الجملة مستأنفة والجواب مقدر أي: "حصلت لهم السعادة ونحوه "[13] .

---

1 -الدر المصون ، جـ1 ص469.

2- انظر البحر المحيط ، جـ4 ص101 ، 111 ،506 ، جـ6 ص113 . وشرح المفصل ، جـ9 ص7 .

3- التكاثر : 5 .

4- إعراب القرآن للنحاس ، جـ 5ص 284 .

5- انظر دقائق التفسير،ابن تيميه، تحقيق محمد السيد الجليند، نشر مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط2 ،1404 هـ1984 م، جـ 6 ص306 .

6- صحيح مسلم ،كتاب التوبة باب فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة ، جـ4 ص2106.

7- البقرة: 103 .

8- البحر المحيط ، جـ1 ص335 .وانظر الدر المصون ، جـ1 ص 331 .

9- النساء: 39 .

10-المحرر الوجيز ، جـ2 ص53 .

11- البحر المحيط ، جـ3 ص249 .

12- روح المعاني ، مجـ2 ،جـ5 ص21 .

13- المصدر نفسه ، ص، ن .

لـــولا :

ويحذف جواب لولا في القرآن ـــ عادة ـــ إذا علم المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ... ﴾ [3]. قال الفراء مثبتا علة الحذف : « متروك الجواب؛ لأنه معلوم المعنى . وكل ما كان معلوم الجواب، فإن العرب تكتفي بترك جوابه . ألا ترى أن الرجل يشتم صاحبه فيقول المشتوم : "أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَبُوكَ"،فيعلم أنه يريد لشتمتك . فمثل هذا يترك جوابه.وقد قال بعد ذلك فبين جوابه فقال: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [4] و﴿ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [5] ؛ فذلك يبين لك المتروك » [6].

فالجواب عند الفراء ترك لدلالة المعنى والسياق اللغوي عليه ، وقد دل على ذلك مجيئه في آية متأخرة من السورة نفسها . أما عند الزجاج فالتقدير عنده : « ولولا فضل الله عليكم لنال الكاذب لما ذكرنا عذاب عظيم »[7]، وقد استدل هو كذلك بالمعنى والسياق اللغوي . وقدر ابن قتيبة الجواب بـــ " لعذبكم "[8]. وقد حذف الجواب في الآية لأغراض بلاغية منها التخفيف. والداعي الذي سوغ هذا الحذف هو طول الكلام بالمعطوف، والطول أحد الأسباب الموجبة للحذف [9].

وممّا جاء حول حذف جواب لولا قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [10]، أي : لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي ، أو لضللنا . وهذا ما يفهم من كلام أبي حيان في قوله : «والذي تقتضيه أصول العربية أن جواب لولا محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه أي : لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي أو لضللنا لأن لولا للتعليق فهي في ذلك كأدوات الشرط »[11] . وعند العكبري الجواب محذوف دلّ عليه ما قبله [12].

1- روح المعاني ، مجـــ2 جـــ5 ص21 .

2- المصدر نفسه ، ص ن .

3- النور: 20 .

4- النور: 14 .

5- النور: 21 .

6-معاني القرآن ،الفراء ،مجـــ2 ص247 .

7- معاني القرآن وإعرابه ، جـــ4 ص33، 101.

8- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ،دار التراث، القاهرة ط2 ،1393هـــ ـــ1973م .

9- انظر البرهان في علوم القرآن ، جـــ3 ص 187.

10- الأعراف: 43.

11- البحر المحيط ، جـــ1 ص299 .

12-انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـــ1 ص569 .

وهي من الأدوات التي يشيع حذف جوابها في الكتاب العزيز ، فمما ورد في حذف جوابها قوله عز وجل: ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [1] ، ففي هذه الآية يعتمد الفراء على المعنى في تقدير الجواب حيث يقول : « إن ذلك كلام لم يظهر قبله ما يكون هذا جوابا له ؛ ولكن معناه مضمر ، إنما كان ــ والله أعلم ــ ق و القرآن المجيد لتبعثن بعد الموت ، فقالوا: أنبعث إذا كنا ترابا؟ ، فجحدوا البعث ، ثم قالوا : ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ جحدوه أصلا » [2] .ويظهر من كلام الفراء أنه يقدر جواب القسم لـــ ﴿ قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ [3] ، وكذلك يقدر جواب الشرط .وهذا ما جاء عند الأخفش حيث يقول: « لم يذكر أنه رجع، وذلك والله أعلم؛لأنه كان على جواب، كأنه قيل لهم:إنكم ترجعون،فقالوا: أئذا كنا ترابا؟ ذلك رجع بعيد »[4].

وكذلك قدره ابن قتيبة كما قدره الفراء ، وعلل الحذف هنا بعلم السامع ووجود الدليل فقال : « ولم يأت الجواب؛ لعلم السامع به ،إذ كان فيما تأخر من قول دليل عليه » [5].

لمّـــا :

وجاء حذف جوابها في القرآن في عدة مواضع ، وإن كان ذلك ليس بكثير مقارنة مع بعض أخواتها . ويحذف هذا الجواب؛ لأغراض بلاغية منها تحقيق الإيجاز، إذا استطال الكلام مع أمن الإلباس ، فيكتسب المعنى بذلك قوة أكثر ودلالة أعمق [6].

فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [7] . والجواب عند الزمخشري « محذوف ، كما حذف في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ ﴾ [8] . وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه ،وكان الحذف أولى من الإثبات؛ لما فيه من الو جازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى، كأنه قيل : فلما أضاءت ما حوله خمدت، فبقواخابطين في ظلام متحيرين متحسرين على فوت الضوءخائبين بعد الكدح في إحياء النار » [9].

ومن هذا الحذف أيضا قوله تعالى مخبرا عن قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام مع ابنه إسماعيل عليهما السلام حين همّ بذبحه : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [10] ، فجواب لما محذوف تقديره عند الزركشي

1- ق: 3.

2- معاني القرآن ، الفراء مجـــ2 ص75 .وانظر أيضا جـــ3 ص249 ،250 .

3- ق: 1 .

4- معاني القرآن ، الأخفش جـــ2 ص483 .

5- تأويل مشكل القرآن ، ص224 .

6- انظر بلاغة الكلمة و الجملة والجمل، منير سلطان ، نشر منشأة المعارف ، الإسكندرية ط3 ،1996 ص 273 .

7- البقرة: 17 .

8- يوسف: 15 .

9- الكشاف ، جـــ1 ص55.

10- الصافات: 103 .

"رحمة الله معنا وتله" [1]. وابن عطية يجعل التقدير :" فلما أسلما أسلما" وهو مشكل حسب صاحب البرهان [2] لأن الجواب وشرطه متفقان لفظا ،فربما لم يفد الجواب معنى جديدا بسبب هذا الاتفاق ، وحق الجواب كما هو مقرر في قواعد النحو أن يضيف معنى جديدا إذا اتفق مع شرطه في ناحية اللفظ .

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ﴾ [3] ، فقد حذف في الآية جواب لما وتقديره : "لما سمعوا الذكر كادوا يزلقونك"[4].

ومن قبيل هذا الحذف قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [5] ، حيث تكررت (لما) ، فجعل الفراء كفروا به جوابا لـــ لما الأولى والثانية [6].

بينما جعل الأخفش الجواب محذوفا مع أمثلة حذف الجواب الأخرى ، وجعل الأجوبة محذوفة مستغنى عنها لمعرفة المعنى ؛ ولما ورد في القرآن من الأجوبة ولأن فيما بقي دليلا على المعنى [7] .

كلمـــا :

وهي من الأدوات التي يقل حذف أجوبتها في القرآن الكريم . ومن أمثلته حذف جوابها قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ [8]. وتقدير الجواب :" كلما جاءهم رسول ناصبوه العداء "[9] ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [8].وذهب أبو البقاء إلى أن ما عد دليلا على الجواب هو الجواب [10].

مـــا :

وحذف جوابها في كتاب الله قليل جدا ، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْلَا إِذ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ [11]. قال العكبري في ما وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي وهو مبتدأ والخبر محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ،أي" الأمر ما شاء الله" . والثاني هي شرطية في موضع نصب بـــ" يشاء " ، والجواب محذوف أي" ما شاء الله كان "[12].

1- البرهان في علوم القرآن ، جـــ3 ص191 .

2- المصدر نفسه ، ص ن .

3- القلم: 51 .

4- البحر المحيط ، جـــ8ص318 .

5- البقرة: 89 .

6- معاني القرآن ، الفراء ، جـــ1 ص59 .

7- انظر معاني القرآن ،الأخفش جـــ1 ص136 .

8- المائدة: 70 .

9- الدر المصون، مجـــ2 ص577 .وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـــ3 ص286 .والبحر المحيط ، جـــ3 ص533 .

10- انظر التبيان في إعراب القرآن جـــ1 ص452 .

11- الكهف: 39 .

12- التبيان في إعراب القرآن جـــ2 ص848 .وانظر البيان في غريب إعراب القرآن جـــ2 ص 108 .والكشاف جـــ2 ص564.

أينمـــا :

وحذف جوابها في القرآن الكريم في أربعة مواضع [1].منها قوله تعالى: ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ ﴾[2] ،فجواب الشرط محذوف تقديره:"أينما تقفوا غلبوا وذلوا"[3]. ويدل عليه قوله : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ﴾ ، والظاهر أن ما عد دليلا هو الجواب . قال أبو حيان : ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوا ﴾ عام في الأمكنة، وهي شرط وما مزيدة بعدها، وثقفوا في موضع جزم وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله" [4] .

ومنها قوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [5] .

وقعت أينما في الآية الكريمة شرطية ، وجوابها إما محذوف دلّ عليه ما تقدم تقديره :" أينما كنت جعلني مباركا" ، وإما متقدم عند من يرى ذلك [6].

كيـــف:

وجاء حذف جوابها في كتاب الله في ثلاثة مواطن [7] .أحدهما قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [8]ففي قوله كيف يشاء وجهان :

أ- أن كيف شرطية ، وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها عليه،والتقدير: "كيف يشاء تصويركم يصوركم"[9] .

ويجوز أن يكون الجواب ما عد دليلا ، وهو الظاهر .

ب- أن تكون في موضع المصدر. والمعنى: "يصوركم في الأرحام تصوير المشيئة "، وهو قول الحوفي[10].

ويبدو أن الحوفي ــ حسب الظاهر ــ يعد كيف من الحروف المصدرية التي يسبك منها المصدر ،لا من حروف الجزاء .

---

1 -آل عمران:112 ،النساء: 78 ،مريم: 31 ،المجادلة: 7 .

2- آل عمران: 112 .

3- الدر المصون ، جـ2 ص188.

4- البحر المحيط ، جـ3 ص31 .

5- مريم: 31 .

6- انظر الدر المصون ، جـ4 ص504 .

7- آل عمران: 6.المائدة: 64 ، الروم: 48 .

8-آل عمران: 6.

9-الدر المصون ، جـ 2 ص12.

10- انظر البحر المحيط ، جـ2 ص380 ، والدر المصون ، جـ2 ص1065 .

أمـــا :

ومن أمثلة حذف جوابها في القرآن قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [1] .

قدر الفراء جواب أما فقال : « المعنى : وأما الذين اسودت وجوههم فيقال:أكفرتم »[2] ، وكذلك قدره أبو عبيدة[3] والأخفش [4] والزجاج [5] معتمدين في تقديراتهم على المعنى وعلم المخاطب . ومنها أيضا ما جاء في قراءة أبي السمّال [6] وغيره الشاذة[7]: **﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [8] بفتح الهمزة في الموضعين،وهي حرف شرط وتفصيل حذف جوابها. والتقدير :" أما شاكرا فبتوفيقنا ، وأما كفورا فبسوء اختياره" [9].**

1- آل عمران: 106.

2-معاني القرآن ، الفراء جـ1 ص228 .

3- أنظر مجاز القرآن ، جـ1 ص 101.

4- انظرمعاني القرآن ،الأخفش جـ1 ص 211.

5- انظرإعراب القرآن المنسوب للزجاج مجـ1 ص 28 .

6-هو أبو السمّال العدوي ،قعنب المقرئ ،كان إماما في العربية ،روى عنه أبو زيد النحوي حروفا في القراءات ،وله قراءة شاذة في ذلك ،وتوفي سنة 160هـ .انظر ترجمة له مقتضبة في :الأكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا جـ4 ص354 وبغية الوعاة مجـ2 ص265 .

7 -انظر الدر المصون ، جـ6 ص438.

8-الانسان: 3.

9- انظر الكشاف ، جـ4 ص533 ،و البحر المحيط مجـ8 ص393، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ8 ص287.

حالات حذف جواب الشرط:

بعد تتبعي للشواهد المختلفة لحذف جواب الشرط في القرآن الكريم وجدت أن الجواب يحذف في إحدى الحالات الآتية :

1 - إذا علـــم معنى الجـــواب :

وهو أن يأتي الكلام على أنّ له جوابا ، فيحذف الجواب اختصارا لعلم المخاطب به ، وهذا النوع من الحذف كثير وشائع في كلام العرب ، وهو مستفيض أيضا في التنزيل . قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [1]أين جوابها ؟ وعن قوله ، جلّ وعلا : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾ [2] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ [3] ،فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام »[4]. وذكر الفراء أن العرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما إرادة الإيجاز [5] . وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾ [6] « فافعل مضمرة ، بذلك جاء التفسير وذلك معناه . وإنما جعله العرب في كل موضع فيه معنى الجواب . ألا ترى أنك تقول للرجل إن استطعت أن تتصدق . إن رأيت أن تقوم معنا بترك الجواب لمعرفتك بمعرفته به فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته، كقولك للرجل : إن تقم تصب خيرا. لا بد في هذا من جواب ؛ لأن معناه لا يعرف إذا طرح » [7] .

وتعليل الخليل والفراء لحذف الجواب لمعرفة المخاطب لمعناه فيما نقلته عنهما تعليل حسن في اللغة ولكن هذا لا يمنع من البحث عن مقاصد دلالية وأغراض بلاغية أخرى لهذا الحذف ،وخاصة لمّا يتعلق الأمر بالنصوص القرآنية.وبطريقة أخرى يمكن التساؤل ، فيقال : هل أن حذف الجواب إذا علم معناه يكون للإيجاز قصد سرعة الإبلاغ ، أم أن هناك أغراضا أخرى ينبغي الاجتهاد في البحث عنها ؟ هذا وتلعب القرائن المختلفة والسياقات اللغوية التي يرد فيها الحذف دورا كبيرا في الإجابة عن هذا التساؤل [8] .

ويرى عبد القادر حسين أن الهدف من خلال هذا الحذف هو : « القصد إلى الإيجاز مراعيا في ذلك حال المخاطب ومعرفته ببقية أجزاء الكلام ،فلم يرد أن يثقل عليه بتكرار ما يعلم وإرهاقه بألفاظ لا تزيد معها،

1-الزمر: 73 .

2- البقرة: 165 .

3- الأنعام: 27.

4-الكتاب،جـ1 ص 103 .وانظر المقتضب ، جـ2 ص79 .

5- انظر معاني القرآن ، الفراء ، جـ2 ص63 ، وشرح التصريح على التوضيح ، جـ2 ص252 .

6- الأنعام: 35 .

7- معاني القرآن ، الفراء جـ1 ص331، 332 . وانظر معاني القرآن ، الأخفش جـ1 ص274 ، وإعراب القرآن ، النحاس ، جـ1ص210 ، جـ 4 ص67 .

8- انظر الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، ص359.

فكان ذكرها عيبا وحذفها بلاغة » [1].

وحسب الدارس ــ ورأيه مقبول ــ فقد جمع القرآن الكريم في حذفه للأجوبة التي عرف معناها وفي غيره من الحذوف بين مزيتين كبيرتين أو لاهما الإيجاز ، ولا يخفى علينا دوره الفعال في عملية التواصل حتى قيل إن البلاغة إيجاز [2]. وثانيهما تلك الدلالات العميقة للحذف والتي لا يكشف عنها إلا فطن استطاع بحسه البياني أن يقف على بعض أسراره البلاغية الظاهرة منها والباطنة .

2- إذا تـــقدم دليـــل الجـــواب :

وقبل الحديث عن الأجوبة التي حذفت في التنزيل لتقدم أدلتها عنها نشير إلى أن النحويين قد اختلفوا في المتقدم على الجواب . هل هو دليله والجواب محذوف ؟ أم أن ما تقدم هو نفس الجواب ؟ومن ثم ، فلا حاجة تدعو إلى تقديره. فجمهور البصريين يرى أن جواب الشرط لا يجوز تقديمه على الأداة يقول سيبويه : « ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك : " أَعَبْدَ اللهِ إِنْ تَرَهُ تَضْرِبْهُ" وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحه فقلت : " أَعَبْدَ اللهِ إِن تَرَ تَضْرِبْ" فليس للآخر سبيل على الاسم ؛ لأنه مجزوم وهو جواب الفعل الأول وليس للفعل الأول سبيل ،لأنه مع إن بمنزلة قولك :"أَعَبْدَ اللهِ حِينَ يَأْتِينِي اضْرِبْ" فليس لعبد الله في يأتيني حظ »[3] . ويواصل الحديث في المجال نفسه إلى أن يقول :«وكذلك إذا قلت: زَيْدًا إِذَا أَتَانِي اضْرِبْ. وإنما هو بمنزلة حين،فإن لم تجزم الآخر نصبت؛ وذلك قولك: أَزَيْدًا إِنْ رَأَيْتَ تَضْرِبْ»[4] .ويوضح المسالة أكثر ابن يعيش فيقول :« ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت " زَيْدًا إِنْ تَرَهُ تَضْرِبْهُ" لم يجز ؛لأن الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حروف الجزاء ، وإذا لم يعملا فيه لم يجز أن يفسراه » [5] .

وما طرحه سيبويه حول تقدم الدليل وعدم اعتباره جوابا لأسباب قدمها ، وما وضحه ابن يعيش ــ كما رأينا ــ لا يعدو حسب أحمد النيل من أن يكون صناعة نحوية بحتة مبنية على قاعدة التفسير فيما لا يجوز أن يعمل في معمول متقدم، لا يجوز أن يفسر عاملا فيه محذوفا [6]. ثم إن أداة الشرط لها الصدارة في الكلام فهي شبيهة بأداة الاستفهام ، فلا يعمل فيها عامل قبلها إلا حرف الجر؛ إذا كانت صالحة لدخوله بناء على أن حرف الجر يصير جزءا مما يدل عليه فلا يسلبها صدارتها . وكذلك لا يتقدم عليها جوابها ولا معمول جوابها ؛لأن ذلك ينزع عنها صدارتها ، فتخرج عن كونها أداة شرط وتصير موصولة إذا كانت صالحة للوصل نحو: من وما. يقول الرضي : « وأما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة أيضا نحو: من وما وأي ، فإن جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية

1- أثر النحاة في البحث البلاغي ،عبد القادر حسين دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ، القاهرة ،1975، ص75 .

2- انظر البيان والتبين ، جـ1 ص96 .

3- الكتاب ، جـ1 ص133 .

4- المصدر نفسه ، ص ، ن .

5- شرح المفصل ، جـ2ص38 .

6- انظر من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية ،محمد أحمد النيل، مطبعة السعادة ، القاهرة ،ط1 ،1404 هـ ، 1984 ، ص 131

نحو : "مَنْ أَتَانِي" ، فإن كانت موصولة ، فمنصوبة بالفعل المتقدم ، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر محذوف ، فيه ـ كما ذكرنا في باب المبتدأ ـ والتقدير" مَنْ أَتَانِي أَتِيهِ» [1] .

أما ابن الأنباري فيعلل لتأخر الجواب عن الشرط وأدواته تعليلا فلسفيا يقول فيه : « مذهب البصريين أن مرتبة الجواب بعد الشرط ؛ لأنه مسبب عنه، والمسبب بعد السبب ومرتبة اللازم بعد الملزوم وأيضا لأن الشرط مشبه بالاستفهام » [2] .ويظهر أن أبا البركات قد غفل عن الدلالات المختلفة الناتجة عن تقديم الجواب دون الإخلال بالتعليق داخل الجملة الشرطية ؛ نظرا لتمسكه بالقاعدة النحوية وصورة التركيب الشرطي الثابتة لديه .

ويبلغ المنع ـ منع تقديم الجواب ـ حدّته مع ابن جني الذي يفصح عن رأيه قائلا : « ومن ذلك قولهم: " أَنتَ ظَالِمٌ إِن فَعَلْتَ" .ألا تراهم يقولون في معناه : "إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ" ، فهذا ربما أوهم أنَّ "أَنْتَ ظَالِمٌ" جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه؛ وإنما قوله: " أَنْتَ ظَالِمٌ " دال على الجواب وساد مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا » [3].

وذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد وأبو زيد الأنصاري إلى أن المتقدم على الشرط هو الجواب [4].

يقول المبرد بصدد تقدم الجواب : « ولو قلت" آتِيكَ مَتَى أَتَيْتَنِي" ، أو "أَقُومُ أَيْنَ قُمْتَ "على أن تجعل متى وأين ظرفين لما بعدهما كان جيدا ، وكانا منقطعين من الفعل الأول إلا أنك لما ذكرته سد مسد جواب الجزاء .فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلها استحال؛لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ، كما لا يعمل هو فيما قبله . ألا ترى أنك لا تقول : "زَيْدًا إِن تَأْتِ يُكْرِمْكَ"، ولا "زَيْدًا مَتَى تَأْتِ تُحِبْهُ" » [5] .

وعلى ما يبدو فإن اعتبار المبرد للمتقدم جوابا للشرط أو سادا مسده ـ على حسب تعبيره ـ يعتمد أساسا من وجهة نظره على وظيفة التعليق التي تحدثها الأداة، فإن خرجت على هذه الوظيفة لم يمكن اعتبار ما تقدم جوابا .

1- شرح الكافية ، جـ2 ص258 .

2- الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ2 ص260 ،261 المسألة 87 .

3- الخصائص ، جـ1 ص283 .

4-انظر شرح التسهيل، جـ4 ص85 .

5- المقتضب ، جـ2 ص68.

، هذا الذي ذهب إليه الكوفيون ومن معهم من النحاة هو الصواب عند ابن القيم لبعده عن التكلف[1].

وكان قد رد على ابن السراج الذي يرى بأن تقدم الجزاء على الشرط إنما يكون ضرورة فقال رحمه الله :« ليس كما قال ، فقد جاء في أفصح الكلام وهو كثير جدا »[2] .

وممن ناصر المذهب الكوفي من المحدثين في اعتبار ما تقدم هو الجواب : مهدي المخزومي الذي يقرر بأن هناك من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية الفصيحة ما يدل على ذلك ، والنحاة ليسوا بحاجة إلى تقدير أجوبة لها ، بل فيما تقدم ما يسد مسد هذه الأجوبة [3] . كما يرى بأن حجة المانعين لتقدم الجواب على الشرط واعتباره دليلا ،لا الجواب نفسه هو التمسك بفكرة العامل وفي هذا المجال يقول : « ولم يكن النحاة ليلتزموا بهذا لولا التزامهم بفكرة العامل ، ولولا مقالتهم بأن "إن" في الشرط عامة جازمة . ولولا التزامهم هذا لما كان هناك ما يمنع من اعتبار المتقدم نفسه هو الجواب، وخاصة إذا احتفظ بالمعنى ولم تضع الدلالة على الشرط» [4] . فواضح من كلام المخزومي أنه يأخذ على النحويين وبخاصة البصريين منهم تتبعهم للعامل النحوي وأثره ، وهو مظهر شكلي من مظاهر النحو دون إنعام النظر في الدلالة المتولدة عند التقديم ، وما كان هذا ليكون لولا تقيدهم الصارم بالقواعد المعيارية .

ويقترب عباس حسن في وجهة نظره من الذي ذهب إليه المخزومي في تأييده للرأي الكوفي ويقرر بأن : « الأخذ برأي الكوفيين ــ وإن كان ليس بالأعلى هنا ــ أنسب وأيسر بسبب الشواهد القوية و الكثيرة التي تؤيدهم وبسب أكثر ما يراه أكثر المحققين وهو أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط » [5]. فالمسألة تبدو حسب الأستاذ مرنة ولا تحتاج إلى كل تلك الشدة في رد وعدم قبول تقدم الجواب التي أبداها البصريون ؛ بسبب تلك القواعد الصارمة التي وضعوها . وفي الأمر اتساع خاصة وأن كثيرا من الشواهد القرآنية والشعرية الفصيحة يمكن تخريجها على تقدم الجواب على شرطه؛ لأغراض بلاغية يحددها السياق والقرائن المختلفة.

إذن فعلى رأي البصريين فإن المتقدم على الأداة ليس بالجواب إنما هو دليل عليه ، أما الجواب فمحذوف يقدر انطلاقا من السياق اللغوي والقرائن المصاحبة له . وفي القرآن الكريم أمثلة متعددة يمكن اعتبار ما تقدم فيها دليلا للجواب والجواب محذوف . قال الشيخ عضيمة : « حذف جواب الشرط لتقدم دليله كثيرا جدا» [6] . وقد أحصى له في الكتاب العزيز أكثر من مائة وثلاثين موضعا [7] .

1-انظر بدائع الفوائد ، جـ1ص 49ــ 52.

2- المصدر نفسه، ص ، ن .

3-انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ص 290 .

4 المرجع نفسه ص ، ن .

5 النحو الوافي ، جـ4 ص455 .

6- دراسات لأسلوب القرآن الكريم سجـ 3 جـ3 القسم الأول ص248 .

7 - المصدر نفسه ، ص، ن .

وتماشيا مع الرأي البصري الذي يقر بحذف الجواب عند تقدم ما يدل عليه نورد بعض النماذج التي وقع فيها حذف جواب الشرط عند تقدم الدليل محاولين الوقوف على المعنى ، أو المعاني التي يوفرها هذا الحذف . وأولى النماذج نبدأها بقوله جلّ شأنه : ﴿ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [1] . فقوله ﴿ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ ﴾ جواب الشرط على قول الكوفيين والأخفش، وهو الظاهر . وأكثر البصريين لا يجيزونه ،وفي المسألة خلاف مبسوط في مصادر النحو[2] .

ومن هذا الحذف الذي حذف فيه الجواب وأقيم الدليل مقامه ما جاء في قوله تعالى :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [3] ، أي : "إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا لله" .قدم الجواب للعناية والاهتمام وللإشعار بأن الأمر بالشكر يجب أن يكون مطلقا [4] .

ومنه قوله عز وجل ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [5]. قال الزمخشري في تفسير الشرط لهذه الآية : « إن كن يؤمنّ بالله واليوم الآخر تعظيم لفعلهن، وأن من آمن بالله وبعقابه لا يجترئ على مثله من العظائم » [6] . وقال الجمل[7]:« هذاالشرط ليس للتقييد، بل للتغليظ حتىولو لم يكن مؤمنات كان عليهن العدة أيضا » [8] .

والجواب المحذوف لهذا الشرط تقديره : "إن كنّ يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يحل لهن أن يكتمن" . قدّم الجواب للإيحاء بأن المطلقات يتربصن بأنفسهن ولا يحل لهن الكتمان مطلقا؛ سواء كن يؤمن بالله واليوم الآخر أم لا؛ لأن الكتمان لا يليق بهن مطلقا . فليس من المروءة في شيء ، ثم جاء الشرط ليؤكد هذا المعنى . أي : إن كن مؤمنات فذلك أوجب [9] .

1- الصافات: 157 .

2-انظر همع الهوامع، جـ4 ص332 .

3- البقرة: 172 .

4- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، ص144.

5- البقرة: 228 .

6- الكشاف مجـ1 ص 207 .

7-هو سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري ،المعروف بالجمل :فاضل من أهل منيةعجيل (إحدى قرى الغربية بمصر) انتقل إلى القاهرة له مؤلفات منها الفتوحات الإلهية محاشية علىتفسير الجلالين والمواهب المحمدية شرح الشمائل الترمذية .وكانت وفاته سنة 1204هـ .انظر ترجمته في الأعلام مجـ3 ص131 .

8 الفتوحات الإلهية: سليمان الجمل ، مطبعة مصطفى محمد، مصر ،1352 هـ ـ1933م مجـ1 ص 183.

9 - من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية ، ص144 .

3 عند توالي شرط واستفهام :

إذا توالى شرط واستفهام، ولا يكون الاستفهام في هذه الحالة إلا بالهمزة[1]؛ لأنها هي التي يصح أن تجتمع مع أداة الشرط ، فنحن أمام رأيين مختلفين في هذه المسألة ؛ فرأي يذهب إلى أن الجواب للشرط وهمزة الاستفهام لا تحدث أي تغيير في الجملة الشرطية . ويتزعم هذا الرأي سيبويه الذي يقول في هذا الصدد : « "أَإِنْ تَأْتِنِي آتِكَ"، ولا تكتفي بمن ؛ لأنها حرف جزاء ومتى مثلها ، فمن ثم أدخل عليه الألف . تقول: "أَمَتَى تَشْتُمْنِي أَشْتُمْكَ" ؟ و"أَمَنْ يَفْعَلْ كَذِلِكَ أَزُرْهُ" ؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره ، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا تغير الكلام عن حاله، وليست كان وهل ، وأشباههما ...فإن قيل : فإنّ الألف لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء ؛ فإن هذا الكلام معتمد لها ، كما تكون صلة للذي إذا قلت :" الذِي إِنْ تَأْتِهِ يَأْتِكَ زَيْدٌ" ، فهذا كله وصل » [2] . فسيبويه يجعل الاستفهام يعتمد على الجملة الشرطية كاملة كما يكون اعتماد الاسم الموصول على الصلة بعده .

والرأي الآخر يتزعمه يونس ، وقد نقل إلينا سيبويه رأيه فقال : « وأما يونس، فيقول : "أَإِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ ". وهذا قبيح يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام .وقال عز وجل: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ ﴾ [3]. ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه (إن)كما يقبح أن تقول : إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ »[4].

فواضح من هذا النقل أن يونس يجعل همزة الاستفهام تغير من جواب الشرط الذي يفترض أن يكون مجزوما ، فترفعه على نية التقديم، وهذا يرده سيبويه الذي لا يرى حاجة تدعو إلى تخريج التركيب على التقديم والتأخير أو على القلب كما سماه[5] . ولم يرد في القرآن الجواب مضارعا فيفصل في الخلاف بين سيبويه ويونس، وإنما ورد جملة اسمية مقرونة بالفاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾ [3] .

ويذهب الفراء مذهب يونس في اعتبار الجواب للاستفهام ، لا للشرط حتى وإن كان فعل جواب

1- انظر الكتاب ، جـ3 ص82 .

2 المصدر نفسه ، ص ، ن .

3- الأنبياء: 34 .

4- الكتاب ، جـ3 ص83 .

5- المصدر نفسه، ص ، ن.

[illegible] مجزوما بـ . وفي هذا المعنى يقول : « كل استفهام دخل على جزاء، فمعناه ان يكون في جوابه خبر [illegible] والجزاء شرط لذلك الخبر ،فهو على هذا،وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء »[1] .

و بالمقابل رجح أبو البقاء العكبري مذهب سيبويه معتمدا على دليلين في ترجيحه، وفي هذا الشأن يقول : « ومذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ، إذ لا يصلح أن تقول : "أَتَزُورُنِي فَإِنْ زُرْتُكَ؟". الثاني : أن الهمزة لها صدر الكلام ، وإن لها صدر الكلام وقد وقعا في موضعهما . والمعنى يقم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد »[2] . ويظهر أن العكبري يؤيد مذهب سيبويه انطلاقا من القواعد النحوية التي أرسى دعائمها سيبويه نفسه .

وممن تابع سيبويه في ما ذهب إليه الأخفش [3]، وابن الأنباري [4]، والزركشي [5] ،وكلهم رد قول يونس باستحالة تقدير الآية : ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[6] على : أفهم الخالدون فإن مت؟ ؛ لئلا يبقى الشرط بلا جواب ، إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأن الفاء المتصلة تمنع من ذلك ؛لهذا يقولون : "أَنتَ ظَالِمٌ إِن فَعَلْتَ"، ولا يقولون "أَنتَ ظَالِمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ" [7] .

ويختار الرضي كذلك مذهب سيبويه ويوضح مذهب يونس فيقول : « ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول : " مَنْ إِنْ أَضْرِبْهُ يَضْرِبْنِي بالجزم لا غير اتفاقا؛ لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ، ويقول في الهمزة "أَئِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ" بتقدير "أَآتِيكَ إِنْ تَأْتِنِي" والحق هو الأول أعني مذهب سيبويه ؛لأن كلمات الشرط إنما تلغى إذا تقدم عليها ما يستحق الجواب ، وهاهنا ليس كذلك ، فالأولى أن يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا ، كدخول الموصول عليهما معا» [8] . أما ابن القيم فيصرح بأن القرآن مع سيبويه والقياس أيضا [9] .

وذهب بعض المحدثين إلى أن للسياق والقرينة ــ مهما كانت ــ دور كبير في تحديد الجواب لأي منهما ، فقد يكون الجواب للاستفهام كما قد يكون للشرط [10] وفي القرآن الكريم دخلت همزة الاستفهام على أداة الشرط إن في ثلاثة مواضع منها قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن

1- معاني القرآن ، الفراء ،جـ1 ص236 .

2- التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص296 .

3- معاني القرآن ، الأخفش ،جـ2 ص150

4- البيان في غريب إعراب القرآن ،جـ2 ص161 .

5- البرهان في علوم القرآن ، جـ2 ص365 .

6- الأنبياء: 34 .

7-انظر البرهان في علوم القرآن جـ 2 ص 365.

8- المصدر نفسه ، وانظر همع الهوامع ، جـ2 ص62 .

9- انظر بدائع الفوائد ، جـ1 ص49 .

10-انظر النحو الوافي ،جـ4 ص 490.

مَاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾[1]. قال أبو حيان في تفسير دخول الاستفهام على الشرط في هذه الآية : « هذه الهمزة هـ همزة الاستفهام الذي معناه الإنكار والفاء للعطف وأصلها التقديم ، إذ التقدير : فإن مات. لكنهم يعتنون بالاستفهام فيقدمونه على حرف العطف ، وقد تقدم لنا مثل... وهمزة الاستفهام داخلة على الشرط وجزائه، وجزاؤه هو انقلبتم ، فلا تغير همزة الاستفـــهام شيئا من أحكام الشرط وجزائه؛ فإذا كانـــا مضارعين كانا مجزومين نحو : "إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ" »[2].

و ينقل لنا أبو حيان رأي يونس الذي يقول بحذف جواب الشرط فيقول : « وذهب يونس إلى أن الفعل الثاني يبنى على أداة الاستفهام ، فينوى به التقديم ، ولا بد إذ ذاك من جعل الفعل الأول ماضيا ؛ لأن جواب الشرط محذوف ولا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط لا يظهر فيه عمل لأداة الشرط ، فيلزم عنده أن تقول : "أَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أُكْرِمْكَ". التقدير فيه :"أُكْرِمُكَ إِن أَكْرَمْتَنِي" ، ولا يجوز عنده "إِن تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ" بجزمهما أصلا . ولا" إن تكرمني أكرمك" بجزم الأول ورفع الثاني إلا في ضرورة الشعر ... فعلى مذهب يونس تكون همزة الاستفهم دخلت في التقدير على ﴿انقلبتم﴾ وهو ماض معناه الاستقبال ؛ لأنه مقيد بالموت أو بالقتل ، وجواب الشرط عند يونس محذوف . يقول في ذلك: قال كثير من المفسرين في الآية: قلت: ألف الاستفهام دخلت في غير موضعهالأن الغرض إنما هو أتنقلبون على أعقابكم إن مات محمد »[3].

والغرض من حذف جواب الشرط في الآية كما يرى بعض المفسرين هو التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط [4] . وجاء في الدر المصون أن الجواب محذوف والتقدير :" أ نقلبتم على أعقابكم إن مات محمد" ؟ ؛لأن الغرض إنكار انقلابهم على أعقابهم بعد موته [5] .

ومما حذف فيه الجواب كذلك لاجتماع الشرط والاستفهام قوله جلّ شأنه : ﴿ قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [6] . وتقدير الجواب حسب الألوسي " أئن ذكرتم ووعظتم بما فيه سعادتكم تتطيرون أو تتوعدون أونحو ذلك " [7] . أما عند صاحب البيان فالتقدير عنده: " أئن ذكرتم تلقيتم التذكير والإنذار بالكفر والإنكار " [8] .

ومنه قوله تعالى ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ ﴾ [9] .

1- آل عمران: 144.

2 - انظر البحر المحيط مجـ3 ص68 .

3 - المصدر نفسه ، جـ3 ص 69 ، وانظر حاشية الجمل على الجلالين مجـ1 ص 319 .

4- انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص 296 .

5 - الدر المصون ، جـ2 ص222 .

6- يس: 19 .

7 - روح المعاني ، مجـ 3، جـ8 ص 224 .

8 - البيان في غريب إعراب القرآن ، جـ2 ص292.

9 - الزمر: 19 .

قال أبو حيان : « وذهبت فرقة منهم الحوفي [1] والزمخشري إلى أن من شرطية وجواب الشرط أفأنت : فالفاء في الجواب دخلت على جملة الجزاء و أعيدت الهمزة لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد ووضع من في النار وهو ظاهر موضع المضمر ، إذ كان الأصل تنقذه . وإنما أظهر تشهيرا لحالهم وإظهارا لخسة منازلهم ... وعلى هذا القول يكون قد اجتمع استفهام وشرط على قول الجماعة أن الهمزة قدمت من تأخر » [2] . وقال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ [3]الآية: تتأسف أنت عليه أو نحو هذا من التقدير، ثم استأنف توقيف النبي ﷺعلى أنه يريد أن ينقذ من في النار، أي: ليس هذا إليك »[4]. والجزاء عند صاحب الحاشية محذوف تقديره" فأنت تنقذه "[5].

4ـ عنـد اجتمـاع الشرط والقسـم :

سبق لنا ـفي الفصل الثاني ـ من بحثنا الحديث عن اجتماع الشرط والقسم ، ووقفنا على أهم الأحكام المتعلقة بهذا الاجتماع وبخاصة فيما تعلق بتحديد الجواب لأي منهم. والخلاصة التي يمكن التذكير بها هو أنه إذا توالى شرط وقسم استغنى بجواب سابقهما [6] .

وقد وقفت في التنزيل على بعض الشواهد مما توالى فيه شرط وقسم يمكن حملها على حذف الجواب للشرط، ويتعين ذلك خصوصا إذا اقترنت اللام الموطئة للقسم بأداة الشرط . فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [7] . في لئن ثلاثة أقوال:

أ- أن تكون اللام موطئة للقسم المحذوف و إن شرطية وجواب القسم قوله تعالى : ﴿ ما تبعوا قبلتك ... ﴾ وجواب الشرط محذوف ، وحذفه عند النحويين صحيح ؛لأن فعل الشرط ماض .

ب- أن تكون " إن " بمعنى لو وهو قول الفراء[8] والأخفش [9] وأبي اسحاق الزجاج . ويكون قوله ﴿ ما تبعوا قبلتك ... ﴾ جواب الشرط ؛ ولذلك لم تحتج إلى الفاء . قال الأخفش : « قوله ﴿ولئن آتيت ﴾ : ولو أتيت . ألا ترى أنك تقول : " لَئِنْ جِئْتَنِي مَا ضَرَبْتُكَ" على معنى " لو " كما قال:﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا

---

1 –هو علي بن إبراهيم بن سعيد ،أبوالحسن الحوفي :نحوي،من العلماء باللغة والتفسير .من أهل الحوف (بمصر) .متوفى سنة 430هـ. من كتبه :البرهان في تفسير القرآن ،والموضح في النحو ،ومختصر كتاب العين .انظر ترجمته في :بغية الوعاة جـ4 ص140 ،والأعلام جـ4 ص250 .

2- البحر المحيط ، جـ7 ص421.

3- الزمر: 19 .

4- المحرر الوجيز ، جـ4 ص526 .

5- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ8 ص 192 .

6- انظر شرح ابن عقيل جـ2 ص389 .

7- البقرة: 145.

8- انظر معاني القرآن للفراء جـ1 ص84 .

9- انظر معاني القرآن ، الأخفش جـ1 ص161

فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾ [1]. يقول : ولو أرسلنا ريحا ؛ لأن معنى "لئن" مثل معنى لو ؛ لأن لو لم تقع ، وكذلك لئن كذا يفسره المفسرون » [2].

جـ- أن يكون قوله ﴿تبعوا ﴾ماضيا في المستقبل، ودخلت ما حملا على لفظ الماضي ، وكذلك حذفت الفاء من جواب الشرط.قال العكبري « اللام توطئة للقسم،وليست لازمة بدليل قوله: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [3] . ﴿مَاتَبِعُوا ﴾، أي: لا تبعوا ، فهو ماض في معنى المستقبل ودخلت ما حملا على لفظ الماضي ،وحذفت الفاء في الجواب ؛لأن فعل الشرط ماض » [4] . اما الزمخشري، فيرى أن: ﴿ما تبعوا﴾ جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط[5] .

وهي مسألة خالفه فيها أبو حيان الذي يرى بأن :« اللام في لئن هي التي تؤذن بقسم محذوف متقدم فقد اجتمع القسم المتقدم المحذوف، والشرط متأخر عنه؛ فالجواب للقسم وهو قوله: ﴿مَا تَبِعُوا﴾ ؛ ولذلك لم تدخله الفاء ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، وهو منفي بما ماضي الفعل مستقبل المعنى . أي : ما يتبعون قبلتك ؛لأن الشرط قيد في الجملة والشرط مستقبل ، فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلا ضرورة أن المستقبل لا يكون شرطا في الماضي» [6] . فأبو حيان قد خالف الزمخشري في مسألة الفاء ؛ لأن جملة الشرط عنده تقتضي الفاء في حين لا تقتضي جملة القسم ذلك ؛ ولأن القسم للتوكيد والشرط للربط[7] .

ومن أمثلة حذف جواب الشرط عند اقتران اللام الموطئة للقسم باسم الشرط قوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ [8] ، فقوله تعالى﴿وَلَمَن صَبَرَ ﴾ : من شرطية وصبر ماض في موضع جزم بها ، والجواب الجملة الاسمية : إن ذلك ... وقد حذفت الفاء [9] . قال أبو حيان في التوجيه النحوي لهذه الآية التي اجتمع فيها شرط وقسم : «ولمن : يجوز أن تكون اللام الموطئة للقسم المحذوف ،ومن شرطية، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة جواب القسم عليه ، ويجوز أن تكون اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ، والجملة المؤكدة بإنّ في موضع الخبر» [10] .

1- الروم: 51 .

2- معاني القرآن ، الأخفش ، جـ1 ص161.

3- المائدة: 73 .

4- التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص125 .

5- انظر الكشاف ، جـ1 ص152 .

6- البحر المحيط ، جـ1 ص430 .

7- انظر الكتاب ، جـ3 ص104 .

8- الشورى: 43 .

9- انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ2 ص1135.

10- البحر المحيط ، جـ7 ص523.

ومن ذلك اقتران اللام الموطئة باسم الشرط (ما) ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ... ﴾ [1]، فيجوز في ﴿ ما ﴾أن تكون شرطية مقترنة بلام التوطئة [2]. وممن ذهب إلى هذا الاحتمال الشهاب في حاشيته، حيث يقول: « واللام في لما موطئة للقسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستخلاف، وما تحتمل الشرطية، ولتؤمنن ساد مسدّ جواب القسم والشرط » [3].

5- إذا توالى شرطان فأكثر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾ [4]. ذكر أبو حيان أن مذهب سيبويه فيما إذا اجتمع شرطان، كان الجواب للسابق منهما على أن الجواب الثاني محذوف. وهو اختياره [5]. وذهب أبو علي الفارسي[6] إلى أن الجواب لإن، فيكون جواب أما محذوفا. وذهب الأخفش إلى أن الجواب لهما معا [7].

وذهب ابن مالك إلى أنه إن توالى شرطان فصاعدا من غير عطف، فالأصح أن الجواب للسابق منهما. وذكر كذلك أنه إن كان عطفا فالجواب لهما معا، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ... ﴾ [8].

وقال العكبري قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ ﴾ جواب أما فروح، وأما إن، فلستغني بجواب أما عن جواب إن؛ لأن إن قد حذف جوابها في مواضع. والتقدير فله روح [9].

وفي تقديري فإن قول العكبري في تعيين المحذوف أقل تكلفا؛ لأنه جعل الجواب للمتقدم منهما، وهو وجوابه سدّ مسدّ الجواب الثاني. وهذا يتفق مع القاعدة الشهيرة عند اجتماع الشرط والقسم.

ومن أمثلة توالي الشروط قوله عز وجل: ﴿ وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ... ﴾ [10]. ذكر الحوفي [11] أن جواب الشرط قوله: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾. وردّ أبو حيّان هذا القول؛ لأن في الآية شرطين: إما أن يكون جوابا للأول وهو اختياره كما سبق، وهو غير جائز عنده؛لأنه لا يترتب عليه. فالمعنى يصير: إما نرينك بعض ما نعدهم من العذاب، فإنما عليك البلاغ. وإما أن يكون جوابا للشرط الثاني: وهو قوله:﴿ أو نتوفينك﴾؛لأن العطف محمول على إعادة العامل، وهو لا يصح أيضا؛لأن وجوب التبليغ لا يترتب على وفاته ــ عليه السلام ــ.

1- آل عمران: 81.

2- انظر معاني القرآن للفراء، جـ 1 ص225، والكشاف، جـ 1 ص290.

3- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي مجـ3 ص80.

4- الواقعة: 88، 89.

5- انظر البحر المحيط، جـ8 ص216.

6- انظر كتاب الشعر، جـ1 ص 64.

7- انظر إعراب القرآن، النحاس، جـ 3 ص 344. وانظر البحر المحيط، جـ8 ص216.

8- محمد:36.

9 التبيان في اعراب القرآن، جـ2 ص1206

10- الرعد40.

11-انظر البحر المحيط، جـ 5 ص 399.

، الظاهر عند أبي حيان أن يقدر لكل منهما جواب . أي : فإما نريئك بعض الذي نعدهم من العذاب ؛ فذلك شافيك من أعدائك . أو نتوفينك قبل حلوله بهم فلا لوم عليك ولا عتب [1] .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [2]. قوله ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ جواب الشرط . وهو قول ابن عطية [3] والحوفي [4].

وذكر الزمخشري أنه جواب (أو نتوفينك) ؛ لأنه يجعل للمعطوف والشرط جوابين ، فيكون جواب الأول محذوفا تقديره :" وإما نرينك بعض الذي نعدهم فذاك "[5] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [6] ، قوله﴿ تَرْجِعُونَهَا﴾ جواب لـ ﴿ فلولا ﴾ الأولى . وقد أغنى عن جواب الثانية . ويجوز أن يكون العكس . وقيل : إن الثانية تكرير للأولى . وذكر الفراء أنهما أجيبا بجواب واحد . وقيل إن أحد الجوابين محذوف [7] .

6- إذا كان الجواب ليس مسببا عن الشرط :

وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة للتراكيب الشرطية التي حذفت أجوبتها عندما لم تكن مسببة عن الشرط ولا مترتبة عنه ، وما ذكر بعد الشرط ساد مسد الجواب ، في حين يعده الكوفيون هو الجواب نفسه . ويكاد يكون الخلاف لفظيا كما ذكر ذلك عباس حسن [8] ، وهذا الخلاف في التسمية يقتصر على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعا بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة .

ومما جاء حول هذا الحذف في التنزيل قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [9] ، فإن قوله ﴿ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ليس مسببا من حيث المعنى على الشرط في قوله تعالى : ﴿فإن انتهوا ﴾، بل هو مجرد دليل عليه. وذكر الشيخ الطاهر بن عاشور أن هذا الدليل قائم مقام جواب الشرط ؛ لأنه علة الجواب المحذوف [10].

ومنه قوله عز وجل : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [11] . ذكر أبو حيان أن الفاء وما بعدها جواب الشرط صورة ، والجواب حقيقة محذوف . وتقديره عنده :" فلنت معذور، إذ أديت ما وجب عليك"

1- المصدر السابق

2 - يونس: 46.

3 - انظر المحرر الوجيز جـ3 ص123 .

4- انظر البحر المحيط ، جـ5 ص 164 .

5 - المصدر نفسه ، ص ، ن . وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، جـ 5 ص234.

6 - الواقعة: 83-87.

7 - انظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ17 ص232 .وانظر مغني اللبيب جـ7 ص275 .

8 - انظر النحو الوافي ، جـ4 ص454 .

9 - البقرة: 193 .

10-انظر التحرير والتنوير ، جـ2 ص209. و روح المعاني ، مجـ1 ، جـ2 ص76 .

11- النحل: 82 .

فإن [illegible] البلاغ مقام السبب لإتيانه عليه [1] .

وقوله تعالى : ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾ [2]. ذهب ابن هشام إلى أن الظاهر أن يكون جواب الشرط محذوفا ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ...﴾ ليس جوابا ؛لأن الأصل في الجواب أن يكون مسببا عن الشرط، وأجل الله آت من غير قيود . والتقدير :" فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت"[3]. وقدر البيضاوي الجواب المحذوف بقوله :« فليبادر ما يحقق أمله ويصدق رجاءه ، أو ما يستوجب به القربة والرضا» [4] . ويرى الطاهر بن عاشور أن السّر في مجيء دليل الجواب مكان الجواب الحقيقي هو تحقيق الاتصال والربط بين مدلول جملة الشرط ومدلول جملة الجزاء ، ولولا ذلك لاختل الربط بين الشرط والجزاء ، إذ يفضي إلى معنى: من لم يكن يرجو لقاء الله فإن أجل الله غير آت . وهذا لا يستقيم في مجاري الكلام ، فلزم تقدير شيء من باب دلالة الاقتضاء[5] . وقدر القرطبي ضميرا في الجملة السادة مسد الجواب يعود على المبتدأ من والتقدير عنده :« من كان يخاف الموت فليعمل عملا صالحا فإنه لابد أن يأتيه » [6] .

ومنه قوله تعالى :﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [7] ، فالجواب محذوف تقديره : فاصبر وتأس بمن قبلك ، فقد كذبت رسل من قبلك [8] . ولا يصح أن يكون قوله ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾جوابا ؛ لأنه ليس مسببا عن الشرط . وذكر الشهاب أن المسألة تصح على أن يكون المترتب على الجواب الإعلام والإخبار [9] .

7- إذا توسطت العبارة الشرطية :

تتوسط العبارة الشرطية بين أجزاء الدليل ، فيحذف الجواب . وفي القرآن الكريم يتخذ التوسط للعبارة الشرطية له أشكالا وصورا مختلفة منها :

أ-التوسط بين ما أصله المبتدأ والخبر : إذا وقعت العبارة الشرطية بين المبتدأ والخبر؛ فهناك خلاف بين سيبويه والمبرد في تحديد جواب الشرط ، فسيبويه يذهب إلى أن الجملة هي الجواب ، في حين يرى المبرد بأن الجواب محذوف [10] . وهو اختلاف ــ برأي ــ يرجع إلى نظرة كل منهما إلى طبيعة العبارة الشرطية ، وعلاقتها بجملة المبتدأ والخبر ؛ فسيبويه ينظر إليهما وكأنهما جملة واحدة ، أي : أن جملة

1-انظر البحر المحيط ، جـ 5 ص523 . وانظر تفسير أبي السعود ، جـ5 ص133.

2- العنكبوت: 5.

3- مغني اللبيب ، جـ2 ص648.وانظر البحر المحيط ، جـ7 ص41 .

4- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، عبد الله البيضاوي، دار الفكر، بيروت، 1982 ،ص 524 .

5- انظر التحرير والتنوير ، جـ20 ص208 .

6- الجامع لأحكام القرآن ، جـ13 ص327 .

7- فاطر: 4 .

8-انظر الكشاف مجـ3 ص472. ومغني اللبيب ، جـ2 ص 648 .

9- انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي مجـ7 ص216.

10- انظر إعراب القرآن ، النحاس ، جـ1 ص56 .

المبتدأ والخبر سدت مسد الجواب . وينظر المبرد إلى جملة الشرط وجملة المبتدأ والخبر على أنهما جملتان منفصلتان . ومن ثم احتاجت عبارة الشرط إلى جواب ، وهذا ماتطلب تقديره لديه . غير أنه لما كان في العادة تقدير الجواب من الدليل المذكور ، لم نر فرقا كبيرا في المعنى المحصل عليه في نهاية الأمر — إن لم يكن المعنى واحدا — بين سيبويه والمبرد . وذهب ابن مالك إلى أن الخبر يسد مسد الجواب . ورد ذلك أبو حيان وقال بأن الجواب محذوف [1] .

ومما جاء في التنزيل من حذف الجواب لتوسطه بين ما أصله مبتدأ وخبر قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [2] ، ففي الآية شرط حذف جوابه تقديره : "إن شاء الله هدايتنا للبقرة اهتدينا" [3] . ويعلل السمين الحلبي لاعتراض الشرط بين طرفي الجملة الاسمية تعليلا حسنا فيقول : « ... ولكنهم أخرجوه [أي الشرط] في جملة اسمية مؤكدة بحرفي تأكيد مبالغة في طلب الهداية ، واعترضوا بالشرط تيمنا بمشيئة الله تعالى » [4] .

أما أبو حيان ، فيرى أن اعتراض الشرط بين أجزاء الجملة الاسمية يحقق غرضين أحدهما شكلي والآخر دلالي . وذلك ما نستشفه من قوله : « ... لكنه توسط هنا بين اسم إنّ وخبرها ليحصل توافق رؤوس الآي والاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله . وجاء خبر إن اسما؛ لأنه أدل على الثبوت وعلى أن الهداية حاصلة لهم ، وأكد بحرفي التأكيد إنّ واللام . ولم يأتوا بهذا الشرط إلا على سبيل الأدب مع الله تعالى ، إذ أخبر بثبوت الهداية لهم ، وأكدوا تلك السنية ، ولو كان تعليقا محضا لما احتيج إلى تأكيد »[5] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾ [6] ، فقد أعترض الشرط بين اسم عسى وخبرها ، وحذف جوابه لدلالة فهل عسيتم عليه ، أو هو ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ نفسه عند من يرى تقديمه [7]

ب- التوسط بين الفعل ومفعوله:

ومن أمثلته قوله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [8] .

ما تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه وليس إياه خلافا للكوفيين والمبرد . ولا يكون الشرط غير ماض إلا في الشعر كما قرر النحاة ، والتزم المضي طلبا للتشاكل ؛ لئلا يظهر فيه تأثير الأداة . وتقدير الجواب المحذوف حسب بعض المفسرين هو : "أخف عذاب يوم عظيم" ، و"قيل صرت

1- ارتشاف الضرب ، ص814 .

2- البقرة: 70 .

3- الدر المصون ، جـ1 ص258 .

4- المصدر نفسه .وانظر البرهان في علوم القرآن ، جـ3 ص185 .

5- البحر المحيط ، جـ1 ص254 .

6- محمد: 22.

7- انظر البحر المحيط ، جـ8 ص82 .والدر المصون ، جـ6 ص155 .

8- الأنعام: 15

مستحق لهذا العذاب [1] . ويرى صاحب الدر المصون أن الشرط في هذه الآية يحتمل وجهان ، فهو إما معترض بين الفعل وأخذ مفعوله عذاب ، أو هو في محل نصب على الحال [2] . ويفسر الألوسي الشرط في قوله : ﴿ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾ تفسيرا بلاغيا يكشف عن موطن الجمال في الآية فيقول : « وفي الكلام مبالغة أخرى بالنظر إلى ما يفهم مما تقدم في قطع أطماعهم ، وتعريض بأنهم عصاة مستحقون للعذاب، حيث أسند إلى ضمير المتكلم ما هو معلوم الانتفاء ، وقرن بإن التي تفيد الشك ، وجيء بالماضي إبرازا له في صورة الحاصل على سبيل الفرض» [3] .

جـ- التوسط بين الفعل والحال :

فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [4] .

فالشرط ــ بين فعل الدخول وحال الأمن ، وجوابه محذوف تقديره :" ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله دخلتم آمنين" ، فحذف الجواب لدلالة الكلام عليه [5] .

ومنه قوله عز وجل : ﴿ ... لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [6] .

فقد وقع التعليق بين الفعل والحال منه في قوله ﴿ إِن شَاءَ اللَّهُ ﴾وهذا التعليق ربما أشكل على بعض الناس ، إذ كيف يقع منه عز وجل وهو الخالق للأشياء ، المدبر لها ، العالم بأحوالها ومآلها .

وللإجابة على هذا الإشكال ذهب بعض النحاة إلى أن " إن" قد ترد بمعنى إذ ، ومنه هذه التي في الآية .فأجاب أولا بأنه تعليم للعباد ،وهو معنى قول ثعلب : استثنى فيما يعلم استثناء الخلق فيما لا يعلمون ، وفيه تعريض بأن وقوعه حاصل تحت مشيئته وتصرفه ، لا بفضل جلادتهم وتدبيرهم . وأصل المعنى : لتدخلنه لا محالة إلا أن أشاء عدم الدخول . فهو وعد لهم عن ظاهره لأجل التعريض بهم والإنكار على المعترضين على الرؤيا ، فيخرج التعبير مخرج الكناية ، وفيه من لطف المعنى ما فيه [7] .

وقيل هو تعليق في قوله آمنين ، لا لأجل إعلامه بالدخول ؛ فالتعليق مقدم على موضعه ، وهذا القول لا يخرج التعليق عن كونه معلقا على واجب ؛ لأن الدخول والأمن أخبر بهما تعالى ، ووقعت الثقة بالأمرين : وهما الدخول والأمن الذي هو قيد في الدخول ، وآمنين حال مفارقة للدخول ، ومحلقين ومقصرين حال مقدرة [8] .

1- انظر حاشية الشهاب على شرح البيضاوي مجـ4 ص50 .وانظر روح المعاني ، جـ3 ص111 .

2-انظر الدر المصون ، جـ 3 ص22 .

3- روح المعاني ، مجـ1، جـ3 ص111.

4- يوسف: 99.

5- انظر روح المعاني ، مجـ 2، جـ5 ص 57 .

6- الفتح: 27 .

7- انظر روح المعاني مجـ3 ، جـ9 ص120 ،121.

8- البحر المحيط ، جـ 8 ص101.

د - التوسط بين لولا التحضيضية وفعلها :

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا ... ﴾ [1] . فلولا الأولى مع ما في حيزها دليل جواب الشرط الأول ﴿ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾و الشرط معترض بين لولا التحضيضية والفعل ترجعونها ، وجواب الشرط محذوف. والتقدير : « أنكم إن كنتم غير مربوبين كما تقتضيه أقوالكم وأفعالكم ، فما لكم لا ترجعون الروح إلى البدن إذا بلغت الحلقوم ، وتردونها كما كانت بقدرتكم أو بواسطة علاج للطبيعة»[2] . ويرى ابن عطية ، أن ترجعون سدت مسد الأجوبة والبيانات التي دعت إليها التحضيضات [3] .

هـ- بين الفعل والظرف :

ومنه قوله عز وجل : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [4] .في هذه الآية الكريمة اعترض الشرط في قوله : إن كفرتم بين فعل التقوى وظرف الزمان اليوم، وجوابه محذوف دل عليه ما تقدم الشرط . والتقدير : « فكيف تتقون يوما يجعل الولدان شيبا إن كفرتم »[5] .

وجمع الألوسي بين تفسيره للشرط الذي صدّر بإن الدالة على الشك ــ وهذا محال في حقه سبحانه ــ وبين تقدير الجواب بطريقة تدل على فهم عميق وحس دقيق فقال : « وفي قوله سبحانه : ﴿إِن كَفَرْتُمْ﴾ ، وتقديره تقدير مشكوك في وجوده ما ينبه على أنه لا ينبغي أن يبقى مع إرسال هذا الرسول لأحد شبهة تبقيه في الكفر ، فهو النور المبين. وجوز أن يكون يوما ظرفا لتتقون على معنى : فكيف لكم بالتقوى في يوم القيامة إن كفرتم في الدنيا ، والكلام حينئذ للحث على الإقلاع من الكفر والتحذير عن مثل عاقبة آل فرعون قبل أن لا ينفع الندم » [6] .

و- بين المعطوف والمعطوف عليه :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [7] ، فقد اعترض في الآية الشرط بين جملتين عطف عليهما بأو وحذف جوابه وتقديره :" إن شاء تعذيبهم عذبهم" [8]. قال أبو حيان : وهو قد شاء تعذيبهم إذا وفوا على النفاق ؟ فقال ابن عطية : تعذيب المنافقين ثمرته إدامتهم الإقامة على النفاق إلى موتهم أو التوبة. التقدير : ليقيموا على النفاق، فيموتوا عليه إن شاء فيعذبهم، أو يتوب عليهم فيرحمهم، فحذف سبب التعذيب وأثبت المسبب وهو الرحمة والغفران وهذا من الإيجاز الحسن »[9].

---

1 - الواقعة: 86 ، 87 .

2- روح المعاني ، مجـ3 ، جـ9 ص159 .وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي مجـ8 ص215 .

3 - انظر المحرر الوجيز ، جـ 5 ص 253 .

4 - المزمل: 17 .

5 - معاني القرآن ، الفراء ،مجـ3 ص198 . وانظر التحرير والتنوير،مجـ29 ص274 .

6 - روح المعاني ، مجـ4 ، جـ10 ص136.

7 - الأحزاب: 24 .

8 - الدر المصون ، جـ 5 ص411.

9 - البحر المحيط ، جـ7 ص223

... ذهب ابن عاشور إلى أن تعليق التعذيب على المشيئة فيه تنبيه لهم بسعة رحمة الله ، وأنه لا يقطع ... من السعي إلى مغفرة الله شريطة أن يعودوا إليه ، فيتوب الله عليهم . ولما قابل هذه التوبة بتعذيبه اياهم تعين أن التعذيب باق عند عدم توبتهم [1]. ومما يعزز به الشيخ كلامه آية أخرى من القرآن الكريم ــ والقرآن يفسر بعضه بعضا ــ وهي قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [2] .

8- ما ظاهره أنه جواب شرط من غير عائد :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ [3] .

فالظاهر في ﴿من ﴾ أنها شرطية ، وجوابها حسب أبي حيان محذوف تقديره : فلا يقتصر عليه وليطلب الثوابين ، فعند الله ثواب الدارين [4] .وقيل : إن الجواب قوله تعالى : ﴿ فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ له. ويجوز أن تكون من موصولة في موضع رفع على الابتداء. وخبر المبتدأ قوله ﴿فعند الله ثواب الدنيا والآخرة﴾ على زيادة الفاء وحذف العائد [5].

ومنه أيضا قوله سبحانه : ﴿ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [6] .

جواب الشرط قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ على أن العائد غفور رحيم لهم . قال أبو حيان بصدد هذه الآية : « وقوله : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ ﴾جواب للشرط ، والصحيح أن التقدير: غفور رحيم لهم ؛ ليكون جواب الشرط فيه ضمير يعود على من الذي هو اسم الشرط ، ويكون ذلك مشروطا بالتوبة » [7] . وقد خالف في هذا الحكم ابن عطية [8]، والزمخشري [9] وأبو البقاء [10] ، إذ قدروا : فإن الله غفور رحيم لهن أي : للمكرهات فعريت جملة جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط . وصح عند الشهاب أن يكون العائد لهن،ولكن المختار عنده قول جمهور النحاة،ويجوز أن يكون الجواب محذوفا تقديره : فعليه وبال إكراههن [11] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [12] ، ففي الكلام حذف العائد أي : فقل له أو من المنذرين له . ويجوز أن يكون الجواب محذوفا أي: فلا عليّ من وبال ضلاله[13] . قال صاحب البحر

1- انظر التحرير والتنوير ، جـ21 ص309 .

2- النساء: 48 .

3- النساء: 134.

4- البحر المحيط ، جـ3 ص368 .وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، جـ3 ص370 .والدر المصون ، جـ2 ص 439.

5- انظر الكشاف ، جـ1 ص 445 .وانظر معاني القرآن ، الأخفش ، جـ1 ص267.

6- النور: 33.

7- البحر المحيط ، جـ6 ص453 .

8- انظر المحرر الوجيز ، جـ 4 ص182 .

9- انظر الكشاف، جـ3 ص189 .

10- انظر التبيان في إعراب القرآن ، جـ2 ص969.

11- انظر حاشية الشهاب ،على تفسير البيضاوي ، جـ 1 ص 378.

12- النمل:92 .

13- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ7 ص274 ، وانظر الكشاف جـ3 ص306

المحيط موضحا للحذف الذي وقع في الآية : « ومن ضل فوبال إضلاله مختص به وحذف جواب من ضل لدلالة جواب مقابله عليه، أويقدر في قوله فقل إنما أنامن المنذرين ضمير حتى يربط الجزاء بالشرط » [1].

ويعلل لتقدير العائد في جملة الجواب فيقول : « ... إذ أداة الشرط اسم وليس ظرفا ، فلا بد في جملة الجواب من ذكر يعود عليه ملفوظ به أو مقدر ؛ فتكون هذه الجملة هي جواب الشرط . ويقدر الضمير من المنذرين له ليس عليّ إلا إنذاره ، وأما هدايته فإلى الله »[2] .

9- ما ظاهـره أنه جـواب الشـرط على زيـادة حـرف النسـق :

ومما جاء في القرآن الكريم من هذا الحذف قوله جل شأنه : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ ﴾ [3] ، فجواب لو محذوف والتقدير : لكان خيرا ، وقيل : إن الجواب قوله : ﴿ وقالوا حسبنا الله ﴾ على زيادة الواو ، والأول عند النحويين أظهر وأبلغ [4] . قال الزمخشري :«جواب لو محذوف تقديره : ولو أنهم رضوا لكان خيرا لهم . والمعنى :ولو أنهم رضوا ما أصابهم به الرسول من الغنيمة وطابت به نفوسهم وإن قل نصيبهم ، وقالوا كفانا فضل الله وصنعه، وحسبنا ما قسم لنا سيرزقنا الله غنيمة أخرى؛ فيؤتينا رسول الله ﷺ أكثر مما آتانا اليوم »[5] .

ومنه قولـه تعالى: ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [6] .

وجواب إذا الشرطية محذوف تقديره: تاب عليهم [7] وذهب أبو حيان إلى أن الدعوى بزيادة ثم وجواب إذا ما بعدها بعيد جدا ،إذ لم يثبت من كلام العرب زيادة ثم[8] .

وما ذهب إليه أبو حيان في نفيه لزيادة ثم في كلام العرب لا يستقيم عند بعض النحويين [9] الذي حكم بزيادتها واستدل على ذلك بقول الشاعر :

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا[10]

ومنه قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [11] .

جواب لما محذوف أي : ناديته الملائكة ، أو كان ما كان ، ويجوز على قول الكوفيين والفراء أن يكون

1- البحر المحيط ، جـ7 ص 103 .

2- المصدر نفسه ، ص ، ن .

3- التوبة: 59 .

4-انظر الدر المصون مجـ3 ص476.

5- الكشاف ، مجـ2 ص221.

6- التوبة: 118 .

7- البحر المحيط ، جـ 5 ص110 .وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ6 ص454.

8-المصدر نفسه.

9- انظر مغني اللبيب ، جـ1 ص117 .

10- البيت من الطويل ، وهو لزهير ابن أبي سلمى في ديوانه ص106 .

11- الصافات: 103، 104 .

في إعراب قوله تعالى ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ على زيادة الواو ، وعلى قول غيرهم ﴿وَتَلَّهُ﴾ على زيادة الواو أيضا [1] . وعند النحاس لا يصلح زيادة الواو ؛ لأنها من حروف المعاني [2] .

10- الحـــذف في مواضـــع التفخيـــم و التعظيم :

وردت بعض التراكيب الشرطية في الكتاب العزيز محذوفة الأجوبة في مواطن التفخيم والإعظام للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع فيه كل مذهب ممكن ؛ فلا يتصور مطلوبا أو مكروها إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه ، ولو عيّن شيء اقتصر عليه وربمّا خف أمره [3].

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ...﴾ [4] ،فقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَى ﴾ يقتضي له جوابا تفخيما للأمر وتعظيما للشأن.و جاز حذفه لعلم المخاطب به ، وأشباهه كثيرة في القرآن والشعر. ولو قدرت الجواب كان التقدير : لرأيت سوء منقلبهم أو لرأيت سوء حالهم . وحذف الجواب في هذه المواضع أبلغ في المعنى من إظهاره . ألا ترى : أنك لو قلت لغلامك :" وَاللهِ إِنْ قُمْتُ إِلَيْكَ "وسكت عن الجواب ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وعظم الخوف ، ولم يدر أي الأقسام تبغي . ولو قلت": والله لئن قمت إليك لأضربنك" ، فأتيت بالجواب ؛ لعلم أنك لم تبلغ شيئا غير الضرب ، ولا يخطر بباله نوع من المكروه سواه ، فثبت أن حذف الجواب أقوى تأثيرا في حصول الخوف .

ومنهم من قال جواب لو مذكور من بعض الوجوه. والتقدير:ولو ترى إذ وقفوا على النار ينوحون،ويقولون يا ليتنا نرد ولا نكذب [5]. وعدّ صاحب العمدة هذا النوع من الحذف من أنواع البلاغة؛ لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، وكل معلوم فهو هيّن لكونه محصورا [6].

ومنه أيضا قوله عز من قائل : ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ... ﴾ [7]، فقد حذفت جملة الجواب والتقدير : ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وضلالتهم [8] . ومنه قول أبي تمام الطائي في قصيدته فتح عمورية :

لَوْ يَعْلَمُ الْكُفْرُ كَمْ مِنْ أَعْصُرٍ كَمَنَتْ لَهُ الْمَنِيَّةُ بَيْنَ الشَّفْرِ وَالْقُضُبِ [9]

وتقدير المعنى في البيت : لو يعلم الكفر ذلك ،لأخذ أهبته واحتاط لنفسه وهيهات .

1- انظر معاني القرآن ، الفراء ، جـ2 ص390 .

2- إعراب القرآن النحاس مجـ3 ص 433.

3-انظر الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني ، ص178، 179.

4- الأنعام: 27 .

5- التفسير الكبير جـ12 ص200 .

6- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت ، ط5 ،1401 ـ1981م مجـ 1 ص 251

7- البقرة: 165.

8-انظر تفسير ابي السعود جـ1ص186.

9 -البيت من البسيط وهو لأبي تمام في ديوانه ضبطه وشرحه شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص27.

ويرى تمام حسان أن المعاني النفسية التي تنتج عن حذف الجواب في أسلوب الشرط لا يرتبط بتصور مضمون الجواب ؛ لأن ما يتبع الجواب المحذوف من قرائن قد يعين على تعيينه وتحديده . وهو يدعو إلى البحث عن سبب الحذف، حيث إن الخروج عن إتمام الجملة الشرطية غير مألوف بحسب رأيه[1] .

ومما جاء حذف الجواب فيه لقصد المبالغة قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾ [2] . فجواب الشرط محذوف والتقدير : لنفدت هذه الأشياء وما نفدت كلمات الله [3] . ويحتمل أن يكون ما نفدت هو الجواب مبالغة في نفي النفاد ؛ لأنه إذا كان نفي النفاد لازما على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاما والبحر مدادا ، لكان لزومها على تقدير عدمها أولى [4].

11- إذا كان الجواب بغير فاء :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [5] . جواب إذا محذوف دل عليه قوله : ﴿ إنكم لفي خلق جديد ﴾ وتقديره : إذا مزقتم تبعثون أو تجزون [6]. ولا يصح عند النحويين أن يكون الجواب ما عدّ نليلا ؛ لأن الجواب إذا صدر بأحد الأحرف الناسخة يجب أن يقترن بالفاء [7] . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ يَوْمَ يَفِرُّ المَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [8] . جواب ﴿ فإذا ﴾ محذوف تقديره : اشتغل كل إنسان بنفسه[9] ، ويدل عليه قوله : ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [10]. ذكر الحوفي[11] أن (إنّ) وما في حيزها جواب الشرط على حذف الفاء، وهو حذف سائغ عند أبي حيان [12].وابن هشام [13] في الضرائر. والجواب في الآية محذوف لدلالة جواب القسم عليه والتقدير عند أبي حيان:والله لأن أطعتموهم والله إنكم لمشركون [14] .ويبدو لي أن ما ذهب إليه الحوفي في تقديره لحذف الفاء في جواب الشرط أقل تكلفا مما

1- الأصول ص361 .

2- لقمان: 27 .

3- البرهان في علوم القرآن ، جـ3 ص184.

4- المصدر نفسه ، ص ، ن .

5- سبأ: 7 .

6- البحر المحيط ، جـ7 ص259 . وانظر التبيان في إعراب القرآن مجـ2 ص1063 .

7- المصدر نفسه . وانظر حاشية الشهاب ، على شرح البيضاوي جـ7 ص 191 ،

8- عبس:33 -37 .

9- البحر المحيط ، جـ8 ص 429 ، وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي مجـ9 ص 421 .

10 - الأنعام: 121.

11- انظر البحر المحيط ، جـ4 ص 213 .

12- المصدر نفسه، ص ، ن .

13- انظر مغني اللبيب ، جـ2 ص635 .

14- البحر المحيط ، جـ4 ص213.

[illegible] في مسألة أجاز ذلك المبرد [1]، في الاختيار ، وذهب ابن مالك [2] إلى أن ذلك يكثر الشعر [illegible] استدل لحذف الفاء في النثر بقول رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : ((إِنَّكَ إِن تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً)) [3] . وحذف الفاء عند أبي البقاء جائز [4] ، وحسن عند الشهاب ؛لأن الشرط بلفظ الماضي كما ذكر ذلك في حاشيته [5] .

12- إذا كان الجواب ماضيا لفظا ومعنى :

ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ ﴾ [6] ، فجواب الشرط محذوف دل عليه قوله : ﴿ فقد نصره الله ﴾ ، وتقديره : فسينصره ،أي : ينصره في المستقبل كما نصره في الماضي [7] .وجواب الشرط عند الزمخشري له وجهان :

أحدهما :إلا تنصروه فسينصره من نصره حين لم يكن معه إلا رجل واحد ، ولا أقل من الواحد ؛ فدل بقوله ﴿ فقد نصره الله ﴾ على أنه ينصره في المستقبل كما نصره في ذلك الوقت . وثانيهما: أنه أوجب له النصرة وجعله منصورا في ذلك الوقت ، فلن يخذل من بعده [8] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾ [9] .من المعروف عند النحاة أن الشرط لا يكون إلا في المستقبل ، والتعليق لا يكون على ما مضى وقوله :﴿ فقد مس القوم قرح مثله﴾ ماض محقق وقوعه ؛ ولذلك قدر أبو حيان [10] جوابا، أي : فتأسوا والقول ذاته مع ابن هشام [11] . وأجاز قوم أن يكون جوابا حملا على معنى التبيّن[12] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [13] . وفي الآية شرط حذف جوابه تقديره : وإن يكذبوك فتسلى به ، ولا يمكن أن يكون فقد كذب رسل الجواب لمضية ؛ إذ جواب الشرط مستقبل لا محالة لترتبه على المستقبل [14] .

1- انظر المقتضب، جـ2 ص71.

2-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت،ص 133.

3- صحيح البخاري ، كتاب الفرائض ، باب ميراث البنات ، جـ6 ،ص2476.

4- التبيان في إعراب القرآن ، جـ1 ص536.

5- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ4 ص195.

6- التوبة: 40 .

7- البحر المحيط ، جـ 5 ص42 .وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ4 ص 569 .

8- الكشاف ، جـ2 ص213.

9- آل عمران: 140 .

10- انظر البحر المحيط ، جـ3 ص62 .

11- انظر مغني اللبيب ، جـ 2 ص648 .

12- انظر الدر المصون ، جـ2 ص215 .

13-آل عمران: 184.

14- انظر البحر المحيط ، جـ3 ص133.

13 ما ظـاهره أن جـواب لمـا مضـارع :

ومما جاء في التنزيل على هذا النحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [1] . ذهب الزمخشري إلى أن جواب لما محذوف دل عليه قوله : ﴿يجادلنا﴾ (وهي جملة استئنافية) ، وتقدير الجواب عنده هو : اجترأ على خطابنا ، أو فطن لمجادلتنا ، أو قال كيت وكيت [2] . وقريب منه ما قدره ابن الأنباري بقوله : أقبل يجادلنا[3].وقيل الجواب: يجادلنا وهو مضارع وضع مكان الماضي .والمعنى:جادلنا وجاز ذلك لوضوح المعنى [4] .

14- ما ظـاهره أن جـواب لو جملـة اسميـة :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ... ﴾ [5]

اللام في﴿ لمثوبة﴾ لام الابتداء ، وما بعدها مستأنف . وعليه فالجواب محذوف اعتمادا على أن لو شرطية لا للتمني . قال أبو حيان في تقدير الجواب للآية :« ... لو كانوا يعلمون لكان تحصيل المثوبة خيرا، ويعني سبب المثوبة وهو الإيمان والتقوى؛ولذلك قدره بعضهم لآمنوا»[6] .وذهب صاحب الكشاف إلى أن الجواب ﴿لمثوبة من عند الله﴾ على أن لو عنده تجاب بالجملة الاسمية ؛ لأن الجملة الاسمية فيها دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها [7] . ولعلى ما يعزز ما ذهب إليه الزمخشري أن الأشموني [8] ذكر أن لو قد تجاب بالاسمية .

15- إذا كانـت القـراءة تقتضيـه :

ومن ذلك ما جاء في قراءة حمزة و نافع والكسائي من السبعة وخلف والحسن والأعمش من غير السبعة[9] : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [10] بكسر همزة (أن) على أن جواب الشرط ، إما المتقدم وإما المحذوف. قال الزمخشري :« أن كنتم أي: لأن كنتم .وقرئ : إن كنتم وإذ كنتم فإن قلت : كيف استقام معنى إن الشرطية وقد كانوا: مسرفين على البت ؟ قلت : هو من الشرط الذي ذكرت أنه يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته ، كما يقول الأجير:إن كنت عملت لك فوفني حقي ، وهو عالم بذلك، ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالا له» [11] .

---

1 هود: 74 .

2 الكشاف ،جـ2 ص 322 .

3- البيان في غريب إعراب القرآن، جـ2 ص 23 .

4 انظر البحر المحيط ، جـ 1 ص 245 .

5 البقرة: 103 .

6 البحر المحيط ، جـ 1 ص 335.

7- انظر الكشاف ، جـ1 ص130 .

8 - انظر شرح الأشموني على الألفية ، جـ 3 ص604 .

9 -النشر في القراءات العشر ،جـ2 ص368 و.انظر الجامع لأحكام القرآن، جـ16 ص63.

10- الزخرف: 5 .

11- الكشاف ، جـ4 ص186 .

ومن ذلك ما روي عن نافع[1] أنه قرأ في الشذوذ : ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [2] بكسر همزة إن على الشرط ، فيكون جواب الشرط محذوفا، أي : إن كان ذا مال كفر [3]. ومن ذلك قراءة أبي السمّال وغيره[4] ــ وقد مرت بنا في هذا الفصل ــ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [5] بفتح الهمزة في الموضعين، أي : أما شاكرا فبتوفيقنا وأما كافرا فبسوء اختياره [6].

16- إذا كـــان فعـــل الشـــرط مضـــارعا :

ذكر النحويون [7] أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار إلا إذا كان الفعل ماضيا لفظا أو معنى، كالمضارع المقترن بلم . ويصح أن يكون الفعل غير ماض في الشعر ، وفي القرآن الكريم هناك أكثر من سبعة مواضع يمكن حملها على حذف الجواب في التركيب الشرطي [8] .

ومن هذه المواضع قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾ [9] . المصدر المؤول من أنّ الثانية وما في حيزها في توجيهه عدة أوجه منها : أن يكون بدلا من المصدر المؤول من أنّ الأولى وما في حيزها ، وقد ردّ هذا القول ؛لأن الفاء ستكون زائدة وفي زيادتها ضعف ، ولأن جواب الشرط ينبغي أن يكون مقدرا . وجوّز أبو القاسم الزمخشري أن يكون معطوفا على الجواب المقدر أي : ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله يهلك [10]، وهو قول لا يصح عند أبي حيان كما نقل عنه ذلك السيوطي في الهمع [11]؛ لأن فعل الشرط غير ماض .غير أنه في البحر يذكر بأن الأولى في الجواب أن يكون محذوفا لدلالة ما بعده عليه والتقدير عنده:يعاقبه [12] .

1- الجامع لأحكام القرآن ،جـــ18 ص36 .وانظر التبيان في إعراب القرآن ، جـــ2 ص1234 .

2- القلم :13، 14 .

3- انظر البحر المحيط جـــ8 ص6 .

4- انظر الصفحة:122.

5-الإنسان: 3 .

6- الكشاف ،جـــ4 ص533 .وانظر حاشية الشهاب على شرح البيضاوي جـــ8 ص287 .

7- انظر همع الهوامع ،جـــ4 ص334 .والبحر المحيط ،جـــ5 ص65 .

8- البقرة: 211. آل عمران :120، 140 ،الأنفال: 38 ، التوبة: 62 ، النور: 21،فاطر: 4.

9- التوبة: 63 .

10- انظر الكشاف ،جـــ2 ص 224.

11- انظر همع الهوامع جـــ4 ص334 .

12- انظر البحر المحيط ، جـــ2 ص118.

، الكوفيون سوى الفراء أجازوا ان يحذف جواب الشرط في النثر وفعل الشرط مستقبل قياسا على المتدني . وقول الكوفيين تدعمه بعض الآيات القرانية التي يمكن القياس عليها ، فمن ذلك قوله عز وجل:﴿ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [1].

جواب الشرط قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ، إما على أن العائد محذوف أي : شديد العقاب له ، وإما على أن الألف واللام هما الرابط على قول الكوفيين .وذهب أبو حيان [2] إلى أن الأولى أن يكون الجواب محذوفا لتجنب إضمار العائد ، ويظهر أن أبا حيان قد أخذا بما أنكره على الزمخشري في الآية السابقة .

1-البقرة :211.

2-انظر البحر المحيط مجـ2 ص11.

لقد سبق وان أشرنا في بداية هذا الفصل إلى حذف العبارة الجوابية (جواب الشرط)، وكنا رأينا أهم الحالات أو الأوجه التي يحذف فيها في القرآن الكريم فضلا عن بعض الشروط المتعلقة بذلك الحذف .أما الآن فسوف نتحدث عن اجتماع الحذف لجواب الشرط مع بقية عناصر التركيب الشرطي، ولن قبل ذلك يجدر بنا بادئ ذي بدء الحديث عن **حذف عبارة الشرط (الأداة وفعل الشرط) في الكلام .**

ذكر ابن هشام **أن حذف عبارة الشرط يطرد بعد الطلب ، وأنه جاء من دونه** [1] ، وذكر الأشموني كذلك أن حذف الشرط مع الأداة كثير [2] . ويرى أبو حيان أنه لا يحذف إلا في الأجوبة [3]، كما نراه في موضع آخر يصرح بأنه لم يثبت في كلام العرب . و في ذلك يقول : « **وأما حذف فعل الشرط وأداة الشرط معا وبقاء الجواب ، فلا يجوز إذ لم يثبت ذلك من كلام العرب** » [4] . بيد أنه في مواقف أخرى يثبت الحذف وهذا يبين لنا مواقفه المضطربة [5] . هذا، ويحذف فعل الشرط والأداة في الحالات الآتية :

1- في جـــواب الطـــلب :

اختلف النحويون [6] في الفعل المجزوم في جواب الطلب ؛ فذهب قوم إلى أن جملة الأمر مضمنة معنى الشرط ، وذهب آخرون إلى أن جملة الأمر نابت مناب الشرط ، ومنهم من يرى أن العمل للشرط المقدر، وهو اختيار السيرافي والفارسي وأبي حيان ومذهب سيبويه والخليل. وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة حول هذه المسألة منها قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [7] ، والتقدير : إن توفوا بعهدي أوف بعهدكم [8] .

ومـــن قبـــيل هذا الحذف قـــوله تـــعالى : ﴿ قُلْ تَعَـــالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [9] أي : تعـــالوا فإن تـــأتوا أتـــل ، ولا يجـــوز أن تـــقدر : فإن تتعـــالوا ، لأن تعـــالوا فـــعل جامد لا مضـــارع له

1- انظر مغني اللبيب ، مجـــ2 ص646 .
2- شرح الأشموني على الألفية مجـــ 3 ص592، 593 .
3- انظر البرهان في علوم القرآن ، جـــ3 ص181 .
4-البحر المحيط ، ، جـــ1 ص209 .
5- انظر دراسات لأسلوب القرآن، سجـــ3 مجـــ3 ص237 .
6-انظر الكتاب مجـــ3 ص94. والبحر المحيط ، جـــ1 ص175 .ومغني اللبيب مجـــ2 ص646 . والدر المصون ، مجـــ1 ص204 .
7- البقرة: 40 .
8- انظر الدر المصون ، جـــ1 ص204 . وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـــ2 ص146 ـــ148 .
9- الأنعام: 151.

و لا ماضي؛حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل، و لا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مر أوكونه باسم الفعل [1].

2 - في الجـــواب المصـــدَر بالفـــاء :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [2].

قال جار الله الزمخشري في هذه الآية : « الفاء متعلقة بمحذوف أي : فضرب فانفجرت أو فإن ضربت فقد انفجرت ... وهي على هذا فاء فصيحة ، لا تقع إلا في كلام بليغ » [3]. ويظهر جليا أن الزمخشري قدر شرطا محذوفا مع أداته ، وهذا التقدير لا يستسيغه أبو حيان ، والفاء عنده للعطف على جملة محذوفة وليست للجواب [4].

ومنها قوله عز وجل : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [5]. وافق أبو حيان الزمخشري في أن الفـــاء واقـــعة في جـــواب شـــرط مقدر فقـــال الأول : « المعنى إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم فقد جاءكم بينة من ربكم ، فحذف الشرط وهو من أحاسن الحذوف »[6] ،وقال الثاني : « الفاء في قوله : ﴿ فقد جاءكم﴾ على ما قدره الزمخشري وغيره جواب شرط محذوف »[7] . وهذه الموافقة من أبي حيان للزمخشري ربما دلت على الاضطراب الذي وقع فيه أبو حيان ، كما أشار إليه الشيخ عبد الخالق عضيمة فيما نقلناه عنه من قبل[8] .

3- فيـــما صـــدَر بالفـــاء بعد القـــول :

قدر الشرط في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ ﴾ [9] ، فقال صاحب البحر المحيط : « ومجيء الفاء في ﴿فإن ﴾ يدل على جملة محذوفة قبلها ، إذ لو كانت هي المحكية فقط لم تدخل الفاء وكان التركيب : قال إبراهيم : إن الله يأتي بالشمس . وتقدير الجملة ــ والله أعلم ــ قال إبراهيم : إن زعمت ذلك أو موهت بذلك ، فإن الله يأتي بالشمس من المشرق » [10] .

---

1 - غنية الطالب ومنية الراغب في النحو والصرف مخطوط لأحمد الفندي مطبعة الجوائب ط1، 1288هـ ، ص91.
2 - البقرة :60.
3 - الكشاف ، جـ1 ص 108 .
4- البحر المحيط ، جـ1 ص228،227.
5 -الأنعام: 157.
6 - الكشاف ، جـ2 ص64.
7 -انظر الصفحة السابقة .
8 - البحر المحيط ، جـ4 ص 258.
9 - البقرة : 258 .
10 - البحر المحيط ، جـ2 ص289 .

... ذلك ايضا قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [1] . أي : إن كان الأمر كذلك ، فإنها محرمة عليهم

... ومنه كذلك قوله عز وجل : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [3] . أي : فإن كان الأمر كما زعمتم أن ما أنتم عليه بمشيئة الله فلله الحجة البالغة عليكم وعلى رد مذهبكم ، وهو تقدير الزمخشري [4] . في حين بعد هذا التقدير لدى أبي حيّان [5] .

4- إذا كـــان الجـــواب خـــلو من الفـــاء :

ورد في التنزيل مواضع حذف فيها الشرط والأداة، والجواب مجرد من الفاء. **ومن ذلك قوله** عز وجل : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [6] ، والتقدير : إن جاؤوكم حصرت صدورهم [7] . **ومنه قوله** تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [8] . قوله :﴿ وتحسبهم﴾ مستأنف ، وذكر قوم أنه جواب شرط محذوف تقديره : ولو رأيتهم لحسبتهم أيقاظا وهم رقود . وهو تكلف بعيد ، ويمكن حمل ذلك على أنه من باب تفسير المعنى لا الإعراب[9] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ [10] . قوله ﴿يغفر لكم ذنوبكم...﴾ جواب شرط مقدر أي :"إن تؤمنوا يغفر لكم" . وأجاز الفراء [11] أن يكون مجزوما في جواب ﴿هل﴾ ، وقد رد هذا القول ؛لأن دلالته إياهم لا توجب المغفرة [12].

1- المائدة : 26.

2- انظر الكشاف ، جـــ1 ص483 ،حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي مجـــ3 ص288.

3- الأنعام : 149 .

4- انظر الكشاف ، جـــ2 ص60 .

5- انظر البحر المحيط ، جـــ 4ص247 .

6- النساء : 90 .

7- انظر الكشاف ، جـــ1 ص424 ،والجامع لأحكام القرآن ، جـــ 5 ص309 ،والتبيان في إعراب القرآن ، جـــ1 ص379 ،ومشكل إعراب القرآن ، جـــ1 ص201 .

8-الكهف : 18 .

9 انظر البحر المحيط ، جـــ 6 ص108 .

10- الصف :10ـــ12 .

11- انظر معاني القرآن ، الفراء مجـــ3 ص 154.

12- انظر التبيان في غريب إعراب القرآن ، جـــ2 ص 436 ،والتبيان في إعراب القرآن مجـــ2 ص1212.

5- إذا تطلبـــه المعنـــى ودل عليـــه :

ومن أمثلته في الكتاب العزيز قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ...﴾ [1] أي : إذا قمتم إلى الصلاة إن كنتم محدثين، أو إن كنتم جنبا فاغسلوا[2] .

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ قَالَ بَل أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [3]أي : "ألقوا إن كنتم محقين" ، وذكر الشهاب أنه لا ضرورة إلى تقدير هذا الشرط ؛ لأنه يعلم عدم إحقاقهم فيه وهو الظاهر .[4]

6- فيمـــا يسمـــى بالإحتبـــاك :

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾[5] ، والتقدير : وأدخلها تدخل وأخرجها تخرج [6] . ومنه كذلك قوله سبحانه: ﴿ اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ [7] ، والقول فيها مثل التي سبقتها .

7- فيـــما ظاهـــره أن الجـــزاء مصـــدر بـــ(إذا):

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُّنظَرِينَ ﴾ [8] .

ذكر الزمخشري [9] أن ﴿إذا ﴾ جزاء شرط مقدر، أي: ولو نزلنا الملائكة ما كانوا إذا منظرين . وذكر ابن هشام [10] أن الأكثر فيها أن تكون جوابا لإن أو (لو) مقدرتين أو ظاهرتين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [11] ،

1- المائدة : 6 .
2-انظر الكشاف جـ1 ص473، و البحر المحيط ، جـ3 ص434،و حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ3 ص219 .
3- طه : 66.
4- انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ6 ص213 .
5 - النمل : 12.
6- انظر البحر المحيط ، جـ7 ص88.
7 - القصص: 32 .
8 - الحجر : 8.
9 - انظر الكشاف، جـ 2 ص 445.
10- مغني اللبيب ، جـ1ص21 .
11- العنكبوت: 48.

ذلك كان شيء مما الله به على محمد لا رتاب المبطلون ، وهو قول جار الله الزمخشري [1] .ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً ﴾ [2] ، أي : ولو اتبعت مرادهم لا تخذوك خليلا [3] .

8- الجمع بين حرفي عطف :

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [4] أي : إن فشلوا فتوكلوا أنتم أو : إن صعب الأمر فتوكلوا [5] .

9- فيما هو مصدّر بالفاء ومقدم على عبارة الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [6] .

ذكر الشهاب [7] أن قوله: ﴿ فاسألوا ...﴾ جواب شرط مقدر، أي : فإن شككتم فاسألوا . ولم يعد النحويون هذا القول جوابا للشرط بعده .ويصح تقديم الجواب على الأداة ماضيا كان أو مضارعا على قول الأخفش والكوفيين؛ وأجازه آخرون ومنهم المازني بشرط كونه مضارعا ، وذهب آخرون إلى أن الشرط والجزاء إن كانا ماضيين صح تقديم الجواب [8] .والمعنى واضح للآية، ويمكن اعتبار المتقدم أي الدليل هو الجواب ، ومن ثم فلا حاجة تدعو إلى التكلف في توجيه الآية كما فعل بعضهم .

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى : ﴿فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [9] ،والتقدير : إن كنتم صادقين فأتوا بكتابكم [10] . وهو تقدير يحترم المعنى والمبني على حد سواء .

1- انظر الكشاف ، جـ3 ص260 .

2- الإسراء: 73 .

3- انظر معاني القرآن ،الفراء ،جـ2 ص241 . ومغني اللبيب ، جـ1 ص21.

4- آل عمران: 122.

5- انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ5 ص193.

6- النحل: 43.

7- انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي جـ5 ص338.

8- انظر همع الهوامع ، جـ4ص 333.

9- الصافات: 157.

10- همع الهوامع ، جـ4 ص332.

ولنعد الآن إلى حذف عبارة الجواب والشرط جميعا ،فقد وقفت في القرآن الكريم على ثلاثة مواضع يمكن حملها على هذا الحذف :

الأول : في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [1] .يرى أبو حيان [2] أن **الظاهر في قوله : ﴿ وقالوا لولا أنزل ...﴾ أن يكون مستأنفا على أنه إخبار من الله تعالى ، وأجاز أن** يكون معطوفا على جواب (لو) وهو قوله : ﴿ لقال الذين كفروا ...﴾ ، وذكر أيضا أنه لا يكون إذ ذاك هذان القولان مرتبان على تقدير إنزال الكتاب في قرطاس واقعين ؛لأن التنزيل لم يقع .

وقد أشار إلى ذلك أبو عبد الله بن أبي الفضل [3] **على أن يكون في الكلام حذف أي : ولو أجبناهم إلى ما** سألوا لم يؤمنوا، وقالوا: لولا أنزل عليه ملك . ويبدو أن **الاستئناف أظهر** وأبعد عن **التأويل المتكلف** وأنسب لسياق الآية العام .

والموضع الثاني قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ...﴾ [4] .

إن ظاهر النص لهذه الآية يدل على أن الفتوى صدرت قبل أن يسمع من المدعى عليه،و ذكر ابن العربي [5] أن ذلك لا يجوز عند أحد ولا في ملة من الملل ، ولا يمكن ذلك للبشر. وتقدير الكلام عنده : أن أحد الخصمين ادّعى والآخر سلّم في الدعوى ، فوقعت بعد ذلك الفتوى ، وأجاز أيضا أن يكون التقدير : لقد ظلمك إن كان كذلك ، فحذف الشرط وجوابه وأداته . وتقدير الكلام عند أبي حيان : لئن كان ما تقول لقد ظلمك [6] . فيكون في الكلام حذف اللام الموطئة للقسم الداخلة على (إن) الشرطية المحذوفة أيضا ، وفيه حذف جواب الشرط أيضا . وذكر أبو حيان أن في الكلام محذوفا آخر، وتقديره عنده : فأقر المدعى عليه فقال : لقد ظلمك إن كان كذلك ؛ فيكون في الكلام حذف المعطوف عليه وهذا الحذف

---

1 - الأنعام: 7 ،8.

2 - انظر البحر المحيط ، جـ4ص78.

3 - المصدر نفسه ، ص ، ن .

4 - ص: 23 ،24.

5 - انظر أحكام القرآن ، ابن العربي ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت، 1394هـ-1971 م ، جـ4 ص1637.

البحر المحيط ، جـ7ص 392 ،393 ،وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، جـ7 ص306

دل [illegible] [1] ، ولكن [illegible] يجوز أن يقال إنه كان من شرعهم التعويل على قول المذنب [illegible] على ظاهر [illegible] ما يحتمله تفسير الآية [2] .

والموضع الأخير لهذا الحذف هو قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[3] .حمل الزمخشري الآية على ظاهرها وصرح بأن عذاب المنافقين لا بد منه ، وعليه فلا يصح تعليق عذابهم بمشيئة الله سبحانه . والتقدير عنده : ويعذبهم إن شاء إذا لم يتوبوا أو يتوب عليهم إذا تابوا[4] ، ففي تقديره هذا حذف للشرط وأداته وجوابه .

وذهب أبو حيان إلى رد هذا القول ؛ لأن فيه خروجا على ما سبق من تعليق ذلك بمشيئة الله ، لأنهم إن لم يتوبوا فالتعذيب لابد منه [5] . وفسر ابن عباس رضي الله عنه التعليق في الآية تفسيرا حسنا يناسب الغرض ويحترم منطق اللغة .والمعنى عنده : ويعذب المنافقين إن شاء إن ماتوا على النفاق أو يتوب عليهم قبل الموت [6] . وذهب ابن عطية إلىأن التقدير : ليقيموا على النفاق فيموتوا عليه إن شاء فيعذبهم أو يتوب عليهم فيرحمهم [7] . وتفسير ابن عطية للتعليق قريب من تفسير ابن عباس .

ويبسط المعنى أكثر ابن كثير فيقول في تفسيره : « فاستحقوا بذلك عقابه وعذابه ، ولكنهم تحت مشيئته في الدنيا؛ إن شاء استمر بهم على ما فعلوا حتى يلقوه فيعذبهم عليه ، وإن شاء تاب عليهم بأن أرشدهم إلى النزوع عن النفاق إلى الإيمان والعمل الصالح »[8] . والمعنى من الآية واضح ؛ فالمنافقون في مشيئة الله بين رحمته وعذابه ، ولا يرحمهم الله إلا بفضله وتوفيقه بهدايتم إلى الصراط المستقيم قبل موتهم،ولا يعذب أحدا منهم كذلك إلا بعدله .وعليه فلا حاجة تدعو إلى تلك التقديرات والتأويلات المتكلفة .

1-البحر المحيط ، جـ7ص 392، 393.

2- انظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ 15ص177.

3- الأحزاب: 24.

4- الكشاف ، جـ3 ص421 .

5-انظر البحر المحيط ، جـ7 ص 223.

6- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، الفيروز أبادي ، دار الجيل، بيروت ، ص 352.

7- المحرر الوجيز ، جـ4 ص378 .

8 تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ، مكتبة دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ط2 1418 هـ 1998 م ، جـ3 ص 476.

وبعد ، فقد وصل البحث إلى نهايته وخلص إلى بعض النتائج التي أحسب أن فائدتها تتجلى في الآفاق التي تفتحها والتساؤلات التي تطرحها أكثر من أي شيء أخر . وقبل استعراض أهم هذه النتائج حقيق علي أن أذكر ببعض المسائل التي تناولتها بالبحث والدرس بصورة موجزة دعا إلى ذلك أهميتها ، فهي جديرة بذلك ، ومنها ما يتطلب دراسة مستقلة ولعلي أو لعل غيري ينهض في المستقبل — إن شاء الله — بذلك ، فهناك قضايا ومسائل مازلت تحتاج إلى تحقيق وإعادة نظر فيها .

وأولى هذه النقاط ما تعلق بأسباب الحذف وكنا قد ذكرنا منها كثرة الاستعمال التي أشار إليها النحاة وضربوا لها أمثلة عدة كلها فسرت بهذا السبب ،غير أن هناك كلمات كثيرة كثر استعمالها في الكلام و رغم ذلك لم تصب بالحذف، مما يدل دلالة واضحة على أن هذا المعيار غير كاف لتعليل الحذف . وعليه ينبغي على الباحثين الاجتهاد لتقديم أسباب أخرى . وفي الحذف للضرورة الشعرية رأينا أن معظم التفسيرات كانت تعتمد الجانب الصوتي أكثر من أي جانب في تعليله ، وهذا فيما نحسب تفسير غير كاف ؛ لأنه لا يعطي للجانب الدلالي حقه ، وكنت قد قدمت بعض الأمثلة كحذف الهمزة في قول الكميت ،فهذا الحذف ظاهره صوتي وباطنه معنى قائم ودلالة كامنة .

أما شروط الحذف فكنت بينت دورها في استقامة الكلام وانه بدونها يغدو طلاسم ورموز يصعب فكها . وذكرنا من هذه الشروط — وهي متعددة — وجود القرينة بمختلف أشكالها التي حددها النحويون بيد أن حديثهم عن هذه القرائن لم يشر صراحة إلى احتمال اجتماع هذه القرائن كلها أو بعضها لتعيين العنصر أو العناصر المحذوفة في الكلام ، بل كان التركيز — عادة — على وجه واحد دون غيره .و هي لا تزال في حاجة إلى دراسة جادة تقف على خباياها ؛ لتمكن من تفسير النصوص تفسيرا جيدا .

واشترطوا كما رأينا إلى جانب توافر القرينة ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر كحذف بعض الحروف التي تنوب عن معاني نحوية معينة ، وهذا حتى لا يؤدي ذلك إلى الغموض في الكلام . وخلاصة الشروط التي أقروها هي وجود الدليل على الحذف وأمن اللبس وهي نتيجة مقبولة تحفظ دور الرسالة اللغوية في التواصل بين الملقي والمتلقي .

وفي أغراض الحذف فالحق يقال إن الباحثين من القدامى والمحدثين ذكروا كثيرا منها سواء ما تعلق بالناحية الشكلية أو ما تعلق بالناحية المعنوية،لكن هذا لا يعني أنهم قد أحاطوا بجميع تلك الأغراض ، بل مازال باب الاجتهاد مفتوحا لذوي الاختصاص في البحث عن أغراض لم ينتبه لها هؤلاء الباحثون ، ففي الأمر اتساع شريطة الاهتمام بالسياق اللغوي والحرص على فهم المعنى والوقوف على مراد المتكلم . وعند حديثهم عن هذه الأغراض عددوا كثيرا منها إستخلصوها من النظر الفاحص في النصوص لكنها تحتاج إلى معايير تستنبط من النصوص نفسها وتكون هذه المعايير بمثابة القواعد التي تضبطها .

[illegible] أن هذا [illegible] في وضع أسس مستنبطة من طبيعة اللغة تساعد في [illegible] على موقعها [illegible] أن هذه الأسس من الدقة بمكان ، فهي تتيح قدرا كبيرا في ضبط المحذوف مما يقرب إلى المعنى أكثر وفي ذلك خدمة جليلة تقدم إلى النص .

وعند دراستنا للجملة الشرطية وجدنا أن تصور القدماء لها كان يعتمد على الفصل بين جزئيها واعتبارهما جملتين لا جملة واحدة ، ولم يبرز الإحساس بأنهما جملة واحدة إلا مع ابن السراج الذي شبه العلاقة بين طرفيها بالعلاقة بين المبتدأ والخبر ، وسبب هذا التصور عندهم راجع إلى سيطرة مفهوم الجملة البسيطة على تفكيرهم في حين أن المحدثين كما رأينا مع المخزومي على سبيل المثال كانت نظرتهم للجملة الشرطية تتسم بالشمولية أكثر ، بفضل مناهج الدرس اللغوي الحديث التي استفادوا منها في تحليلهم للجمل . ومن ثم نظروا إلى جزئيها على أنهما عبارتان يشكلان وحدة كلامية واحدة . أما أقسام هذه الجملة فالقسمة واحدة بين القدامى والمحدثين من حيث تقسيمهم لها إلى فعل الشرط وجوابه وأداة تربط بينهما ، ولكل من العبارتين أحكامها والتي سبق وأن أشرنا إليها في هذا البحث .

وما نحب أن نلفت إليه الانتباه هو تلك الخلافات الشديدة التي وقعت بين النحاة في الدلالة الزمنية لبعض التراكيب الشرطية وبخاصة التي وقعت في القرآن الكريم ، وكنا وقفنا على بعض هذه الآراء التي حاولت أن تؤول الدلالة الزمنية لبعض التراكيب لتتسجم مع واقع اللغة وقواعدها. ونسي بعض هؤلاء العلماء ــ الأفاضل ــ أن للقرآن نحوه الخاص الذي يميزه،والذي يمثل سرا من أسرارإعجازه الكثيرة .ونشير كذلك إلى ضياع جهد كبير كان يمكن تحاشيه في تفسير العامل في الشرط والجزاء على أراء كثيرة لا طائل من ورائها سوى التعليلات المنطقية والتأويلات الفلسفية البعيدة عن طبيعة اللغة .

وما يقال عن الدلالة الزمنية لبعض التراكيب يقال عن دلالة المعنى لبعض الأدوات الشرطية التي وردت في القرآن وخاصة التي وقع بينها تناوب ، فهي جديرة بأن تخص بدراسة تنتهي إلى تحديد المعاني الدقيقة لهذه الأدوات في الاستعمالات المختلفة . وقدم النحويون صورا محددة للجملة الشرطية ، فأحسن هذه الصور عندهم ما كان فيه فعلا الجملة الشرطية مضارعين متفقين معنى ومبنى ، ولم يقدموا لنا تعليلا مقبولا يفسر سر هذا التوجه ، كما لا نعلم أي أصل استندوا فيه إلى تقديم هذا النموذج المثالي مع أنه ورد في التنزيل وفي أفصح الكلام ما يخالف هذا الأصل . وربما كان سر هذا الاختيار أن المضارع أصلح من غيره في الدلالة على المستقبل كون الشرط يتعلق على ما يستقبل من الزمان . غير أننا وجدنا في شواهد مختلفة في التنزيل وفي كلام العرب تبين أن الأداة هي التي تدل على تعليق الشرط في المستقبل أكثر من الفعل نفسه وعليه فالصور التي قدمها النحاة من الأحسن إلى الحسن يبقى التعليل على تصنيفها وفق هذا النحو غير مقنع .

وفي القسم التطبيقي حول حذف جواب الشرط ذكرنا أن للقرآن طريقته الخاصة في ذلك ، وهذا يفتح المجال واسعا للبحث في سمات هذه الطريقة والوقوف أكثر على أسراره البلاغية ، فلكل حذف كما مر بنا ملمح بلاغي بارز. وذكرنا أن أهم شرطين في الحذف مما اتفق عليه النحاة وغيرهم يتمثل في وجود الدليل الذي قد يتقدم على الشرط أو يكتنفه والخلاف الذي وقع بين الكوفيين والبصريين حول المتقدم على

الشرط هل هو الجواب كما يراه الفريق الأول ، أم أنه الدليل عليه والجواب محذوف كما يراه الفريق الثاني . والتحقيق أنه خلاف شكلي، إذ كثيرا ما يقدر المحذوف من جنس المذكور مما يقرب المسافة الدلالية بينهما

بعد هذا العرض الموجز لبعض معالم هذا البحث المضيئة والتي كما ذكرت من قبل تمثل نقاطا ما تزال تنتظر من يحقق فيها ويفرد كل نقطة منها بدراسة مستقلة انتهى البحث إلى نتائجه الحتمية أذكرها واحدة واحدة :

1- وجدت في بعض كتب النحو والتفسير والبلاغة عبارات مثل : " حذف لفهم المعنى" ، أو"حذف للاختصار" ، أو "حذف للإيجاز" أو"حذف لرعاية الفاصلة" وغير ذلك من التعبيرات التي شاعت في تلك الكتب ، وهي تفسيرات مقبولة لكنها غير كافية ، إذ من غير المعقول أن يكون هدف الحذف لا يتعدى ما ذكروه ، في حين القلة منهم فقط من أمثال الجرجاني و الزمخشري وأبي حيان وابن عاشور ذهبت في تفسيرها للحذف تفسيرات بعيدة في المعنى عميقة في الدلالة، واستطاعت بحسها أن تقف على سر البلاغة فيه

2- إن طبيعة الشرط في القرآن متميزة . ولعل أهم مميز في ذلك الدلالة الزمنية له ، إذ كثيرا ما نجد الزمن الشرطي في القرآن يختلف عن غيره من الشواهد الأخرى شعرية كانت أو نثرية . وهذا ما يتطلب عند تقدير المحذوف ــ ونخص هنا جواب الشرط ــ الدقة بحيث لا يتناقض أو يتعارض مع زمن الجملة الشرطية .

3- من مظاهر المعنى في القرآن الكريم التي وقفت عليها عند حذف جواب الشرط ما يمكن تسميته بـــ " التكثيف الدلالي " وأعني به التصورات المختلفة التي يفتحها الحذف عند إرادة التقدير ، فقد يقدر العلماء أكثر من وجه للحذف وكلها أوجه معقولة يعضدها السياق ويقبلها المعنى ، وهذا من شأنه أن يعطي للنص عدة تفسيرات يحتملها المعنى .

4- في الحالات التي ورد فيها الجواب ولم يكن مسببا عن الشرط وخاصة حينما يكون جملة اسمية مقترنة بالفاء ، فالمفسرون والنحويون وبخاصة البصريين منهم يذكرون أن هذه الجملة ليست هي الجواب بل دليلا عليه والجواب محذوف يقدر عادة من ذلك الدليل .غير أن ما لفت انتباهي هو أنهم لا يفسرون سر حلول الدليل مكان الجواب إلا قليلا منهم فقط حاول ذلك لكن تبقى هذه المحاولات والجهود غير كافية .وتبقى الدراسة في حاجة إلى من يعمل على إبراز السر في قيام الدليل مقام الجواب المحذوف في بعض الآيات القرآنية .

5-إن حذف الجواب لتوسط الشرط بين المبتدأ والخبر والفعل ومفعوله وغير ذلك مما سبق ذكره لم يكن عبثا بل فيه من النكت البلاغية الشيء الكثير وكنا قد ذكرنا بعض الأمثلة عن ذلك كإشارة الزركشي للطيفة وسر البلاغة عند توسط أحد الشروط بين المبتدأ والخبر في آية من القرآن.ويبدو أن الباحثين في البلاغة والتفسير على وجه الخصوص أقدر من غيرهم للوقوف على هذه اللطائف .

6- ومن النتائج التي يمكن الإشارة إليها قول كثير من المفسرين لحذف الجواب بأنه حذف للتفخيم ولتذهب النفس فيه كل مذهب وغير ذلك من التعابيرالتي شاعت في كتبهم وخاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن الكريم إلا أنهم لم يبينوا لنا علاقة هذه الأغراض بنفسية المتلقي ،وبمعنى آخر ماهي الرسالة الحقيقية أو المقصد القرآني

من ... الحذف؟ هل هو تحديد ... سلطه على الخشوع أم هذا ؟ وأرى أن السياق اللغوي والمقام أكثر من ... في تحديد هذا المقصد .

7- وفى الحذف عند توالي الشروط رأيت أن الغويين بشكل عام يعتمدون في تقديرهم للجواب المحذوف على القاعدة النحوية المقررة أكثر من أي شيء أخر ، واختلفوا ــ كما رأينا ــ في تعيين الجواب لأي شرط يكون هل هو للسابق أو للاحق أو لهما معا، في حين كان يمكن لحجم الخلاف أن يتقلص لو أعطيت الأولوية في تعيين الجواب للجانب الدلالي.

وبعد، فهذا جهد أصاب منه قلة العلم ما أصاب وزاد في ذلك طبيعة البشر المتسمة بالخطأ والنقصان ، ولا يشفع لي فيه إلا أجر البلحث المجتهد. والله ولي التوفيق .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـارس العـامــة :

* فهرس الآيات القرآنية

* فهرس الأحاديث النبوية

* فهرس الأشعار

* فهرس الأعلام

* فهرس المصادر والمراجع

* فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الآيات القرآنية :

السورة	الآيـــــــــــــــة	رقمها	الصفحة
البقرة	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ	06	35
	خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ...	07	28
	وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ	11	86.
	فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ...	17	119.
	صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ...	18	43
	وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ	23	67
	فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ...	24	66
	فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ	38	96
	فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا	60.	148، 15
	وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ	70.	136، 110
	وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ	89	120
	وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ...	93	47.
	مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ	98	116.
	وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ	103	144.
	مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا...	106	78
	قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ	111.	112
	وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا...	123.	82، 47
	وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ...	144.	82
	وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ...	145.	131.
	وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ...	165.	141
	وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً	171	30.
	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	172	127
	فَمَن عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...	178.	105
	وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ...	186.	113
	فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ	193	134
	فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ...	196	43، 106، 116.

	وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ...	197	79
	وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	211	114، 146
	قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ	215	106
	وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ...	220	107
	فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ...	223	82
	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...	228	127
	قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ...	258	148
	فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ...	265	107
	وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ...	270	79
	إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ...	271	69
	وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ...	272	108
آل عمران	هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ...	06	90 ، 121
	قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي...	31	95
	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ...	81	133
	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ...	106	15، 122
	ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ...	112	121
	وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ...	115	70، 95
	قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ	118	76
	وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ	122	151
	إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ...	140	143
	وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ...	144	130
	وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا...	156	86
	وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ...	160	.69
	فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ...	184	143
	فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ...	185	78
النساء	وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ...	09	85
	وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا...	30	.69
	وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ...	39	117

	إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ...	48	139
	كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ...	56	90
	أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ...	78	121، 81
	أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ...	90	149
	مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ...	123	77
	وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا...	128	67
	مَن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...	134	139
	فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا	175	87
المائدة	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ...	01	30
	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ...	03	30
	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...	06	150
	قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ...	26	149
	مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...	32	70
	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ...	54	96، 77
	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ...	69	49
	كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ	70	120
	وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	73	132
	وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ...	92	20
	إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ...	116	65
الأنعام	وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ...	27	141 ،123
	وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ	34	32
	فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ...	35	123،112 ،70،76،25
	قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ...	80	49
	وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ	121	142

	فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ	149	149 ،43
	قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...	151	147
	أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ...	157	148
الأعراف	وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ...	43	118
	وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ...	131	94
	وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ	132	79
الأنفال	قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ...	38	54
	فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ	57	69
التوبة	وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ...	06	65
	فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ...	07	79
	إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ...	40	143
	وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ	59	140
	وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	118	141
يونس	وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ...	46	134
هود	مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا...	15	93
	بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا...	41	30
	وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ	47	66
	فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ	74	144، 89
يوسف	فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ...	15	119
	إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ...	26	69، 67، 52
	يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا...	29	12
	قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ	73	99
	قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ...	77	75،95، 69
	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا...	82	41
	قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ...	85	99
	فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا...	96	89
	وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ	99	137

	وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى	31	14
	أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ...	33	41
	وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ البَلَاغُ...	40	133
ابراهيم	قُل لِّعِبَادِيَ الذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ...	31	53
	أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَالَكُم مِّن زَوَالٍ	44	99
النحل	مَانُنَزِّلُ المَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُّنظَرِينَ	08	150
	وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ	.21	80
	وَقِيلَ لِلذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا...	.30	24
	وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	43	151
	وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ...	81	44
	فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ البَلَاغُ المُبِينُ	82	134
	وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ...	91	30
	وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ...	126	41
الإسراء	إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا...	07	70، 91
	مَن كَانَ يُرِيدُ العَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ...	18	77
	إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا	23	69
	وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا	73	.151
	وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا	74	.88
	أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى...	110	83
الكهف	وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ...	18	149
	إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ...	40،39	69، 95، 120
	أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي البَحْرِ ...وَأَمَّا الغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ...وَأَمَّا الجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ...	82ـ79	87
مريم	وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ...	31	.121
	أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا...	38	31
طه	اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي	31	53

	...فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ...	63	32
	...قَالَ لَهُمْ مُوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ فَأَلْقَىٰ حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ	66	150
الأنبياء	لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ	17	43
	وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ	34	77، 86، 128
	خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ...	37	45
	وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ...	73	35
الحج	يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ...	05	70، 77
	وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ...	35	12
النور	وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ	14	118
	وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وأَنَّ اللهَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ	20	118
	وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا...	21	118
	وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ	.33	139
	يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ...	36، 37	48
	وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...	37	19
الشعراء	إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ	.04	93
	وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ	.22	39
	قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ	23، 24	42
	قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ	26	42
	قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ	28	42
النمل	وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ...	12	150
	لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ	21	95
	اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ	28	40
	وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ	92	139
القصص	وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ... فَسَقَى لَهُمَا	23، 24	44
	أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ...	28	83
	اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ...	32	150
	لَوْلَا أَن مَّنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا...	82	89
العنكبوت	مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآتٍ...	05	135

	...كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ	48	150
	...هُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ	03	19
	وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	36	95
	وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ	51	132
لقمان	وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ...	27	142
السجدة	وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ...	12	42
	وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ...	13	85
الأحزاب	فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ...	19	47
	وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ...	24	154، 138
	مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ...	40	27
	لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ...	60	66
سبأ	وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ	07	142
فاطر	مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا...	02	78
	وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ...	04	135، 70
يس	قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ	19	130
	وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ	45	40
الصافات	فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ	103	140 ،119
	فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ	.157	127
ص	إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ...	24-23	153
الزمر	قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...	09	44
	أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ	19	131، 130
	أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ...	22	40
	قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ	64	21
	حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ...	73	123
فصلت	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ	41	15
الشورى	وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ	43	132

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا...	48	70
الزخرف	أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ	05	144
	وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ	09	49
	فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ	47	89
	قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ	81	76
	وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...	87	48
محمد	فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ	22	136
	وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ...	36	133
الفتح	وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ...	25	96
	لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ...	27	137
ق	قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ	01	119
	أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ	03	119
النجم	وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا...	43، 44	44
القمر	سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ	26	12
الواقعة	إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ	01	86
	لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ	65	84
	فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ	83،84	134
	فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ	86، 87	138
	فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ	88، 89	133
الحديد	وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ...	10	38
الحشر	لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ...	12	99
الصف	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ...	10—12	149
الطلاق	وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ...	03	77
	وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ	04	47
	وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ	06	69
القلم	عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ	13، 14	145
	وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ...	51	120
المزمل	فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا	17	138

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	[illegible]	01	27
	[illegible] شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا	03	67، 122، 15
	وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً	28	86
عبس	فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ	37-33	142
التكوير	إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ	01	86
الإنشقاق	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ	01	86
الأعلى	فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى	09	76
الفجر	وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ	04	12
البلد	أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا...	15-14	31
الشمس	وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ... قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا	09ـ01	99
	نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا	13	45
الضحى	مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى	03	45
الزلزلة	إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا	01	31
العاديات	إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ	06	99
التكاثر	كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ	05	117
العصر	وَالعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ	02ـ01	99

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الأحاديث النبوية

الصفحة

1-إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ 8

2-إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً 143

3-إِنْ كُنتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ 93

4-بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ 30

5-رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنيَا وَمَا فِيهَا 20

6-....لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ 68

7-لَوْ تَكُونُونَ عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُونَ عِندِي لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ فِي طُرُقِكُمْ وَعَلَى فُرُشِكُمْ 117

8-لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ وَلَا يَشْرَبِ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ 31

9-مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ 94

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الأشعار :

البحر "الطويل"

1 وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَـــا	وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ	ص85
2- لَظَلَ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنتُ رِمَّـــةً	لِصَوْتِ صَدَى لَيلَى يَهَشُّ وَيَطـــرَبُ	ص85
3- طَرِبتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ	وَلاَ لَعِبًا مِنـِّي وَذُو الشَّيــبِ يَلعَــبُ ؟	ص17، 34
4- فَأَمَّـــا القِتَـــالَ لاَ قِتَـــالَ لَدَيكُمُـــو	وَلَكِنْ سَيــرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِـــيب	ص87
5-مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَـــارِهِ	تَجِدْ خَيْرَ نَـــارٍ عِنـــدَهَا خَيــرُ مَوْقِــدِ	ص80
6-وَإِنَّ الذِينَ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُـــمْ	هُمُ القَــومُ كُــلُّ القَــوْمِ يَــا أُمَّ خَالِــدِ	ص14
7-وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَــكَ سُؤْلَـــهُ	وَفَرْجَــكَ نَالاَ مُنتَــهَى الذَّمِ أَجْمَعَــا	ص79
8 -وَمَا كُنتُ مِمَّن يَدْخُلِ العِشقُ قَلبَهُ	وَلَكِن مَن يُبْصِــرْ جُفُــونَكَ يَعشَــقُ	ص27
9-وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَــهُ	عَلَيَّ بِأَنْــوَاعِ الهُمُــومِ لِيَبْتَلِــي	ص36
10-أَلاَ زَعَمَتْ أَسْــمَــاءُ أَلاَّ أُحِبُّهَــا	فَقُلْتُ بَلَى لَــوْلاَ يُنَازِعُــنِي شُغْلِــي	ص88
11-خَلِيلَــيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِــي تَأْتِيَــا	أَخَا لَكُمَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ	ص82
12-وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَــا يَنَلْنَــهُ	وَلَوْ نَالَ أَسْبَــابَ السَّمَــاءِ بِسُلَّــمِ	ص93
13-وَمَهْمَا تَكُنْ عِندَ امْرِئٍ مِن خَلِيقَــةٍ	وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَاسِ تُعْــلَمِ	ص80
14-فَوَ اللهِ مَا أَدْرِي وَإِن كُنتُ دَارِيَــا	بِسَبْــعٍ رَمَيْنَــا الجَمْــرَ أَمْ بِثَمَــانِ	ص17، 34
15-أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى	فَثُمَّ إِذَا أَمْسَــيْتُ أَمْسَيْــتُ غَادِيَــا	ص140

البحر " البسيط "

16-لَوْ يَعلَمُ الكُفْرُ كَمْ مِنْ أَعْصُرٍ كَمَنَتْ	لَهُ المَنِيةُ بَيْــنَ الشُّفْــرِ وَالقُضُــبِ	ص141
17-إِنْ تَصِرْمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِن تَصِلُوا	مَلَأْتُمْ أَنفُــسَ الأَعْــدَاءِ إِرْهَــابَا	ص94

18- [illegible]	وَأَخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا	ص19، 35
19-أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا	لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنا لَمْ تَزَل حَذِرَا	ص80
20-وَأَتَّنِي حَيْثُ مَا يُثْنِي الهَوَى بَصَرِي	مِنْ حَيْثُ مَا سَكَنُوا أَدْنُو فَأَنظُورُ	ص16
21-أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ	ص09، 35
22-أَنتَ المُبَارَكُ وَالمَيْمُونُ سِيرَتُهُ	لَوْلاَ تُقَوِّمُ دَرْأَ النَّاسِ لاَ خْتَلَفُوا	ص88
23- لَئِن مُنِيتَ بِنَا عَن غِبِّ مَعْرَكَةٍ	لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَومِ نَنتَفِلُ	ص101
24-إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِن تُذْعَرُوا تَجِدُوا	مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ	ص98
25-إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِن اشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ	أَوْ امْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا	ص17
26-إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا	عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِن صَالِحٍ دَفَنُوا	ص 95

البحر "الوافر"

27-وَأَفْنَانِي وَمَا يَفْنَى نَهَارٌ	وَلَيْلٌ كُلَّمَا يَمْضِي يَعُودُ	ص90

البحر" الكامل"

28- فَلأُبْغِيَنَّكُمْ قَنًا وَعَوَارِضًا	وَلأَقْبَلَنَّ الخَيْلَ لاَبَةَ ضَرْغَدِ	ص41
29-اسمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ	وَبِمَا وَقَدْ وبِلَنْ وَبِالتَنفِيسِ	ص65
30-يُعْكَاظَ يَعْشَى النَاظِرِيـ	نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ	ص38
31-دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانَا	فَتَقَادَمَتْ بِالحَبْسِ فَالسُّوبَانِ	ص16
32- نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـ	ـضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا	ص18

البحر" الرجز"

33-قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي	عَلَيَّ ذَنبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ	ص38

34 [illegible]	إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا	37
35 [illegible]	لَا حِقُ الاَطْلَيْنِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ	ص85
36-إِنَّ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاً	وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَوْا مُهَلاً	ص33

البحر "المنسرح "

37-الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لاَ	يَأْتِيهِم مِنْ وَرَائِنَا نُطَفُ	ص13

البحر" الخفيف "

38-ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا ؟قُلْتُ بَهْرَا	عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ	ص34
39-إِنَّ مَن لَامَ فِي بِنتِ حَسَّانَ أَلْمُهُ	وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ	ص27

البحر" المتدارك"

40-كُرَةٌ ضَرَبَتْ بِصَوَالِجَةٍ	فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ	ص 32

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الصفحة

أحمد النيل 124
الأخفش الأوسط 26 ،32 ،34 ،46، 71، 106، 119، 122، 127، 129 ، 131 ،133، 151
الأشموني 144، 147
الأعمش 89، 144
الألوسي 117، 130، 137 ، 138
ابن الأنباري 71 ، 72 ، 125 ، 129 ، 144
الأنصاري (أبو زيد) 125
ابن بري 79
البيضاوي 135
تمام حسان 60 ،103، 109، 142
ثعلب 137
الجرجاني(عبد القاهر) 59، 111
ابن جني 4،7، 12 ، 16 ، 24، 25، 29، 32، 33 ،35 ، 37 ، 39،42، 58، 71
89، 125
حازم القرطاجني 42
الحسن البصري 53 ، 144
حمزة 144
الحوفي 121، 131، 133، 134، 142
أبو حيان الأندلسي 68، 76،80، 86 ، 88 ، 105 ، 106 ،110، 111، 112
، 113 ، 114 ، 115 ، 116 ، 117 ، 118 ، 121 ، 130
131 ، 132، 133 ، 134 ، 136 ، 138 ، 139 ، 140 ، 142 ، 143
144 ، 145 ، 146 ، 147 ، 148 ، 149 ، 152 ، 153 ، 154
خلف 144
الخليل بن أحمد 33، 92 123، 147
ابن ذكوان 49
الرازي 79
الرضي الإستراباذي 63 ، 71 ، 72 ، 77 ، 85 ، 87 ، 91 ، 94 ، 109 ،110
133، 136 143
الرماني 07، 58
الزجاج(أبو إسحاق) 32 ، 64، 112 ، 118 ، 122، 131
الزجاجي(أبو القاسم) 19 ، 71
الزركشي 05، 97، 119، 129
الزمخشري 15 ، 16 ،86، 105 ، 106 ، 112 ، 119 ، 127 ، 131 ، 132،134
139، 140 ، 143 ، 144، 145 ، 146 ، 148
149، 150، 151 ، 154
ابن السراج 55، 56، 57، 65، 66، 67، 89، 91، 92، 126

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[illegible] 03
[illegible] 81
[illegible] 127
أبو السّمّال 122، 145
السمين الحلبي 115، 117، 136
السهيلي 12، 31، 79
سيبويه 4، 9، 10، 11، 13،14، 16، 19، 21،22، 25، 29، 32،33، 35، 37، 41
51، 52،64، 67، 71، 73، 74، 75،76، 78، 80، 81، 84،87، 89
91،92، 93، 94، 110، 123، 124، 128، 129، 133،135، 136، 147
السيرافي 16، 147
السيوطي 03، 12، 16، 31، 42، 43، 65،66، 68، 70، 81،94، 95، 97،145
أبو شامة 79
ابن الشجري 67، 85، 88، 97، 113
شعبة 48
الشلوبين 67
شهاب الدين الخفاجي 133،135، 139، 143، 150،151
الصبّان 19، 81
الصفار 33
ابن عاشور 106، 111، 114، 134،135، 139
ابن عامر 21، 38
ابن عباس 154
عباس حسن 64،65، 110، 126، 134
عبد الخالق عضيمة 126، 148
عبد القادر حسين 124
أبو عبيدة 03، 122
ابن العربي 153
ابن عصفور 16، 67، 89
ابن عطية 117، 120، 131،134، 138، 139، 154
العكبري 64، 67، 79، 97، 105، 106، 107، 113، 118، 120، 129
132، 133،139، 146
أبو علي الفارسي 32، 57، 58، 79، 89، 133، 147
عمر السلامي 02
ابن فارس 07، 63
الفراء 1، 14، 15، 19،28، 38، 52، 53، 54، 64، 82، 91،93، 94، 105
112، 118، 119، 120، 122، 123، 128، 131، 140، 146، 149

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[illegible]	118، 119
القرطبي (أبو عبد الله محمد)	135
القرطبي(ابن مضاء)	04، 27 ، 28، 31، 103
القزّاز القيرواني	16
القزويني	81
القشيري	154
ابن القيم	65، 93، 103، 126، 129
الكسائي	31، 37، 38، 117 ، 144
كمال بشر	25
المازني	72
ابن مالك(بدر الدين)	79
ابن مالك(جمال الدين)	15، 35، 38، 66، 71، 79، 81، 82، 85، 89، 94، 109 110، 133، 136، 143
المبرد	14، 54، 55 ،65، 64، 66، 67، 71، 73، 79، 93، 94 125، 135، 136، 143
ابن محيصن	34
المرادي	79، 89
مكي بن أبي طالب	67
مهدي المخزومي	62، 61، 126
نافع	21، 144، 49 ، 145
النّحاس	107 ، 117 ، 141
ابن هشام	04، 26، 33، 36 ، 39، 40 ، 60، 66 ، 90، 92، 94، 98، 109، 135 142، 143 ، 150، 147
الواسطي(أبو زيد)	03
ابن يسعون	79
ابن يعيش	21، 22، 64، 68، 72، 76، 94، 110، 113، 124
يونس	128، 130، 129

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثبت المصادر والمراجع

- القران الكريم.

1-الإتقان في علوم القرآن ،السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين)،المكتبة الثقافية، بيروت 1913م.

2-أثر النحاة في الدرس البلاغي ، د. عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة 1975م.

3-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف) ،تحقيق مصطفى النحاس، جامعة الأزهر.

4-أساس البلاغة ، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر)، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .

5-أسرار العربية ، ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن) ، تحقيق د. فخر صالح قدارة ،دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.

6-أسرار البلاغة في علم البيان، الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن) تحقيق د. محمد الإسكندراني ود. م. مسعود ،الناشر دار الكتاب العربي، ط2 ،1998م.

7-الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة، بيروت 1985.

8-الأصول في النحو، ابن السراج(أبو بكر محمد بن السري بن سهل) تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة الأعظمي، بغداد ،1973م.

9-الأصول ، د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م.

10-إعجاز القرآن ، الباقلاني (أبو بكر)، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف القاهرة ، ط3،د .ت .

11-إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ،نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

12-الإعجاز الفني في القرآن ، عمر السلامي ، نشر وتوزيع مؤسسات بن عبد الله ، تونس، 1980م.

13-إعراب القرآن المنسوب للزجاج (أبو إسحاق إبراهيم) ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 ، 1402هـ ـ 1982م.

14-إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه (الحسين بن أحمد) ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

15-إعراب القرآن الكريم ، النحاس(أبو جعفر أحمد بن محمد)، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت ، ط3 ، 1409هـ ـ1988م.

16-الأعلام،خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م.

17- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين) ،تحقيق واخراج لجنة من الأدباء ،الدار التونسية للنشر ، مصر القاهرة بيروت ،1983م.

18-الأكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ،ابن ماكولا (علي بن هبة الله) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1411هـ ـ 1990م .

19 أمالي ، ابن الشجري (الشريف أبو السعادة هبة الله بن علي) ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض أو تحقيق محمود محمد الطناحي ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة .

20-إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، العكبري (محي الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين) طبع مطبعة التقدم العلمية ، القاهرة .

21- الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت .

22-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، بيروت .

23-الإيضاح العضدي ، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، طبع دار التأليف، القاهرة ، ط1 ، 1969م.

24-الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، تحقيق الشيخ بهيج عزاوي ،دار إحياء العلوم، بيروت ط1 ،1408هـ ـ 1988م.

25-بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية(شمس الدين محمد بن أبي بكر) ، دار الكتاب العربي، بيروت .

26-البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1 1419هـ ـ 1999م.

27-البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، تأليف عبد الفتاح القاضي ، ويليه القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1981م.

28-البرهان في علوم القرآن ، الزركشي(بدر الدين محمد بن عبد الله) ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت، ط3 ، 1980م.

29-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر بيروت، ط2، 1399هـ ـ 1979م.

30-بلاغة الكلمة والجملة والجمل ، د. منير سلطان . نشر منشأة المعارف ، الإسكندرية، ط3 ، 1986م.

31-بلاغة العطف في القرآن الكريم ، د. عفت الشرقاوي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981م.

32-البيان والتبيين ، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت. د، ت .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة ... ، 1400 هـ - 1980م.

34- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان ، عالم الكتب، بيروت ، ط2 ، 2000م.

35-تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله) ، شرح السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ط2 ، 1993م.

36- التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل، بيروت ، ط2 1407هـ ـ 1987م.

37- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

38- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ،ابن هشام ، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي ، كلية التربية جامعة بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1406 هـ ـ 1986م.

39-التعبير الزمني عند النحاة العرب ، د. عبد الله بوخلخال ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

40-تفسير أبي السعود(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، (أبوالسعود محمد العمادي) تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، دار الفكر، الرياض، 1981م.

41- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير(أبو الفداء إسماعيل)، مكتبة دار الفيحاء للطباعة والنشروالتوزيع، دمشق ط2، 1418 هـ ـ 1998 م.

42-التفسير القيم، ابن القيم ، جمعة محمد أويس الندوي ، دار الفكر، بيروت.

43-التفسير الكبير ، الرازي (فخر الدين محمد)، دار الفكر، بيروت، 1983م.

44- تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل ،الخازن(علي بن محمد) ، دار الفكر، بيروت .

45- التناسب البياني في القرآن ، أحمد أبو زيد ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس،الرباط .

46-تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، الفيروز أبادي، دار الجيل ، بيروت .

47-ثراء المعنى في القرآن الكريم ، د. محمد خليل جيجك ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ط1 ، 1999م.

48-الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي(أبو عبد الله محمد الأنصاري) ، دار الفكر، بيروت .

49- الجمل ،الجر جاني ، تحقيق علي حيدر، دمشق ، 1972م.

50- الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي عابدين، القاهرة ، ط1 1401هـ ـ 1981م.

51-جمهرة الأمثال ، العسكري(أبو الهلال الحسن)، ضبطه ونسقه د. أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 1408هـ ـ 1988م.

52-الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي (بدر الدين الحسن بن قاسم) ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1 ، 1413هـ ـ1992م.

53-جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، الإربلي (علاء الدين بن علي) ، صنعة إميل بديع يعقوب ، دار النفائس، بيروت ، ط1 ،1991م.

54-حاشية الأمير على مغني اللبيب ، محمد الأمير ،المطبعة العامرة ، القاهرة ،1299هـ.

55-حاشية الجمل على الجلالين: (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية) ، سليمان الجمل ، مطبعة مصطفى محمد، مصر .

56-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ،(شمس الدين محمد بن مصطفى)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،1398هـ ـ 1978م.

57- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، شهاب الدين الخفاجي (أحمد بن محمد) ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ،1417هـ ـ 1997م .

58-حاشية الصبان على شرح الأشموني (محمد بن علي) ، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1417هـ ـ 1997م.

59-الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي ،تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، 1965م.

60-الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المؤمن للتراث ، دمشق ، ط2 1933م.

61-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ،1989م.

62- الخصائص ،ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت ط3 ،1403هـ ـ 1983م.

63- خصائص التركيب ، د. محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2 ، 1980م.

64-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي(شهاب الدين أبي العباس بن يوسف) ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وأخرين ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 1414هـ ـ 1994م.

65-دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، دار المعارف القاهرة ، 1973م.

66- دراسات لأسلوب القرآن ، محمد عبد الخالق عظيمة ، دار الحديث، القاهرة. د، ت .

67-الدراللوامع على همع الهوامع شرح جامع الجوامع في العلوم العربية ، الشنقيطي(أ حمد بن الأمين) تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،الكويت ، ط1، 1981م.

68- تفسير ابن تيمية، تحقيق محمد السيد الجليند، نشر مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط2 1404 هـ -1984 م .

69-دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح وضبط محمد عبده ومحمد محمود التركزي ومحمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت .

70- ديوان الأعشى ، تعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط7 ،1983م.

71-ديوان امرئ القيس ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل، بيروت ، ط1 ، 1409هـ -1998م.

72-ديوان أبي تمام، شرح وضبط إيليا الحاوي.

73-ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1964م.

74-ديوان عامر بن طفيل ، رواية أبي بكر الأنباري ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.

75-ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحي الجبوري ، نشر مديرية الثقافة والإعلام بغداد ، 1968م.

76-ديوان عبيد بن الأبرص ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، 1983م.

77-ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة) ، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي مكتبة الأطلس ، دمشق .

78-ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب بمراجعة فخر الدين قباوة ، دار الكتاب العربي بحلب ، ط1 ، 1969م.

79-ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دارالأندلس ، بيروت ، ط4 ، 1988م.

80- ديوان المتنبي وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،1980م.

81-ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط2 ، 1967م.

82- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق إحسان عباس ، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2 ،1984م.

83-ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر، القاهرة .

84- ديوان نصيب بن رباح ، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد ، ط1 ،1968.

85-الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ط3 ، 1982م.

86-رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت ، ط1 ، 1409هـ - 1989م.

87-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الألوسي (محمود شكري) ، دار الفكر بيروت، 1983م.

88-سر صناعة الإعراب، ابن جني،تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ 1993م.

88- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، البكري (أبو عبيده عبد الله بن عبد العزيز) ، تحقيق ... العزيز الميمني ، دار الحديث، بيروت ، ط2 ،1984م.

90-شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد (الحسن بن الحسين السكري)،رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري ، حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة .

91-شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى: (منهج السالك على ألفية ابن مالك) ، الأشموني (علي بن محمد) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.

92-شرح ابن الناظم على الألفية ، تحقيق عبد الحميد السيد ومحمد عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت .

93-شرح ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله) ، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت ط1 ، 1409 هـ ـ 1989م .

94-شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن سيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر القاهرة، ط1، 1410هـ ـ 1990م.

95-شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله) ، بمراجعة لجنة من العلماء ،دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة .

96-شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير) ، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن) ،تحقيق د. صاحب أبو جناح.

97-شرح ديوان الحماسة المرزوقي (أحمد بن محمد) ، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2 ، 1968م.

98-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1980م.

99-شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ،مطبوعات المجمع اللغة العربية بدمشق ،تاريخ المقدمة 1969م.

100-شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر دار الإمام مالك، الجزائر .

101-شرح الكافية ، الرضي الإستراباذي (محمد بن الحسن)، دار الكتب العلمية، بيروت.

102-شرح المفصل ، ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين) ، عالم الكتب، بيروت .

103-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ،ابن مالك ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

104- الصاحبي في فقه اللغة وسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (أبو الحسين أحمد) ، تحقيق ... مكتبة المعارف، بيروت، ط1 ، 1414هـ ـ 1993م .

105-صحيح البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) ،تحقيق مصطفى ديب البغا ، دار النشر ابن كثير، اليمامة دمشق ، بيروت، ط3 ، 1407هـ ـ 1987م.

106 -صحيح ابن حبان(أبو حاتم محمد بن حبان البستي) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، دار النشر، الرسالة بيروت ، 1414هـ ـ 1993م.

107-صحيح مسلم(أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري) ، دار النشر إحياء التراث العربي ، بيروت ط1 ،1357هـ ـ1955م.

108-الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ، الطوفي (أبو الربيع نجم الدين سليمان) ، تحقيق د. محمد بن خالد الفاضل ، نشر مكتبة العبيكان ، الرياض، ط1 ، 1410هـ ـ 1990م.

109-صفاء الكلمة د. عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ للنشر، الرياض ، ط3 ، 1403هـ ،1983م .

110-ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 1999م.

111- الظاهرة القرآنية ، مالك بن نبي ، ترجمة عبد الصبور شاهين . دار الفكر . دمشق، 1981م .

112-علم الجمال اللغوي ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة ، مصر، 1995م.

113-علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ،د. محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

114-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت ، ط5 ، 1401هـ ـ 1981م.

115-غنية الطالب ومنية الراغب في النحو وصرف وحروف المعاني ،مطبعة الجوائب ، ط1 ،1288هـ .

116- في النحو العربي قواعد وتطبيق ،د. مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية، بيروت ،1964م.

117-في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت 1406هـ ـ 1986م .

118- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، ابن قيم الجوزية ،عالم الكتب ، بيروت .

119-القاموس المحيط ، الفيروز أ بادي(مجد الدين محمد بن يعقوب) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

120-القرآن المعجزة الكبرى ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

121- الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، دار المعارف ،حلب، د. ت .

122-قضايا اللغة في كتب التفسير ،د. الهادي الجطلاوي ، نشر كلية الآداب جامعة سوسة ، تونس ط1، 1989م.

123-الكامل ، المبرد (ابو العباس محمد بن يزيد) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر القاهرة ، د ت .

124-الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ط3 ، 1408هـ ـ 1988م.

125-كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ،1980م.

126-كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، أبو علي الفارسي ، شرح وتحقيق د. محمود محمد الطناحي ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ،1408هـ ـ 1988م.

127-كتاب العين ، الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ ـ 1988م .

128-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد ، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط2، 1373هـ ـ 1953م.

129-الكليات ، الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى)، ضبط وتحقيق عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ، 1413هـ ـ 1993م.

130-لسان العرب ابن منظور(محمد بن مكرم) ، دار صادر، بيروت، لبنان .

131-اللغة العربية معناها ومبناها ،د. تمام حسان ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973م.

132-المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني ، د. احمد جمال العمري ، نشر مكتبة الخانجي القاهرة .1990م.

133-مجاز القرآن ،صنعة أبي عبيدة (معمر بن مثنى)،عارضه بأصوله وعلق عليه،د. محمد فؤاد سزكين نشر مكتبة الخانجي، القاهرة .

134-مجمع الأمثال ، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد) قدم له وعلق عليه نعيم حسين زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1408هـ ـ 1988م.

135- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1989م.

136- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب) ، تحقيق المجلس العلمي بتارودانت ، وزارة الأوقاف ، المغرب 1975م.

137-مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت 1408هـ ـ1988م.

138-مشكل إعراب القرآن ، القيسي (مكي بن أبي طالب) ، تحقيق علي حسن البواب ، مكتبة المعارف الرياض ، 1985م.

معاني القرآن ، الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، نشر مكتبة الخانجي ،القاهرة . ط1 ، 1411هـ ـ1990م.

140-معاني القرآن ، الفراء (أبو زكرياء يحي بن زياد)،تحقيق محمدعلي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الدار المصرية للتأليف و الترجمة،القاهرة .

141-معاني القرآن ، الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، نشر مكتبة الخانجي ،القاهرة . ط1 ، 1411هـ ـ1990م.

142-معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، المكتبة العصرية، بيروت، 1973م.

143-معجم الشعراء ،المرزباني (أبو عبد الله محمد بن عمران) ،القاهرة ،1960 .

144-معجم الأدباء ،الحموي(أبو عبد الله ياقوت)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ ـ 1991م.

145- المعجم المفصل في اللغة ، راجي الأسمر ود. محمد التونجي ، دار الكتب العلمية بيروت ط1 ،1414هـ ـ1993م.

146-المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ ـ 1992م.

147-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد) ، حققه بشار عواد معروف وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1404هـ ـ 1984م .

148-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت .

149-مقالات الإسلاميين ، الأشعري ،(أبو الحسن علي) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط2 ،196م.

150-المقتصد ، الجرجاني ، تحقيق كاظم بحري المرجان، رسالة دكتوراه آداب القاهرة، 1975م.

151-المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت .

152-مناهل العرفان في علوم القرآن ، الزرقاني (محمد عبد العظيم) ، دار الفكر، بيروت .

153-من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية ، د. أحمد النيل ، مطبعة السعادة، القاهرة ط1 ، 1404هـ ـ 1984م.

154-من بلاغة القرآن د. أحمد أحمد بدوي، طبع ونشر مكتبة نهضة مصر، القاهرة .

155- النبأ العظيم ، عبد الله دراز ، دار القلم ، الكويت ، ط4 ، 1977م.

156- انباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي(جمال الدين أبو الحسن علي)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ ـ 1986م .

158 النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة، ط5 .

159 النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري(أبو الخير محمد بن محمد) ، دار الكتاب العربي، بيروت .

160-نظرية اللغة في النقد العربي ، د. عبد الحكيم راضي ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

161 نظرية النحو القرآني ، د. أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ط1 1405 هـ ـ 1985م.

162-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبدالسلام محمد هارون ،نشر وطبع عالم الكتب،القاهرة، 1421 هـ -2001 م.

163-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (أحمد البر مكي) ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

بيانات المذكرة ..... الصفحة الأولى
ديباجة المذكرة ..... الصفحة الثانية
الإهداء ..... الصفحة الثالثة
مقدمة البحث ..... (أ-د)
تمهيد 02

الفصل الأول
دراسة الحذف في اللغة
(6-49)

المبحث الأول: مفهوم الحذف 07
المبحث الثاني: أسباب الحذف 09
المبحث الثالث: شروط الحذف 24
المبحث الرابع: أغراض الحذف 39
المبحث الخامس: تقدير المحذوف 46

الفصل الثاني
دراسة التركيب الشرطي
(50-101)

المبحث الأول: الجملة الشرطية عند النحاة العرب 51
المبحث الثاني: عناصر الجملة الشرطية 63
I- العبارة الشرطية 64
II- العبارة الجوابية 68
III- أداة الشرط 73
المبحث الثالث: صور الجملة الشرطية 91
المبحث الرابع: اعتراض الشرط على الشرط 97
المبحث الخامس: اجتماع الشرط و القسم 99

الفصل الثالث
تطبيقات حذف جملة جواب الشرط في النص القرآني
(102-153)

توطئة 103
المبحث الأول: الحذف الجزئي لجواب الشرط 105
المبحث الثاني: الحذف الكلي لجواب الشرط 109
المبحث الثالث: أدوات الشرط و حذف الأجوبة في التنزيل 115
المبحث الرابع: حالات حذف جواب الشرط 123
المبحث الخامس: حذف الجواب و الشرط و الأداة 147
خاتمة البحث 154

الفهارس العامة
(158-185)

فهرس الآيات القرآنية 159
فهرس الأحاديث النبوية 168
فهرس الأشعار 169
فهرس الأعلام 172
فهرس المصادر و المراجع 175
فهرس الموضوعات 185

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية